

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Économiques



جامعة محمد خيضر - بيسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

الموضوع

دور هيئات الدعم و تمويل في ترقية و تطوير
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة حالة (ANSEJ-ANGEM)
(2014-2004)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

الأستاذ المشرف:
• د. رابح خوني

من إعداد الطالبة:
• يحيى الزيتوني

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أشكر الله عز و جل

الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع،

وأمدني بالهمة والمثابرة و الدعم من أجل المواصلة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور "رابح خوني"

الذي وافق الإشراف علي.

كما أتفضل بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا

في تقديم العون و التوجيهات القيمة لي،

وكذلك موظفي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية

بسكرة، من السيد المدير إلى ابسط عامل،

خاصة السيدان " احمد دحماني" و " حمادي عصام"

وكذا عفاف و كل عمال مكتبة الكلية ،

و أخيرا أشكر كل من قدموا لي يد العون و إلى كل من ساعدني

لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة أو

دعوة صادقة.

الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمان: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى والدي العزيز حفظة الله و إلى التي تستحق رسم حروفها على جدار قلبي بصفاء روحها... إلى التي أراها في نفسي أعز من نفسي، إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أخوتي و قرّة عيني عبد الجليل رعاه الله ، حمزة ، عبد العالي ، عنتر و

بشير

إلى ابناء اخوتي و خاصة فاضل المعتز بالله و المعتصم بالله و سراج الدين

إلى اصدقائي و رفقائي خاصة عبد الحكيم ، سيف ، خالد ، رضى ،

كريمو ، جمال ، عصام ، رشيد ، محمد ، سفيان ، منير

إلى زميلات الدراسة اللاتي ساعدنني وخاصة احلام و فطيمة

إلى كل زملائي في دفعة 2013-2014 .

الى كل من هو في قلبي و نسيه قلبي

الملخص

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ، لكونها اساس النهضة للدول المتقدمة حاليا ، و هذا اعتبارا لمزاياها المتعددة ، من قلة حاجاتها لرؤوس اموال ضخمة و مساهمتها في زيادة الصادرات، و قدرتها على توفير فرص عمل جديدة ، اضافة الى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابداع ، و قدرتها على انتاج سلع و خدمات جديدة ، و كل هذا جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحظى باهتمام الدول و المنظمات الدولية ، الى جانب الباحثين و المختصين ، و هذا الاهتمام نابع من الدور الهام الذي تلعبه في التنمية ، حيث تساهم بشكل فعال في زيادة الطاقة الانتاجية و تشغيل اليد العاملة و دعم المؤسسات الكبيرة و تكوين القيمة المضافة .

و في هذا المجال اصبحت الجزائر من بين الدول التي تولي اهتمام بالغ بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع بداية التسعينات من القرن العشرين ، و يتجلى ذلك من خلال استحداث اطر قانونية و هيئات وطنية لتطويرها ، و برامج و آليات لدعمها و ترقيتها ، و تعزيز تطورها و ذلك بتوفير التمويل اللازم لها و تهيئة الظروف التنظيمية لنموها .

بالرغم من مساندة اجهزة الدعم و التمويل المالي التي سخرتها الحكومة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و التطور و التي تكون قد ساهمة في تنمية هذا القطاع بشكل معين ، لكنه لم يكن كافيا و هذا ما جعل الحكومة تتحمل اعباء اضافية دون آثار ايجابية حول تطور هذه المؤسسات محليا و دوليا ، لذا فان نجاح هذه المؤسسات يتطلب توفر وسائل مادية و موارد بشرية ذات كفاءة عالية .

Résumé.....

Le Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme un essentielle outil de développement économique, étant le fondement de la révolution des pays développés à présent, et c'est dû à ses plusieurs caractéristiques, et leurs capacités à créer de nouveaux postes d'emplois, ajouter à cela le fait qu'elles jouissent de privilège en ce qui concerne les compétences d'organisation et le pouvoir de création et de production de nouveaux produits et services, c'est ce qui a fait que les pays et les organisations mondiales s'intéressent à ses entreprises, cet intérêt provient du rôle important que jouent ses entreprises dans le développement économique, car elles participent en force à accroître la productivité et l'emploi de mains d'œuvres .

Dans ces domaines l'Algérie est parmi les pays qui donnent du mérite et de l'importance aux petites et moyennes entreprises surtout avec les débuts du vingtième siècle, ce qui prouve cela sont les cadres légaux mis en place pour leur développement, ainsi que des programmes d'aide et de promotion, ajouter à cela le financement et l'habilitation des conditions favorables à leur croissance.

Malgré le soutien des systèmes financiers que le gouvernement a mis en place pour aider les petites et moyennes entreprises, le gouvernement a subi des frais sans retour positif sur le développement de ses entreprises locales et mondiales, donc, le succès de ses entreprises demande des moyens matériels et des ressources humaines compétentes .

Abstract.....

Abstract

Small and medium sized enterprises are considered the building block for the economic development process, considering that it is the main reason for the advances achieved by the developed countries, this is due to a number of reasons, from its lack of need of large amounts of funds and it's positive effect of exports to its ability to provide extra job opportunities, small and medium sized enterprises also comprise huge talents regarding their organizational abilities and the creativity involved with managing them, its capability to provide new products and services. All this made small and medium sized enterprises gain the interest of countries and other international bodies adding to researchers and experts, this interest id due to its vital role in development, it effectively increases the production capacity , employment rate and the added value. By doing that it also supports large enterprises.

In this field Algeria has become one of the countries that pay attention to small and medium sized enterprises especially at the beginning of the 1990's, this is apparent with the creation of legislative and governmental bodies responsible for managing , funding and providing the necessary condition for it to grow and prosper.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
I	البسمة
II	الشكر و العرفان
III	الاهداء
IV	الملخص
أ- ث	المقدمة العامة
50-1	الفصل الاول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
2	تمهيد
3	المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
3	المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
4-3	الفرع الاول : صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
8-4	الفرع الثاني : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
14-9	الفرع الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
14	المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
14	الفرع الاول : سهولة التأسيس
15-14	الفرع الثاني : القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة.....
15	الفرع الثالث : مركز تدريب ذاتي
16-15	الفرع الرابع : خصائص اخرى
16	المطلب الثالث : انواع و اشكال المؤسسات لصغيرة و المتوسطة
18-16	الفرع الاول : اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.....
19-18	الفرع الثاني : اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها و امكانياتها.....

19	الفرع الثالث : اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية
20	المبحث الثاني:اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحدياتها و مشاكلها و مصادر تمويلها.....
20	المطلب الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20	الفرع الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقتصاديا و اجتماعيا
23	الفرع الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة و الدول النامية.....
24	المطلب الثاني : التحديات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
24	الفرع الاول : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
27	الفرع الثاني : التحديات التي تنتظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
30	المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
30	الفرع الاول : تعريف التمويل
31	الفرع الثاني : المصادر الداخلية و الخارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
35	المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....
35	المطلب الاول : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
35	الفرع الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1962-1980.....
37	الفرع الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1980-2000
39	الفرع الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2001- الى الآن
42	المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني
42	الفرع الاول :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة المنتجات الاجنبية
43	الفرع الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام
44	الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل
45	الفرع الرابع :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة.....
46	المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض مسار تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

46	الفرع الاول : مشاكل التمويل
46	الفرع الثاني : مشاكل الاجراءات الادارية و التنفيذة
46	الفرع الثالث: عدم توفر فرص التكوين و التدريب
47	الفرع الثالث : غياب الفضاءات الوسيطة البورصة
47	الفرع الرابع :عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة
48	المطلب الرابع : مستلزمات تأهيل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
48	الفرع الاول :تاهيل العنصر البشري
48	الفرع الثاني : تأهيل المؤسسات المالية و المصرفية
49	الفرع الثالث: الرعاية و الاحتضان
49	الفرع الرابع : الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة
50	خلاصة الفصل
-51	الفصل الثاني : الهيئات و البرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
52	تمهيد الفصل
53	المبحث الاول :الهيئات و الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهامها و اهم انجازاتها
53	المطلب الاول : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
54	الفرع الاول : نشأة و زارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
54	الفرع الثاني : مهام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
54	الفرع الثالث: الهياكل التي انشأة تحت ادارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
57	المطلب الثاني: وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
57	الفرع الاول : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات APSI
58	الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

الفهرس

60	المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وكالة التنمية الاجتماعية
61	الفرع الاول : الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME.....
62	الفرع الثاني : وكالة التنمية الاجتماعية ADS.....
63	المطلب الرابع : لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية و بورصات المناولة و الشراكة.....
63	الفرع الاول : لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية CALPI.....
64	الفرع الثاني : بورصات المناولة و الشراكة
65	المطلب الخامس : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
65	الفرع الاول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....
66	الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....
68	المبحث الثاني : صناديق الدعم و التمويل المالي التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
68	المطلب الاول : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و صندوق ضمان القروض.....
68	الفرع الاول : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.....
72	الفرع الثاني : صندوق ضمان القروض FGAR.....
73	المطلب الثاني : صندوق ترقية التنافسية الصناعية و صندوق الزكاة.....
73	الفرع الاول : صندوق ترقية التنافسية الصناعية FPCI.....
76	الفرع الثاني : صندوق الزكاة.....
79	المطلب الثالث : صندوق راس المال المخاطر و صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
79	الفرع الاول : صندوق راس المال المخاطر FCR.....
80	الفرع الثاني : صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI..

85	المبحث الثالث : آليات و برامج الدعم التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
85	المطلب الاول : البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
85	الفرع الاول : التعريف بالبرنامج
85	الفرع الثاني : اهداف برنامج التأهيل
86	الفرع الثالث : شروط الاستفادة من البرنامج
86	الفرع الرابع : الاجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
89	المطلب الثاني :برامج التعاون الجزائري الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
89	الفرع الاول : برنامج ميديا MEDA.....
90	الفرع الثاني : البنك الاسلامي للتنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية
91	الفرع الثالث : برامج التعاون الاخرى
93	المطلب الثالث : برامج الانعاش و الدعم الاقتصادي و انعكاساته على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
93	الفرع الاول : برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.....
96	الفرع الثاني : برنامج دعم النمو 2005-2009.....
97	الفرع الثالث : برنامج توظيف النمو او التنمية الخماسي 2010-2014
99	خلاصة الفصل
100	الفصل الثالث : دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM...
101	تمهيد الفصل الثالث
102	المبحث الاول : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
102	المطلب الاول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....

الفهرس

102	الفرع الاول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....
102	الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
104	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
104	الفرع الاول : التنظيم و التسيير للوكالة
107	الفرع الثاني : موارد الوكالة و نفقاتها
107	الفرع الثالث : القوانين و المراسيم التي تنظم عمل الوكالة
109	المطلب الثالث : صيغ التمويل الحديثة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
109	الفرع الاول : انشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي
110	الفرع الثاني : انشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي
111	الفرع الثالث : القروض الاضافية بدون فائدة
112	الفرع الرابع : التحفيزات و الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة
113	المطلب الرابع : تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى غاية 2014.....
113	الفرع الاول : المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة
115	الفرع الثاني : تقييم الاقبال على القروض و التمويل حسب مستوى الاستثمار
117	الفرع الثالث : مساهمة الوكالة في تطوير المشاريع من خلال تمويلها
119	الفرع الرابع : المساهمة في التطور عن طريق انواع مختلفة من التمويل
121	الفرع الخامس : تطور المشاريع الممولة حسب الجنس
123	الفرع السادس : هيكل التمويل في اطار عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
127	المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....
127	المطلب الاول : تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
127	الفرع الاول : التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
127	الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
128	الفرع الثالث : اهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
129	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفهرس

129 الفرع الاول : المجلس التوجيهي
130 الفرع الثاني : المدير العام
130 الفرع الثالث : لجنة المراقبة
131 الفرع الرابع : الاحكام المالية (نفقات و ايرادات الوكالة)
133 المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها الوكالة و شروط الاستفادة منها
133 الفرع الاول : انماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
134 الفرع الثاني: التعديلات المتعلقة بصيغ التمويل في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
135 الفرع الثالث : شروط الاستفادة من القرض المصغر
135 الفرع الرابع : الفوائد و المساعدات الممنوحة للشباب
137 المطلب الرابع : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها 2004 والى غاية 2014
137 الفرع الاول : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط
139 الفرع الثاني : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل
140 الفرع الثالث : مساهمة القروض التي تمنحها الوكالة في استحداث مناصب شغل
144 الفرع الرابع : حصيلة الخدمات الغير مالية الممنوحة من طرف الوكالة
147 خاتمة الفصل

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
07	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الشكل رقم (1)
114	تطور عدد المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة	الشكل رقم (3)
116	نسبة الاستفادة الممنوحة للشباب حسب مستويات الاستثمار	الشكل رقم (4)
118	تطور المشاريع حسب القطاعات الممولة خلال 2008-2014	الشكل رقم (5)
120	تطور نمط التمويل المختلط	الشكل رقم (6)
121	تطور التمويل الثلاثي للوكالة	الشكل رقم (7)
122	نسبة الاستفادة من المشاريع حسب الجنس	الشكل رقم (8)
125	نسبة المساهمة في المشاريع من طرف البنك و الوكالة و المستثمر	الشكل رقم (9)
131	هيكل تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	الشكل رقم (10)
133	صيغة التمويل الثلاثي	الشكل رقم (11)
137	نسب استحواذ كل قطاع من القروض الممنوحة	الشكل رقم (12)
138	نسبة القروض الممنوحة وفق نمط التمويل	الشكل رقم (13)
139	نسبة مناصب الشغل المستحدثة حسب برنامج التمويل	الشكل رقم (14)
140	نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس	الشكل رقم (15)
142	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	الشكل رقم (16)
144	نسبة المستفيدين من الخدمات الغير مالية ل ANGEM	الشكل رقم (17)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
6	عدد العمال في المؤسسات الكبيرة	الجدول رقم (1)
8	تصنيف المؤسسات في الاقتصاد الجزائري	الجدول رقم (2)
10	تصنيف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الجدول رقم (3)
11	تصنيف المؤسسات باتحاد بلدان جنوب شرق آسيا	الجدول رقم (4)
14	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي بالجزائر سنة 2001	الجدول رقم (5)
36	الاعتمادات المالية المرخصة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1979-1967	الجدول رقم (6)
38	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الجدول رقم (7)
41	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2012	الجدول رقم (8)
34	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل	الجدول رقم (9)
44	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2005-2009	الجدول رقم (10)
45	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة 2001- 2010	الجدول رقم (11)
56	عدد المشاريع المحتضنة على مستوى المشاتل الى غاية جوان 2011	الجدول رقم (12)
58	التطور السنوي للمشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية و دعم الاستثمار 2000-1993	الجدول (13)
59	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2001-2008	الجدول رقم (14)
64	نسبة مساهمة لجنة دعم و ترقية الاستثمار في دعم المشاريع حسب القطاعات	الجدول رقم (15)

71	تطور عدد الملفات المودعة و التي تم قبولها لدى لصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة 2004-2008	الجدول رقم (16)
78	الحصيلة الوطنية لزكاة الاموال و زكاة الفطر 2003-2009	الجدول رقم (18)
82	عمليات راس المال المخاطر لفينالب	الجدول رقم (19)
87	دعم الدولة لعملية التشخيص	الجدول رقم (20)
88	دعم الدولة للاستثمارات الامادية	الجدول رقم (21)
88	دعم الدولة للاستثمارات المادية الانتاجية	الجدول رقم (22)
89	دعم الدولة للاستثمارات التكنولوجية	الجدول رقم (23)
94	مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي	الجدول رقم (24)
109	المستوى الاول للتمويل الثنائي	الجدول رقم (25)
109	المستوى الثاني للتمويل الثنائي	الجدول رقم (26)
110	المستوى الاول للتمويل الثلاثي	الجدول رقم (27)
110	المستوى الثاني للتمويل الثلاثي	الجدول رقم (28)
113	عدد المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة	الجدول رقم (29)
115	مستويات القروض التي تقدمها الوكالة	الجدول رقم (30)
117	تطور المشاريع الممولة حسب القطاع الى غاية 2014.	الجدول رقم (31)
119	التطور عن طريق نوع التمويل	الجدول رقم (32)
122	تطور المشاريع الممولة حسب الجنس	الجدول رقم (33)
124	هيكل التمويل	الجدول رقم (34)

125	نسبة المساهمة في المشاريع من طرف البنك و الوكالة و المستثمر	الجدول رقم (35)
133	صيغ و نماط التمويل التي تقدمها للوكالة ANGEM	الجدول رقم (36)
137	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	الجدول رقم (37)
139	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	الجدول رقم (38)
142	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	الجدول رقم (39)
134	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	الجدول رقم (40)
145	حصيلة الخدمات الغير المالية المقدمة من طرف ANGEM	الجدول رقم (41)

المقدمة العامة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما و اساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم حيث يتفق الاقتصاديين على اهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اذ تعتبر من اهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي و قد وجدت هذه المؤسسات مختلف اشكال الرعاية و المساندة فكان لا بد من توفير الدعم بمختلف اشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظرا لأهميتها وهذا من اجل تنميتها و استمرارها .

و نظرا للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و حاجة المؤسسات في سد عجزها المالي حيث كان لا بد من توفير قنوات تمر عبرها الاموال من مختلف المصادر لتغطية الاحتياج بما يتلاءم و حاجاتها فمسألة تمويل هذه المؤسسات احتلت مكانة كبيرة في الدول المهتمة بها خاصة مع تزايد دورها في خطط تحقيق التنمية الاقتصادية كل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذا القطاع تمويلا فعالا يضمن لها البقاء و الاستمرار و العمل ايضا على توفير ظروف نجاحها و جعلها من الاولويات ضمن برنامج التنمية و التطوير .

و كغيرها من الدول ادركت الجزائر اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصادها و لعلاج الكثير من المشاكل و الظواهر الاقتصادية تدخلت من خلال الوكالات و الهيئات المالية التي تلعب دورا هاما في تمويل و دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك التقليدية و منها ما يساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك ، فلجأت الجزائر الى اقامة وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاطها ، كما اعتمدت على برامج لتأهيلها و تحضيرها لبيئة اكثر تنافسية من خلال دعمها و مساعدتها على اعادة بناء و تطوير وظائفها قصد الوصول الى المستوى التنافسي محليا و خارجيا ، و في اطار هذه الدراسة تطرقنا الى الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لمساهمتها الايجابية في تطوير هذا القطاع .

بناء على ما تقدم يمكننا صياغة اشكالية موضوعنا في التساؤل الرئيسي الآتي :

اي دور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

التساؤلات الفرعية:

و يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية دعما للإشكالية الرئيسية و تتمثل في :

المقدمة

1. ماذا نعني بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ و ما هي اهم التحديات التي تواجهها ؟
2. ما هي العوائق التمويلية التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
3. ما حجم الدور الذي تلعبه هيئات الدعم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

الفرضيات :

من اجل الاجابة على التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1. لا يمكننا الالمام بتعريف محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لاختلاف معايير التصنيف من دولة الى اخرى و اختلاف درجات النمو .
2. تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهم قطاعات النشاط الاقتصادي و تتمثل صعوبة الحصول على مصادر تمويلية خاصة في المرحلة الاولى من بداية المشروع من الصعوبات تواجهها .
3. تلعب هيئات الدعم و التمويل دورا محوريا في ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

اسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة اسباب لاختيار الموضوع منها اسباب شخصية و اخرى موضوعية و هي كالتالي :

الاسباب الشخصية :

1. يوافق الموضوع اختصاص الدراسة مالية و نقود.
2. الرغبة الشخصية في دراسة بعض هيئات و صناديق الدعم التي ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الاسباب الموضوعية :

1. تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي اكتسب اهمية بالغة في النشاط الاقتصادي كونه مجال حديث في الجزائر .
2. نقص الاحاطة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع .

اهداف الدراسة :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاحاطة بمختلف الجوانب لهذا القطاع .

المقدمة

- اعطاء لمحة عن هيئات التمويل و الدعم التي تساهم في ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تقييم مدى مساهمة هيئات الدعم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- معرفة المكانة التي تحتلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ازاحة العوائق التمويلية التي تقف امام تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

اهمية الدراسة :

- سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ابراز الخصائص التي تجعل من هذه المشروعات احدى اهم استراتيجيات النمو الاقتصادي الفعال ، و اهميتها و الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي ، و التعرف على اهم الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر بهدف ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كذلك سنتعرف من خلال هذه الدراسة على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و كذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و على مساهمتهما في انشاء المشروعات الصغيرة و الوقوف على اهم النتائج المحقق في اطار الوكالتين .

منهج الدراسة :

- اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية و التي تتناسب مع طبيعة الموضوع و المتمثلة في :
- **المنهج الوصفي** :اعتمدنا عليه في استعراض الاطار النظري للدراسة المطروحة ، اي الجانب المرتبط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها و مكانتها و اهميتها .
- **المنهج التحليلي** : اعتمدنا عليه في تحليل الاحصائيات المتعلقة بهيئات الدعم و اعتمدنا عليه اكثر في الجانب التطبيقي للدراسة من اجل تحليل البيانات الاحصائيات المتعلقة بالهيئات التي هي محل الدراسة.

وسائل جمع البيانات :

- تعددت الوسائل و الادوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في :
- المراجع المتمثلة في الكتب و المجلات و الدوريات و المقالات .
- الهيئات الرسمية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .
- المواقع الاليكترونية (شبكة الانترنت).
- الجريدة الرسمية .

المقدمة

صعوبات الدراسة : تمثلت الصعوبات في تناقض الاحصائيات في مختلف المراجع ، صعوبة ايجاد الاحصائيات للسنوات الاخيرة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها و اهميتها و كذلك التي دعم و تمويل هذا القطاع و ترقيته ، اما الدراسات التي تعرضت لدور هئيات الدعم و التمويل في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر قليلة ، لذلك اعتمدنا الدراسات الآتية :

• اولاً : الياس غقال

تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - ANSEJ دراسة حالة وكالة بسكرة- (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة ، 2008/2009) .

هدفت هذه الدراسة الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها و طرق التمويل من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و من اهم نتائجها ما يلي :

- من الصعب بلوغ تعريف موحد و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السبب في ذلك تعدد المصطلحات و التعابير الدالة على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- يظهر دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات من خلال القروض بدون فائدة التي تمنحها الوكالة .

• ثانياً : دراسة لخلف عثمان

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها -دراسة حالة الجزائر ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الاهمية و الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات مختلف الدول خاصة الدول النامية في ظل التغيرات التي تواجهها ، وكذا محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،خصوصا الجزائر من التحول الذي عرفه اقتصادها بانتقاله من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق و كيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الاداة المفضلة لتحقيق اسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة .

هيكل الدراسة

من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث الى ثلاث فصول :

-**الفصل الاول:** تطرقنا الى دراسة نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قمنا من خلال ذلك بالتعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعريفها و خصائصها ة اهميتها في الاقتصادية الاجتماعية ، كذلك قمنا بالتطرق الى المشاكل التي تواجهها و كذلك مصادر تمويلها ، وواقعها في الاقتصاد الجزائري .

-**الفصل الثاني :** قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث حيث قمنا بالتطرق الى اهم الهيئات التي تعمل على ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبحث الاول ، و كذلك تعرفنا على الصناديق التي تدعم انشاء المؤسسات و تساهم في توسعها و دعمها في المبحث الثاني ، اما المبحث الثالث فقد خصص للتعرف على اهم البرامج التنموية التي تساهم في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-**الفصل الثالث :** قسمنا هذا الفصل التطبيقي الى مبحثين حيث خصصنا المبحث الاول الى دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و المبحث الثاني لدراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين و الاقتصاديين اعترافا بما تلعبه من اسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهي تمثل النواة الحقيقية و المرتكز الاستراتيجي لقطاع الاعمال و المال للدول عامة دون استثناء ، ذلك لكونها منطلقا اساسيا لزيادة الانتاجية من ناحية ، و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة من ناحية اخرى ، نظرا لما توفره من فرص عديدة للعمل فضلا عن كونها تشكل ميدانا لتطوير المهارات و الفنيات و تفتح مجالا واسعا امام المبادرات الفردية و التوظيف الذاتي ، و هو ما يخفف الضغط على القطاع العام .

و اذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة ، فهي اكثر اهمية بالنسبة للدول النامية ، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام العالمي الجديد ، و ما طبعته من تحولات على اكثر من صعيد ، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها ، و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا السياق ، فان معظم الدول النامية و من بينها الجزائر عملة على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

و لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و اهم خصائصها ، و اهميتها ، و تحدياتها و المشكلات التي تعترضها و كذا واقع هذه المؤسسات في الجزائر .

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحدياتها ومشاكلها و مصادر تمويلها

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احدى المعالم المحققة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يتجلى ذلك من خلال ما يقدمه القطاع من دخل وطني ، اضافة الى امتصاصه لشريحة عريضة من اليد العاملة و توفير مختلف السلع و الخدمات ، لذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه المؤسسات و كذا خصائصها و مميزاتها بالإضافة الى اهميتها .

المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يمثل في نظرنا خطوة رئيسية في طريق معالجة لهذا الموضوع الحيوي ، وذلك لما تمثله من أهمية بالغة في محاولة توضيح وتحديد المعالم والمحددات التي يأخذ بها في تصنيف وتحديد طبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي ، خاصة اذا عرفنا الموضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، شكل موضع اختلاف وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين المهتمين بهذا القطاع من دولة إلى دولة أخرى ، متقدمة كانت أو متخلفة من حيث إخلاف درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسة التنموية بهذه البلدان ، أو الى الحجم الذي تحتله هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي.

وقبل الوصول إلى تحديد هذا التعريف سنحاول إبراز أهم الصعوبات التي تقف أمام محاولات وضع تعريف مشترك شامل ودقيق للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي.

الفرع الاول : صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي : يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذ بها الباحثون والدراسيين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت ، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنو اقتصادي كبير مستمر ومتزايد ، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي أو ضعيف متذبذب ونشاط اقتصادي تابع.¹

لذا فان درجة النمو الاقتصادي تعكس مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي للوحدات الاقتصادية والصناعية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة ، الشيء الذي يؤثر على اختلاف النظرة إلى المؤسسة

¹ اريبي رياض وآخرون ، تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الواد ، يومي 05-05/05/2013 ، ص7.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الصغيرة والمتوسطة ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة فمثلا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد متقدم كاليابان أو فرنسا يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة بالنسبة إلى بلد نامى كالجائر وتونس مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال التي توظفها.¹

2- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي : يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته الى عدد كبير من الفروع الاقتصادية ،فينقسم الى النشاط التجاري مثلا الى التجارة بالجملة ،و التجارة بالتجزئة ،او الى تجارة داخلية و تجارة خارجية ،و تنقسم بقية الانشطة بدورها الى عدد من الفروع ،و لذلك فان كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي اليه او الى احد فروعها من حيث كثافة اليد العاملة ،ورأسمال الموجه للاستثمار في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية ،قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية او في مجال التجارة².

3- الاختلاف في المعايير: على الرغم من أن مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها حجم العمالة ورأس المال ونوعية التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكذلك الخصائص المميزة لهذه المؤسسات فان هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وحتى المتقدمة فيما بينها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.³

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعددت المعايير التي يتم على اساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،حيث تختلف معايير التصنيف من دولة إلى أخرى ،كما نجد إن هذه المعايير تنقسم إلى معايير كمية و أخرى نوعية ، كما هو موضح في الشكل التالي :

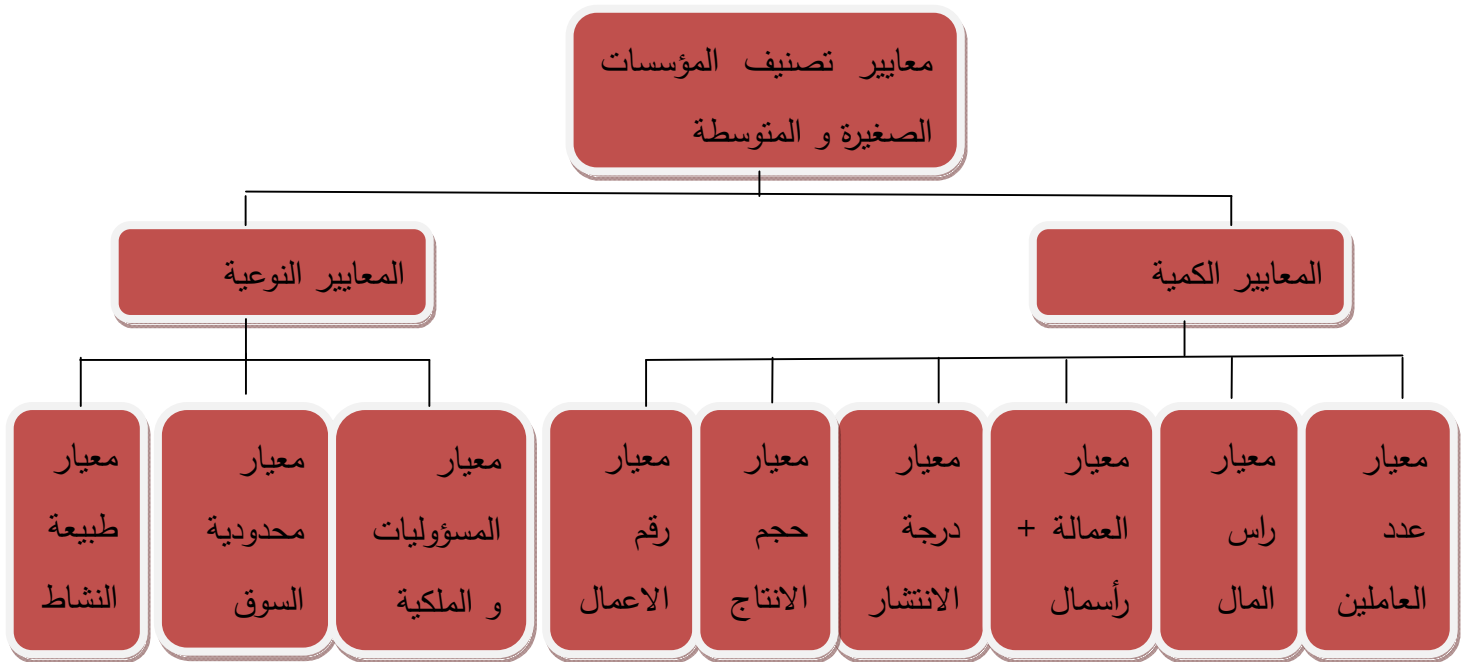
¹أريمي رياض و آخرون ، مرجع سابق ، ص، 7.

²سلطاني محمد رشيد ،التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة لمسيلة ،2006/2005، ص. 41

³مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2009/2008، ص.12

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل رقم 01 : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: شعيب آتشي، واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.5.

المعايير الكمية: تعتبر من اهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل هذه المعايير في :

1- معيار راس المال :

يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصر هام في تحديد الطاقة الإنتاجية و يختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال و الاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا . على مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين ، الهند ، و باكستان فان مدى رأسمال المشروع الصغير قد يتراوح بين 35 إلى 200 ألف دولار . و كنموذج للدول المتقدمة فانه يقدر بحوالي 700 ألف دولار .¹

¹نبيل جواد ، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2000 ، ص،ص،31،30.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2- معيار العمالة :

يعتبر من المعايير الاكثر استخداما لتمييز حجم المشروع و يختلف ايضا بين دولة و اخرى ، و من التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال ، التصنيف التالي :

- مشروعات الأعمال الأسرية (1-9) عمال

- مشروعات الأعمال الصغيرة (10-49) عاملا.

- مشروعات الأعمال المتوسطة (50-99) عاملا.

- مشروعات الأعمال الكبيرة (اكثر من 100) عامل .

يتبنى الإحصائيين و الاقتصاديون في دول العالم المختلفة معايير كمية يمكن قياسها لتعريف المؤسسة الصغيرة ، و على سبيل المثال (عدد العاملين ، حجم المبيعات ، و راس المال المستثمر) و في الدول النامية فان المعيار الاساسي هو عدد العاملين في المؤسسة¹.

اذا اردنا استخدام معيار عدد العاملين :

- في الدول الصناعية : المؤسسة الصغيرة هي التي تضم 500 عامل على الاقل .

- في الدول النامية : المؤسسة الصغيرة هي التي تضم ما بين 20 و 100 عامل او اقل (ما بين 5 و 19 عاملا في البحرين)².

اما فيما المؤسسات الكبيرة فان عدد العمال يتبن من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 01 : عدد العمال في المؤسسات الكبيرة

الدول النامية	100 عامل فاكثر
اليابان	200 عامل فاكثر
اوروبا	اكثر من 500 عامل
في الولايات المتحدة	اكثر من 10000 عامل

المصدر : د.نبيل جواد ، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجد المؤسسة الجامعية

للدراستات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2000 ، ص ، 31.

¹ نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص ، 31.

² نفس المرجع ، ص ، 31.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3- معيار قيمة المبيعات (رقم الاعمال):

يعتبر معيار قيمة المبيعات من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ،و يعتبر مقياس صادق لمستوى نشاط المؤسسة و قدراتها التنافسية ،كما يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار حجم العمالة او راس المال ،و طبقا لهذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة تنتم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية و القيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة و الكبيرة ،كما انها ترتبط بالأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية ،او عدم قدرتها على لنفاذ الى اسواق خارجية ،و يرتبط بالجهود و التكلفة المناسبة من ناحية اخرى و لاعتبارات المنافسة .و تجدر الاشارة الى انه لا يصلح استخدام هذا المعيار منفرد ،كونه يتطلب تعديلا باستمرار وفقا لتغيرات الاسعار و معدلات التضخم ،كما لا يمكن استخدامه للمقارنة بين الدول او بين القطاعات المختلفة في الدولة الواحدة .كما يعيبه قلة البيانات المالية الدقيقة خاصة في الدول النامية ،على اعتبار ان المؤسسات تحاول قدر الامكان التقليل من قيمة مبيعاتها بهدف تفادي الضرائب و التقليل منها.¹

4- معيار كمية او قيمة الانتاج :

يعطي البعض اهمية لمعيار قيمة الانتاج او كمية او مستوى جودته ،للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة ،و طبقا لهذا المعيار تحدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانها تلك المؤسسات التي تتصف بصغر و توسط انتاجها من حيث الكمية و القيمة ،نظرا لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم يتصف غالبية المستهلكين فيها بانخفاض مستويات دخولهم ،على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتصف بالانتاج الواسع و تجاوز اسواقها الاسواق المحلية و الاقليمية ،اذا فأساس هذا المعيار هو حجم الانتاج من حيث الكمية و القيمة في تحديد حجم المؤسسة ،و يعاب عليه عدم صلاحيته في المؤسسة التي تنتج عدة منتجات او خدمات مختلفة ،وقد يصلح للمؤسسة التي يكون فيها طبيعة المنتج او الخدمة موحدة ، كما انه لا يختلف عن المعيار السابق (معيار قيمة المبيعات) و يمكن اعتبارهما معيار واحد.²

المعايير النوعية (المعايير الكيفية): تعتبر المعايير الكيفية ذات أهمية كبيرة عند القيام بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن استخدام المعايير الكمية لوحدها قد يكون مضللاً وغير عملي خاصة عند إجراء مقارنة اجتماعية اقتصادية لهاته المؤسسات ،لذلك فإن وضع تعريف يعتمد على معايير كيفية يعتبر أكثر دقة

¹ابن نذير نصر الدين ، دراسة استراتيجية الابداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011-2012، ص ، ص 13، 12.
²دراجي كريمو ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الواقع التجارب ، المستقبل ، في ضل التحولات الاقتصادية العالمية -دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص، 5.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وتفصيلا وبالتالي أكثر ملائمة بحيث يمكننا من الإحاطة بخصائص الحجم الصغير والمتوسط ومقارنته بالحجم الكبير ويوجد العديد من المعايير الكيفية، أهمها: ¹

1- الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسات كبرى ، فالفروع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار .

2- الملكية: تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تتسم بالجمع بين الملكية والإدارة مدير المشروع مالكة أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص.

3- الحصة السوقية: تكون عادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة بسبب صغر حجم الإنتاج وصغر الإمكانيات وحجم رأس المال بصفة عامة، وهذا ما يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى.

4- محلية النشاط: ونعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه ، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجما صغير نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة .

الجدول رقم 2 : تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

البيان/ المؤسسة	حجم العمالة	راس المال	مجموع الاصول
الصغرى	من 1 الى 10	اقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	من 10 الى 50	اقل من 200 مليون دج	بين 10 - 100 مليون دج
المتوسطة	من 50 الى 250	بين 200 مليون - 2 مليار دج	بين 100 - 500 مليون دج

المصدر: لوكادير مالحة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ملود معمري - تيزي وزو ، 2012، ص 16.

¹طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لتليل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مدرسة الدكتوراه "اقتصاد و مانجمنت " . جامعة قسنطينة ، 2010-2011، ص 34،35.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد التعرض لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوف ننتقل لإعطاء بعض التعاريف المعتمدة لها في بعض الدول والمنظمات على أساس أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا.

اولا :تعريف بعض الدول و التكتلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- تعريف الاتحاد الأوروبي:

اثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى في البلدان الاوروبية ، و هنا تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات في اوروبا ، الامر الذي دفع دول الاتحاد سنة 1992 الى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة . و توصلت هذه اللجنة الاوروبية في النهاية الى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد و وحيد لكل الدول الاوروبية ، و اقر المجمع الاوروبي بعدم وجود اي تعريف علمي موحد ، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا ، فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :

المؤسسات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 0 و 9

المؤسسات الصغيرة من 10 الى 99 عاملا .

المؤسسات المتوسطة من 100 الى 499 عاملا .

و بعد هذا التعريف ، يبقى الغموض قائما ، اذ بهذا الشكل فان 99.9% من المؤسسات الاوروبية يشملها التعريف ، و هذا يعني عدم وضوح و تحديد التعريف ، فالمؤسسات التي يقارب او يساوي عدد عمالها 500 عامل فإنها في اعتقاد المختصين هي المؤسسات التي قد تكون ضخمة ، خاصة عندما تكون تطبق تكنولوجيا متطورة ، و يبقى الفرق شاسع بين هذا النوع و ذلك الذي يشغل 10 عمال مثلا او حتي 50 عاملا .¹

لقد سمح هذا الاشكال بإعادة النظر في التعريف سنة 1996 لدى غالبية الدول الاوروبية ، و ادى هذا التعريف الجديد الى تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتلك المؤسسات التي تشغل اقل من 250 عاملا . اي تلك التي لا يتجاوز رقم اعمالها 40 مليون اورو ، التي تراعي مبادا الاستقلالية ، و تضم كل المؤسسات التي لا يتجاوز نسبة التحكم في رأسمالها او في حقوق التصويت 25% . و اعتقد الاوروبيون ان تحديد عدد العمال يبقى غير كافي ، لهذا اضيف معيار نوعي و هو نسبة الاستقلالية . و يضم بذلك التعريف الحديث

¹يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2008، ص.ص 72، 71.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثلاثة معايير قائمة لعلها تكون كافية للتعريف او تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات .

و مع ذلك يرى الاوروبيون ضرورة تمييز المؤسسات الصغيرة من المتوسطة ، فالمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل اقل من 50 عاملا ، مع بقاء معيار الاستقلالية قائما ، لكن رقم الاعمال لا يتجاوز 7 مليون اورو ، اما المؤسسات المصغرة فهي التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال .¹

وبداية من 2005 تم تبني مستويات جديدة للمبيعات السنوية و كذا اجمالي الاصول ، وهي موضحة في الجدول التالي²:

الجدول رقم 3 : تصنيف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المعايير نوع المؤسسة	حجم العمالة	المبيعات السنوية الوحدة مليون اورو	اجمالي الاصول الوحدة مليون اورو
المصغرة	اقل من 10	10	اقل من 2
الصغيرة	ما بين 10 الى 49	اقل من 50	اقل من 10
المتوسطة	ما بين 50 الى 250	اقل من 250	اقل من 43

المصدر : يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص ، ص 71،72.

1 2- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا :

اتفق اعضاء اتحاد جنوب شرق آسيا على استخدام معيار العمالة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى الكبيرة كما يوضح الجدول التالي :

¹يوسف حميدي ، مرجع سابق ،ص،72.

²بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ،ص 16.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم 4: تصنيف المؤسسات باتحاد بلدان جنوب شرق آسيا .

النوع	عدد العمال
المؤسسة الصغرى	من 1 الى 10 عمال
المؤسسة الصغيرة	من 10 الى 49 عاملا .
المؤسسة المتوسطة	من 49 الى 99 عاملا .
المؤسسة الكبيرة	اكثر من 100 عامل .

المصدر: قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ،مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري - قسنطينة ، 2010/2009، ص، 57.

3- تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

قدمت الجمهورية المصرية و غيرها من الدول تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد اختلفت و

تعددت التعاريف في جمهورية مصر حسب الجهة الصادرة عنها التعريف و من اهمها:¹

أ. **تعريف وزارة التخطيط :** حيث تعرف المؤسسات الصغيرة بانها منشآت يعمل بها اقل من 50 عامل ، على ان يؤخذ اسلوب الانتاج المستخدم .

ب.**تعريف مؤسسات التمويل :** فقد حدد بنك التنمية الصناعية رأسمال 1.4 مليون جنيه و عدد العمال اقل من 50 عاملا ، و بالنسبة للمجالس القومية المتخصصة فقد حدد عدد العمال من 10 الى اقل من 100 عامل + رأسمال معدات 500 الف جنيه ، اما صندوق الاجتماعي للتنمية فقد حدد 50 الف جنيه و قد يصل الى 200 الف جنيه في حالة اشتراك اكثر من اربعة مستفيدين من المشروع.

ج.**تعريف الجهاز المصرفي للإحصاء :** يعرفا على انها كل منشأة عدد عمالها من 09 فأقل، و قد يصل الى 20 في حالات اخرى .

4- **التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الامريكية (USSBA):** وضعت هذه الادارة عدد من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع كأساس لتقرير اولويته في الحصول على التسهيلات و المساعدات الحكومية ، او تقرير اعفائه من جزء او كل الضرائب المستحقة عليه ،² و من اهم المعايير :

¹ ايمن علي عمر ، ادارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيني مقارنة)، الدار الجامعية ، 2007 ، مصر ، ص، 26.
² عبد الحميد ماجي ، لخضر مداح ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ، الملتقى الدولي الاول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ، جامعة محمد بوقرة بو مرداس يومي 18-19 ماي 2011 ، ص، 22.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- استقلالية الإدارة و الملكية

- محدودية نصيب المنشأة في السوق .

- أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل و إن كان لا يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل الى عدد العمال الى 1500 عامل .

- أن لا يزيد إجمالي الاموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار .

- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4.5 مليون دولار.

- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 الف دولار .

و كخلاصة في الولايات المتحدة الامريكية تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال 500 عامل و لا يتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار .¹

ثانيا: تعريف بعض المنضّمات:

قامت بعض المنظمات و الهيئات الدولية بتقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك وفق معايير معينة اعتمدها هذه المنظمات في تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بين هذه المنظمات الدولية نذكر :

1- تعريف منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم تعريف المؤسسات حسب منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي كما يلي :²

- المؤسسة المصغرة التي تشغل حتى 19 عامل .

- المؤسسة الصغيرة التي تشغل من 20 الى 99 عامل .

- المؤسسة المتوسطة التي تشغل من 100 الى 439 عامل .

2- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة انواع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي :³

² سليمان ناصر ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، (غير متوفرة بقية المعلومات)ص ،3.

² بو عبد الله هيبه ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2009 ، ص 35

³ لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنميتها -دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص،4.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المؤسسة المصغرة : تعرف على انها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال ، و اجمالي اصولها اقل من 100.000 دولار امريكي.

المؤسسة الصغيرة : التي تضم اكثر من 10 عمال و اقل من 50 موظف ، و تبلغ اصولها اقل من 3 مليون دولار امريكي ، و اكثر من 10.000 دولار.

المؤسسة المتوسطة: تبلغ عدد موظفيها اقل من 300 موظف ، و اصولها اقل من 15 مليون دولار أمريكي.¹

3- تعريف الامم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

اعتمدت لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية للم ص م في الدول النامية على معيار اليد العاملة في تصنيفها ، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على انها توظف ما بين 15-19 عامل ، و المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 الى 99 عامل ، في حين الكبيرة يعمل بها اكثر من 100 عامل .²

ثالثا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي ول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية ، "بأنها كل مؤسسة انتاج السلع و الخدمات تشغل من 1 الى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار ، كما تتوفر على استقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 20% فما اكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ".³

و قد تم وضع هذا التعريف اعتمادا على تعريف الاتحاد الاوروبي ، و تم التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2001، و الجدول التالي يبين ذلك :

¹ سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص،3.

² بو عبد الله هيبية ، المرجع السابق ، ص،35.

³ خبايا عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، الجزائر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2013 ، ص.ص 18،19.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم 5: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي بالجزائر سنة 2001.

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الاعمال	200 مليون دج-2 مليار دج	200 مليون دج	20 مليون دج
الحصيلة السنوية	500-100 مليون دج	100 مليون دج	10 مليون دج

المصدر: د. خبابة عبدالله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص، ص. 18، 19.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتصف المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة و تجعلها اكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون اكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقة التشابكية في قطاعات معينة في الدولة نفسها، و يمكن اجمال هذه الخصائص فيما يلي: ¹

الفرع الاول: سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة راس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس و تشغيل مثل تلك الشركات و المؤسسات، و من ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الافراد و توظيفها في مجال انتاجي، كما تتميز بسهولة اجراء تكوينها و تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس و المصروفات الادارية نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي. و جمعها في اغلب الاحيان بين الادارة و التشغيل.

الفرع الثاني: القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الانتاجية و بساطتها و مرونة الادارة و التشغيل الى تسهيل عملية تكيف منشآت الاعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث و النمو و التطور و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات و اذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير الخطط و برامج و خطوط انتاجها.

و تتمثل قدرة المشاريع الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع المتغيرات كالاتي: ²

¹ د. ليث عبد الله القهوي . بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار و مكتبة حامد للنشر، عمان، الطبعة الاولى 2012-1433هـ، ص، ص. 19-21.

² نفس المرجع، ص، ص. 20.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- 1- القدرة على تغيير تركيبة اليد العاملة او سياسات الانتاج او التسويق او التمويل في مواجهة التغيرات السريعة او العميقة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات او الدورات الاقتصادية أو غيرها ،
- 2- زيادة القدرة علة التجديد و الابتكار خصوصا في فنون التمييز بين السلع و التعبئة و التغليف بسرعة حسب حساسية و رغبات السوق و بمعدل قد يتفوق على نظيره في المشروعات الكبيرة أحيانا،
- 3- سهولة و حرية الدخول و الخروج من السوق لانخفاض نسبة الاصول الثابتة الى الكلية في اغلب الاحيان ، و ارتفاع نسبة راس المال الى مجموع الخصوم و حقوق اصحاب المشروع و بالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج .

- 4-سهولة تحويل المشروع الصغير الى سيولة دون خسارة كبيرة و في مدة زمنية قصيرة ، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات و سرعة اتخاذ القرارات و تحقيق الاتصالات مقارنة مع المشاريع الكبيرة.
- الفرع الثالث : مركز التدريب الذاتي:** إن طابع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب لمالكيها والعاملين فيها، باعتبار العلاقة المباشرة بين المدير والعاملين والتي تسمح لهم بالعمل في جو مليء بالانسجام والترابط واكتساب أكثر للمعلومة وبالتالي استيعاب أكثر لتقنيات الإنتاج.¹

الفرع الرابع : خصائص اخرى :²

- تعتمد المشروعات الصغيرة في الغالب على المهارة الحرفية : فمجالات عملها متخصصة و غالبا ما يتسم انتاجها بالدقة و الجودة مقارنة بإنتاج المشروعات الكبيرة .
- الإدارة لديها القدرة على التكيف مع العمل ،
- هناك تشابك واضح بين الملكية و الإدارة،
- الهيكل التنظيمي غير معقد و يمتاز بالبساطة،
- تساهم بشكل فعال في توزيع الدخل و الثروة على قاعدة عريضة من السكان،
- القدرة على تبني سياسات جديدة و التطوير و الابتكار بسهولة،
- تستعمل التقنية المناسبة و ابسيطة و بتكلفة منخفضة.

¹عثماني عايشة ، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس . سطيف ، 2010-2011،ص.119

¹ مروة احمد، نسيم برهم، الريادة و ادارة المشروعات الصغيرة ،جامعة القدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة . 2008 ، ص،ص.96-98.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتمتاز أيضا بنظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات.¹

5- القابلية للتجديد والابتكار : تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضا العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي²:

- التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة.
- الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر .
- تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار .
- الاستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والابتكار.
- التجربة والإقدام من الأمور المطلوبة للنجاح في تحديد النشاط وابتكار أساليب جديدة لخدمة العملاء.
- الاستفادة من تجارب الآخرين.

المطلب الثالث : انواع و اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تحديد انواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة العوامل الاساسية الآتية :

- طبيعة المنتج المصنوع من قبلها ،
- اساس توجه المؤسسة ،
- القطاعات الاقتصادية ،
- الشكل القانوني .

الفرع الاول :اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس هذا المعيار الى ثلاث اقسام³:

- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية.
- المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

¹ شعيب أتشي . مرجع سابق .ص،16.

² غانم عبد الله ، سبع حنان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ،الملتقى الوطني حول :واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013 ، جامعة الوادي ،ص،6.

³ بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ،29.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- المؤسسات المنتجة للمعدات و الادوات او سلع التجهيز.

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، الأثاث، المنتجات الجلدية، التبغ و بعض المنتجات الكيمائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية وتتضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية:¹

-الصناعة الغذائية

-الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية ،

-صناعة النسيج والجلود،

-صناعة الورق بأنواعه.

ويتم التركيز على هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر كبعض الصناعات الأخرى ، كصناعة اجلود والأحذية ، مثلا تعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.²

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات الوسيطة

يجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات التالية: المعدات الفلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها و تتضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية:³

- الصناعات الميكانيكية و الكهربائية،

- الصناعات الكيمائية كالبلستيكية،

- صناعة مواد البناء ،

- تحويل المعادن،

- المحاجر والمناجم.

¹ ملود تومي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2009، ص، 50.

² بن نذير نصر الدين ، المرجع السابق ، ص، 29.

³ نفس المرجع ، ص، 30.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز

مؤسسات إنتاج سلع التجهيز تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب أرس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.¹

الفرع الثاني :اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها و امكانياتها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا التصنيف الى ما يلي :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية او المنزلية ،

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية او المهن الحرفية ،

- المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة ،

- المؤسسات الناشطة في مجال المقاوله من الباطن،

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية او المنزلية:

يعتبر هذا النوع من أصغر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتتميز بكون مقرها في المنزل، عمليا الإنتاجية غير مكلفة نظرا لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في الغالب، حيث تنتج غالبا منتجات تقليدية تلبي حاجات سوق محددة بكميات محددة . كما أنها تنتج بعض القطع الصغيرة التي تحتاجها الشركات الكبيرة في إطار المقاوله الباطنية في بعض البلدان الصناعية.²

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية او المهن الحرفية:

هذا النوع من المؤسسات لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية ،فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة ، كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي مستقل عن المنزل ، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.³

ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات يتميزان بمجموعة من الخصائص:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل ،

¹ زويته محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2007/2006، ص، 11 .

² بو عبد الله هيبه، مرجع سابق، ص، 43.

³ زويته محمد الصالح ، المرجع السابق ، ص، 12.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا ،

- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان ،

3- المؤسسات المتطورة والشبه متطورة : تتميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدامها لفنون التاج متطورة سواء من الناحية" استخدام رأس المال " الثابت أو من ناحية التكنولوجيا المستعملة أو تنظيم الأعمال من ناحية المنتج الذي يتم صنعه بالاعتماد على طرق عصرية منظمة، تختلف درجة التكنولوجيا بين كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه المتطورة.¹

4- المؤسسات الناشطة في مجال المقاوله من الباطن : تعتبر المقاوله الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية ، كما تمثل شكل من الترابط الهيكلي و الخلفي بين مؤسسة كبيرة و اخرى مقاوله تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة، فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة.و يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و المؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية:²

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة ،

- أشكال التعاون المنصوص عليها في العقد ،

الفرع الثالث : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى الأنواع الآتية:³

1- مجال التصنيع : من امثلة الانشطة التي يقوم بها المشروع الصغير : تصنيع المواد الغذائية ، تصنيع منتجات الالبان ، تصنيع قطع الغيار ، و تصنيع الاجزاء اللازمة للصناعات التجميعية .

2- مجال التجارة: يلعب المشروع الصغير دور هام بين المنتج و المستهلك النهائي و يتمثل في تجار الجملة و تجار التجزئة و الوكلاء و السماسرة.

3- مجال الخدمات : يلعب المشروع الصغير أهمية كبيرة في قطاع الخدمات حيث ان هذا القطاع يتطلب صفات معينة (على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء) من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة .

أ. ريمي رياض، مرجع سابق ، ص 6.

ب. نذير نصر الدين ، مرجع سابق ، ص 30.

د. ايمن علي عمر ، ادارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن) ، كلية الادارة و التكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا ، الدار الجامعية ، الاسكندرية-الابراهيمية، 2007 ، ص 37.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحدياتها ومشاكلها و مصادر تمويلها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دور هام في الاقتصاد الوطني فهي تساهم في زيادة الدخل و الاستثمار و كذا امتصاص البطالة ، و رغم ذلك نجد ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني الكثير من المشاكل ، و لعل اهمها مشكل التمويل الذي يعد اهم المشاكل فالتى تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى دورها في المساهمة في التطور الاقتصادي و مقاومة الاضطرابات الاقتصادية ، وكذا دورها الاجتماعي في تحقيق الرفاهية واتباع حاجات ورغبات الأفراد.

الفرع الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتصادية و الاجتماعية :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هام في الاقتصاد من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل و زيادة الدخل الوطني و الفردي و تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

اولا : الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في :¹

1- خلق مناصب شغل : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص عمل اكثر وفرة و استمرارية لتشغيل الشباب ،و تساعد في التخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول ،و ذلك بتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص عمل بالمؤسسات الكبرى ،اذا انها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل اجور معقولة للعديد من الاسر الفقيرة و النساء التي يفترقن الى مصدر بديل للدخل ،مما يساهم في لتقليل من حدة الفقر ،و خفيف العبء على ميزانيات الدول لمختلفة في هذا المجال .

2- دعم الاستهلاك المحلي:كون الاجور العاملين فيها منخفضة نسبيا ،وهذا ما يؤدي الى زيادة في حجم الاستهلاك الكلي للعمال ،نتيجة لتوجيه كل او معظم دخولهم نحو الاستهلاك و بصفة خاصة نحو السلع الاستهلاكية .

3- زيادة حجم الاستثمار : نظرا لارتفاع معدل دوران راس المال في هذه لمؤسسات ، مما يؤدي الى نمو حجم راس المال ، و يجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة ، و بالتالي التأثير بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني من خلال مضاعف الاستثمار المعجل .

¹مرزوقي نوال ،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000-دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2009/2010ص،ص.21،22.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4-دعم الصادرات : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي ، و بالتالي اتاحة فرصة اكبر لتصدير الانتاج الخاص بالمؤسسات الكبرى ، و ذلك لما تتميز به من مزايا نسبية و وفرات اقتصادية ، او من خلال تصدير منتجاتها بشكل مباشر و بذلك تساهم في توفير العملة الصعبة .¹

5- الاعتماد على الموارد المحلية و النواتج العرضية للصناعات الكبرى : و بذلك تحقق الصناعات الصغيرة و المتوسطة فائدة مزدوجة . فهي تقلل من الاستيراد من ناحية و تساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية اخرى .²

6- التجديد : هو عملية تطويرية تحسينية و ابداعية ، فالأفراد في المشروعات الصغيرة هم المصدر الرئيسي للأفكار،حيث ان المشروعات التي تدار من قبل اصحابها تكون اكثر عرضة للتجديد ،اكثر من المؤسسات الاخرى ،بحكم زيادة الدفعية لتحقيق الربحية العالمية فبينما تركز المشاريع الكبيرة على انتاج السلع ذات الطلب الثابت فإنها تترك الفرصة للمشاريع الصغيرة و تفتح لها باب المجازفة المغامرة لمحاولة ايجاد سلع جديدة .³

7-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجغرافي و التنمية الاقليمية المتوازنة ، و ضمان العدالة في توزيع الدخل و القوة الشرائية و فرص العمل على مختلف مناطق البلد ، و ذلك نظرا لقدرتها على الانتشار في العديد من الاقاليم مما يساعد على تنمية تلك الاقاليم و استقرار السكان .⁴

ثانيا :الاهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما و بارزا في التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال مساهمتها في القضاء على البطالة و تحسين المستوى المعيشي و الرفاهية الاجتماعية .

1- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام و بالتالي تقديم السلع و

¹ مرزوقي نوال ، المرجع السابق ،ص،22.

² عبد العزيز جميل مخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم ،دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية بوث و دراسات ،مصر الجديدة -القاهرة ، الطبعة الثانية ،2007،ص،33.

³ جهاد عبد الله عفاة ، وآخرون ، ادارة المشاريع الصغيرة ،عمان- الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص، 19.

⁴سمية بروبي، دور الابداع و الابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2010/2011،ص،19.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة، و هذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.¹

2-المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعدادا هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، و هذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة و التي لا تعمل في ظروف تنافسية كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة المتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم.²

3- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة و التهميش، والفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل قارة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي. و تستطيع هذه الصناعات و خاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلاً من تحويلهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعياً لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة و انسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد ما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية و الاجتماعية.³

4- زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية و ذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دوع سلطة وصية و الشعور بالحرية المطلقة يجعل العمل دون قيود و شروط و الإحساس بالتملك و السلطة و تحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة و السهر على استمرارية نجاحها.⁴

5-تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل الصناعات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد و أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل و ذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال ، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة و حتى ممارسته للحرف التي تمارس في داخل

¹قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع

تقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2011،3-2012،ص،ص،63.62.

² نفس مرجع ، ص، 63.

³طالب خالد ، مرجع سابق ، ص، 17.

⁴بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ، ص، 25.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إطار الأسرة الواحدة ، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد و الصناعات الصغيرة خاصة الحرفية منها أو التقليدية و البيئية يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل و يمكن أع تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة ، حيث تنتشر هذه الصناعات فيتكوع بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله ¹.

6- كما أن هذه المؤسسات تمنح للفئات الهامشية في المجتمع ، والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الالتحاق بالمؤسسات الكبيرة أو تأسيسها ، فرصة لأن تصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة ، وهذا يؤدي إلى إزالة التوتّر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ويقوي الأواصر بينها ².

الفرع الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة و الدول النامية

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع حيوي و فعال في اقتصاديات الدول النامية و الدول المتقدمة .

1-اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة: اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة بإقامة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعد المجال الاساسي و المهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين النوعين ، و هذا ما اكدته التجارب العديدة من دول العالم مثل اليابان و الصين و الو. م .أ و غيرها على دور الدعم و التشجيع المقدم لهذا القطاع في تحقيق طفرة نوعية و مهمة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدول . ³

حيث يكمن هذا الدور في النقاط التالية: ⁴

1-التجديد و الابتكار و رفع الكفاءة الانتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الاسواق الخارجية و تدعيم الاوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الاخرى ، و خاصة الدول حديثة التصنيع.

2- تحسين فعالية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في احجام الوحدات الانتاجية التابعة لها و تجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة اعلى ، و تدعيم روابطها الخلفية و الامامية مع الشركات الام .

¹زويتة محمد الصالح ، مرجع سابق ،ص، 45.

²طالبلي خالد ، مرجع سابق ، ص، 17.

³أ.شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثالث، جوان 2008، ص، 214.

⁴مشعلي بلال ، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 2010-2011،ص، 38.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن انتشار سريع للتقنية في مختلف القطاعات.¹

2- اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية :تكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية و الاجتماعية و نسب توفر عوامل الانتاج و التوزيع المكاني للسكان و النشاط الاقتصادي ، و يمكن ايجاز ذلك فيما يلي :²

- تستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فنون انتاجية بسيطة تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف راس مالية عالية .

- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتلبية احتياجات السوق من السلع و الخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيل المستهلكين بدرجة اكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين اصحابها و العملاء

- تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على تخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول و مدنها الرئيسية.

المطلب الثاني : التحديات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل التي تحد من قدرتها على القيام بنشاطاتها ومساهمتها في دفع عجلة التنمية و النمو الاقتصادي ، كما يمكن لهذه المشاكل و العوائق ان تهدد كيان هذه المؤسسات و مستقبلها في المنافسة و الاستمرار و تؤثر على نموها وانتشارها ، ومن المهم التعرف على هذه المشاكل والصعوبات وتحديدتها حتى يتم إيجاد أفضل الطرق والوسائل للتصدي لها و معالجتها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف لأهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث سنتطرق لها بشكل عام وموجز.

الفرع الاول : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان نمو و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة انحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل التي يمكن ان تحد من قدراته و اسهامه الفعال في دفع عجلة النمو خاصة في الدول النامية ، و تعتبر هذه المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متداخلة مع بعضها و تختلف من دولة الى اخرى .

¹ نفس المرجع ،ص، 38.

² شبوطي حكيم ، المرجع السابق ، ص، 215.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- مشاكل الائتمان والتمويل

يعتبر مشكل الائتمان والتمويل من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة في البلدان النامية حيث غالبًا ما يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب وبشروط ميسرة من جهات الإقراض الرسمية (البنوك التجارية) سواء لأغراض التأسيس أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال وبذلك يكون اعتماد هؤلاء المستثمرين في الغالب على مصادر التمويل الذاتية من مدخرات فردية وعائلية أو يتم اللجوء إلى سوق الإقراض غير الرسمي والذي تكون فيه أسعار الفائدة جد مرتفعه ، حيث جاء في تقرير البنك الدولي أن سعر الفائدة بالنسبة لهذا النوع من القروض بلغت في بعض البلدان % 24 بينما كان سعر الفائدة المصرفية 11,5 ، إضافة إلى اشتراط الضمانات للحصول على القرض من طرف الجهات المانحة سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، والتي لا تستطيع أغلب الم ص م توفيرها نظرًا لضعف إمكانياتها ، وبذلك فإن الفوائد المرتفعة وكذلك الضمانات المرافقة لها تبقى هي العائق الكبير الذي يجعل هذه المؤسسات تحجم عن التعامل مع تلك الجهات المقرضة ¹ .

2- المشاكل الضريبية

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعرض لأعباء ضريبية ثقيلة سببها: ²

1-2 ان نسبة الضريبة هي نفسها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مع استفادة هذه الاخيرة من ميزات اقتصاديات الحجم ،

2-2 ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي و هو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على قروض بسبب الضمانات و هذا لا يحقق و فرات ضريبية لان الفائدة تعتبر مصاريف لغايات ضريبية ،

2-3 نقص خبرة اصحاب المؤسسات بالأساليب التي تحقق و فرات ضريبية .

3-مشاكل و صعوبات ادارية و قانونية

حيث لاتزال الادارة في الكثير من البلدان النامية تؤثر بثقلها على الجهاز الانتاجي ة تعدد مراكز اتخاذ القرار ، المدد الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المشروعات ، تفشي ظاهرة الرشوة المحسوبة ،

¹مرمي مراد، أهمية نظام المعلومات الادارية كادات للتحليل البيئي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2010/2009،ص76.

² رابح خوني ، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلاتها التمويلية ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر الجديدة -القاهرة ، 2008 ،ص76.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالإضافة الى عدم استقرار النصوص القانونية و تعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المشروعات ، مما يعجزها و يحد من قدرتها على العمل و الانطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الاسواق و عوامل المنافسة المتصاعدة و المتزايدة يوم بعد يوم .¹

4- المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة : تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للترقي وأيضاً ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب.²

5- مشكلات العقار الصناعي

غالباً ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته ، ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى :³

طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار

الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات

ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبى مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.⁴

¹ عيد الله بالوناس، وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اساليب تطويرها و دعم قدرتها التنافسية، بحوث و اوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25- 28 ماي 2003م، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي ، ص، 423.

² مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ، ص، 36.

³ نفس المرجع ، ص، 37.

⁴ شعيب آتشي ، مرجع سابق ، ص. 28.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

6-مشاكل اخرى : ¹

- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم،
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- عدم الاستقرار الاقتصادي " التضخم "ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
- عدم توفر الحوافز المالية و الادارية بالقدر الكافي للتمكن من المنافسة المحلية و الخارجية .
- ضعف المعلومات و البيانات و الاحصاءات المتعلقة بمعايير السلع و لوائح العمل و غيرها .

الفرع الثاني: التحديات المستقبلية التي تنتظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل النهوض بوضعيتها

- رغم المشاكل التي تعترض مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تهدد استمرارها و تطورها ، فان هناك تحديات مستقبلية تنتظرها في العديد من المجالات و على جميع المستويات الداخلية و الخارجية التي يجب أن نتبناها من أجل ضمان استمراريتها في ضل الانفتاح الاقتصادي و المنافسة العالمية ،و يمكن ان نقسم هذه التحديات الى التحديات الداخلية و أخرى خارجية .

اولا :التحديات الخارجية : يمكننا تلخيصها فيما يلي ² :

- 1- ثورة المعلومات و التطور التكنولوجي :**اصبحت ثورة المعلومات تمثل الاساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد ، انها تلعب دورا محوريا في تشكيله ، و محرك التغيير في جميع اجزائه ، و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم تتمثل في :
 - تسهيل معلومات الاتصال و السرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية ،سواء التجارية او المالية و اتساع الاسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ صفة العالمية ،وهذه التطورات هي نتاج الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات).
 - تقارب الأسواق بشكل كبير و تغيير شكل الملكية و تشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية الجديدة .

¹ آيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا -العدد السادس ، جامعة تيارت الجزائر ،ص.276.

²سمية بروبي ، مرجع سابق ، ص 61.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2- التجارة الالكترونية : ان ثورة الاتصالات قد الغت المسافات ، و اصبح الفضاء الإلكتروني سوقا و ارضا ، فمن خلاله يمكن المتاجرة عبر العالم عن طريق انشاء shop-on-line كما يمكن شراء اي شيء او البحث عن اي شيء من خلال الانتقال من السوق المادي الى السوق الرقمي اي التجارة الالكترونية .

و من المتوقع ان تتزايد اهمية الانترنت بدرجة كبيرة في المستقبل ، لأنها اضحت احد البدائل المطروحة امام العديد من المؤسسات للتسويق ، و قد قدرت الزيادة في المبيعات عبر هذه الخدمة من 516 مليون دولار في امريكا عام 1996 الى ما يزيد عن 6.6 مليار دولار عام 2000 ، و قد اجمع الخبراء في عالم الكمبيوتر على اهمية دخول المؤسسات الى عالم التجارة الالكترونية بغض النظر على حجمها ، و من الممكن ان تتيح التجارة الالكترونية فرصا تسويقية كبيرة من خلال :¹

- فتح اسواق محلية و دولية كان من الصعب الوصول اليها و باقل تكلفة
- القيام ببحوث التسويق و جمع المعلومات اللازمة لذلك بشكل ايسر و اسرع .
- تقديم العون للعملاء من خلال الإجابة على تساؤلات العملاء حول المنتجات ، وذلك عبر مختلف مواقع الانترنت .

3- عالمية التجارة : سعت دول العالم الى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية ، و ذلك من خلال انشاء الاتفاقيات العالمية للتجارة و التعريفات الجمركية و التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة في 1995 و التي تهدف الى تحرير التجارة العالمية ، و بصفة اساسية تحرير تجارة السلع الصناعية و الزراعية ن و كذا تحرير الخدمات بالإضافة الملكية الفكرية الخ.²

4- عالمية الجودة : تترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور مايعرف بمتطلبات الجودة ، و ذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها ، و بنشوء الجودة العالمية اصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل الايزو "ISO" بمثابة مفتاح النفاذ للأسواق العالمية و مع ذلك نجد ان عدد المؤسسات بما فيها الكبيرة التي حازت على هذه الشهادة (ISO) لا تتعدى في الجزائر 154 مؤسسة ، اي ما يعادل 0.0046 و ان المتخصصة منها في مجال النشاط الانتاجي لا تتعدى 7 مؤسسات .³

¹ نفس مرجع ،ص، 61.

² مشري محمد ناصر ، مرجع سابق ،ص، 38.

³سمية بروبي ، المرجع السابق ،ص، 62.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

5- **تحدي التكتلات الاقتصادية:** سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق المزيد من التحالفات الاقتصادية ، و سيعزز ذلك من توجه العديد من الدول نحو التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء و الاستمرار ، مما سيقود الى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية ، الامر الذي ينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف البلدان .¹

6- **عالمية الحد من التلوث:** لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال ، المركبات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.²

ثانيا : التحديات الداخلية : تتمثل في :³

1- **تحدي الإصلاح الاقتصادي:** إن تبني مسار إصلاح اقتصادي سليم و تشجيع الاستثمار الوطني وخاصة الأجنبي يؤدي إلى خلق روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي جودة عالية للسلع المعروضة لذا فعلى المؤسسات الصغيرة و امتوسطة أن تتكيف مع هذه الأوضاع وتحاول إظهار فعاليتها.

2- **تحدي التكنولوجيا المعلوماتية:** يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تواكب مختلف التطورات التكنولوجية المتواجدة خاصة في مجالات عدة مثل :الإنتاج، التسويق وأيضا الاعتماد على المعلوماتية في سير هذه الأنشطة.

3- **تحدي الكفاءة الإدارية و البشرية:** يجب الاهتمام بالموارد البشرية لما لها من فعالية على سير عملية الإنتاج وتزويدها بمختلف التقنيات الحديثة أي يجب أن تكون فعالية للتدريب⁴ .

4- **التحديات المتصلة بالحجم :** مثل الحجم الصغير قيد على المنشآت الصغيرة و المتوسطة حينما تكون اقتصاديات الحجم عاملا رئيسيا في اي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة ، مما يقلل من قدرتها على المنافسة . كما يعوق صغر حجم المشروع في الأنشطة عالية المجازفة ، حيث تتطور التقنية بخطى سريعة و تعتمد على استثمارات ضخمة في البحث و التطوير . و اخيرا لقد ثبت ان اصدار شهادات تفيد الالتزام بمعايير الانتاج و

² غيولي احمد ، تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، مدرسة الدكتوراه - اقتصاد و مانجمنت ،جامعة منتوري - قسنطينة،2011/2010، ص،33 .

² برودي نعيمة،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي : 17 و 18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف ، ص،118.

³ عثمانى عايشة ، مرجع سابق ، ص، 126.

⁴ نفس المرجع ، ص، 126.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

العمليات الصناعية مكلفة للغاية بالنسبة للشركات الصغيرة ، و بالتالي يزيد ذلك من صعوبة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية .¹

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد التمويل من اساسيات انشاء و تشغيل و توسيع المؤسسات بمختلف انواعها و احجامها ، لذلك تحتاج اي مؤسسة الى التمويل بمختلف اشكاله و انواعه ، لذلك تبحث كل مؤسسة عن المصادر المناسبة لتمويل نشاطاتها و عملياتها ، و لهذا فان مصادر التمويل تشكل تحديا للمؤسسات بصفة عامة و الصغيرة و المتوسطة منها بصفة خاصة ، و من هنا يمكننا القول ان لكل مؤسسة مصادر داخلية و اخرى خارجية ، سوف نتعرف عليها من خلال هذا المطلب .

الفرع الاول : تعريف التمويل:

يعرف على أنه " أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية و هو نابع من رغبة الأفراد و منشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية " و يعرف أيضا على أنه " توفير النقود في الوقت المناسب ، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة الى الأموال ، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد و المؤسسات على الاستهلاك و الإنتاج و ذلك في فترات زمنية معينة " ،

تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن و يسهل انتقال الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي الى الوحدات التي تعاني من العجز المالي وقت حاجتها لذلك ، و هذا مقابل فوائد مالية و اذا فان التمويل ضروري لنمو الاقتصاد و تنمية المجتمع.²

أما فيما يخص المؤسسات فوظيفة التمويل تعتبر من الوظائف البالغة الأهمية و ذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها المتعلقة باختيار مصادر التمويل و تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.³

ان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءًا بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية و في مختلف مجالات البحث والتدريب ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة

¹رياض بن جليلي ، تنافسية المنشآت الصغيرة و المتوسطة : الخصائص و التحديات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد الثالث و التسعون ، ماي 2010 ، السنة التاسعة ، ص،11.

² بو عبد الله هيبية ، مرجع سابق ، ص،65.

³ عاطف وليم ، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية 2008 ، ص،350.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لأي حدث استثنائي. لذلك لا بد لكل مؤسسة من ايجاد المصادر المناسبة لعملية التمويل، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مصادر داخلية و اخرى خارجية يمكننا ايجازها فيما يلي :

الفرع الثاني: المصادر الداخلية و الخارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويلها على عدة مصادر منها الداخلية و اخرى خارجية .

اولا: المصادر الداخلية

و تتمثل فيما يلي :

1- الادخارات الشخصية : عند بداية تكوين المؤسسة ، و في مرحلة انطلاقها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل ان يلجا الى التمويل الخارجي لأنه لا يريد ان يخاطر بأموال الغير في المرحلة الاولى من حيات المؤسسة ، و كذلك لعدم رغبته لمشاركة الغير له في امتلاك اصول المؤسسة و ادارة العمل و السيطرة .حتى لو اضطر الى التمويل الخارجي فان المستثمرين يجمعون على التمويل و الاستثمار في هذه المؤسسات في ظل غياب او نقص الضمانات الكافية و المخاطر المرتفعة التي تحيط بها .¹

2- الشركاء والمساهمون في الشركة: يمكن الحصول على التمويل بتحويل المؤسسة إلى شركة واصدار الأسهم، إضافة إلى أن المشاركين يوفرون ضمان أمام الجهات المقرضة، وقلما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا الخيار كون إصدار الأسهم يتطلب نجاح المؤسسة و وضعية جيدة لها في السوق حتى يكون هناك طلب على أسهمها.²

3- الائتمان التجاري: يتمثل الائتمان التجاري في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من الموردين ، و قد يرى البعض " ان الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد و المستلزمات الانتاج السلعية و يسدد ثمنها خلال سنة ، الا انه يمكن النظر الى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة انواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر على مدة التسهيلات و نوع البضاعة ... الخ³

¹ رايح خوني ، رقية حساني ، مرجع سابق ، 153

² بن نعمان محمد ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012، ص،10.

³ رايح خوني ، رقية حساني ، المرجع السابق ،ص،155.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4- الأرباح المحتجزة : يمكن توفير تمويل لتوسيع نشاط المؤسسة من خلال تخصيص جزء من الأرباح لذلك أو من خلال ما يخصص كاحتياطات و اهتلاكات ، وهذا المصدر بالنسبة للمؤسسة التي أنشأت منذ فترة وأصبحت تحقق نتائج إيجابية.¹

5- المخزون والحسابات المدينة :يعتبر المخزون أحد الموارد الداخلية للتمويل، والذي ينبغي تحليله بعناية ومراقبته .فمن الممكن أن نجد نسبة عالية من المخزونات الزائدة عن حاجة المشروع الفعلية، فقد تطلب المؤسسة مواداً رغم وجودها في المخزن ولهذا لا بد من مراقبة المخزون والتخلص من الفوائض التي يحويها وتحويلها إلى نقدية لاستخدامها في الأغراض الأخرى اللازمة للمشروع، وعندما يكون المشروع قد استخدم أموالاً داخلية كانت معطّلة دون فائدة. كما أن الحسابات المدينة وخاصة بطيئة التسديد أو المشكوك فيها، تشكّل مصدرًا هاماً للأموال ، إذ أنه وعند قيام المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تقديم تسهيلات ائتمانية، فمن المرجح أن جزءاً كبيراً من رأسمالها يكون محتجزاً في حسابات بطيئة التسديد أو مشكوك فيها، ولذلك من الضروري القيام بحملة جادة لتحصيل جميع الحسابات المستحقة وغير المدفوعة وتبني سياسة لرقابة التسهيلات الائتمانية.²

ثانياً: المصادر الخارجية :

تتمثل المصادر الخارجية للتمويل في الأموال المتوفرة لدى الأشخاص والمؤسسات المالية كالبنوك و غيرها من مؤسسات الاقراض ، والتي يجري تهيئتها ومنحها على شكل قروض لمن يرغب في استخدامها و استثمارها ، في مختلف المجالات وتتمثل المصادر الخارجية فيما يلي:

1- التمويل من عائلة و الاصدقاء: عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم ، و في ظل نقصها و عدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل و الأقارب للاقتراض و سد عجزهم المالي ، و تكون قيمة هذه القروض قليلة و بدون ضمانات و تمنح لفترات قصيرة و عادة تكون بدون فوائد . إلا أن هذا النوع من التمويل يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل و الخلط بين العلاقات الشخصية و علاقات العمل ، و اتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ، حيث أن المبالغ المقترضة من الأصدقاء و الأقارب تؤدي لإيجاد علاقات مالية شخصية التي تتعارض مع استقلالية صاحب المشروع و

¹ بن نعمان محمد ، المرجع السابق ، ص ،10.

²طالبي خالد ، مرجع سابق ، ص، 24.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

العمل ، فقد يتدخلون بالعمل عن طريق نصائح أو محاولة اتخاذ قرارات بشأن العمل و ذلك لحماية مصالحهم المالية.¹

2- **الاقتراض من سوق غير رسمي:** تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إذ تقدم فيه قروضا صغيرة ولفت ا رت قصيرة أو قصيرة جدا، والفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الاقت ا رض حليا ذهبية، أو رهونات عقارية وتبرر هذه الشروط ومعدلات الفائدة الكبيرة بالواقعية في ظل ندرة البدائل أمام من يلجأ لهذا النوع من التمويل.²

3- **الاقتراض من البنوك التجارية :** تعتبر البنوك التجارية مصدراً رئيسياً من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، وغايتها القروض وليس تمويل أسهم رأس المال العادية، وفي بعض البنوك دوائر خاصة بالقروض الشخصية وكثيرا من البنوك تمنح قروضا صغيرة الحجم إلى الأفراد بطريقة تشبه القروض التجارية، وفي الواقع، فإن عدداً كبيراً من القروض الصغيرة الحجم والممنوحة إلى الأفراد كقروض شخصية يتم استخدامها لتمويل المشروعات الصغيرة، كما أن بعض البنوك قد أنشأت دوائر خاصة بالقروض المقدمة للمنشآت الصغيرة ، وتمنح هذه البنوك قروضا محددة ولمدة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن المبلغ قد يكون كبيرا نوعاً ما ويمكن إعادة تجديد القرض إذا ما برهن العمل على نجاحه، حيث يتم منح قروض بمبالغ أكبر ولفترة زمنية أطول .وأغلب هذه القروض يتم منحها اعتماداً على ضخامة موجودات المشروع، والتي تعتبر كضمان للقرض، كما أن البنوك يمكن أن تمنح قروضا بدون ضمانات اعتماداً على القدرات الإدارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة.³

4- **قروض الهيئات و المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تمنح المؤسسات و الهيئات المتخصصة في التمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحكومية منها و الغير حكومية قروضا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة و بدون ضمانات ، و على الرغم من اهمية هذه المؤسسات و الهيئات فان مساهمتها المحدودة و تحكمها اجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث.⁴

¹ ابو عبد الله هيبية ، مرجع سابق ، ص،70.

² بن نعمان محمد ، مرجع سابق ، ص،12.

³ طالبى خالد ، مرجع سابق ، ص،26

⁴ رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سابق ، ص،158.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

5- سوق رأس المال : يعتبر سوق رأس المال مصدرا لتمويل المؤسسات، فالشركة التي تكون بحاجة إلى أموال عند تأسيسها ستقوم بتقسيم رأسمالها إلى أسهم تطرحها في سوق الأوراق المالية للحصول على الأموال المطلوبة . و نفس الأمر سيتكرر إذا احتاجت هذه الشركة أن تتوسع في نشاطها و تحتاج قدرا معينا من الأموال فهي إما أن تطرح هذا المبلغ المطلوب في صورة أسهم أو في صورة السندات ، و يجب الإشارة أن التمويل يأتي أساسا من سوق الإصدار أما سوق التداول و هو البورصة فهو يسير عملية التخلص من الأوراق عندما يريد المستثمر ذلك أو تسهيل الأوراق المالية بتحويلها إلى سيولة .¹

6- شركات راس المال المخاطر : يمثل دعم المؤسسات الناشئة المجال الاساسي لنشاط مؤسسات راس المال المخاطر ، حيث تغطي الحاجات التمويلية للمشروعات الناشئة خلال مراحل حياتها الاولى دون طلب ضمانات ماعدا جدية المشروع و فعالية الاشخاص ، و هذا ما يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انطلاقتها خصوصا في البلدان النامية لان هذه المؤسسات لا تستجيب لمعايير الاقتراض التي تفرضها البنوك التقليدية بصفة عامة (ضمانات كبيرة ، القوائم المالية ، طرق التسديد الخ) و تخصص شركات راس المال المخاطر في تمويل المؤسسات ذات الانشطة الاستثمارية الواعدة الخطرة ، اي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة لكن آفاق نموها المحتملة كبيرة و واعدة " حيث يتوقع ان يحقق الاستثمار فيها فائض قيمة (ناتج عن اعادة بيع الحصص) كبير جدا و محل اعتبار ". و تقوم شركات راس المال المخاطر من خلال المشاركة في المؤسسات الخطرة بتقديم الاعانات المالية و الادارية و الفنية و حتى الارشاد و التوجيه ، حتى اذا نجحت هذه المؤسسات و حققت عوائد كبيرة تقوم شركات راس المال المخاطر باسترجاع تكاليفها و الحصول على ارباح تتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها .²

¹ ابو عبد الله هيبية ، المرجع السابق ، ص،73 .

² رابح خوني ، رقية حساني، مرجع سابق ، ص، 160.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات الكثير من دول العالم ، فالجزائر لم تقف بمعزل عن هذه التحولات ، بل ساهمت في دعم و ترقية هذا القطاع من اجل النهوض به ، حيث قامت الحكومة بعدة سياسات لدعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و رغم ذلك لازال يشهد هذا القطاع العديد من المشاكل و الكثير من التحديات خاصة المحلية منها ، من خلال هذا المبحث سنتطرق الى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المطلب الاول : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عدة تطورات و تغييرات منذ الاستقلال و الى غاية يومنا هذا ، خلال عدة فترات زمنية متتالية ، و هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب .

الفرع الاول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1962-1980

تميزت فترة الاستعمار الفرنسي بدهور مختلف الأوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية وعند التحدث عن وضعية المؤسسات الجزائرية آنذاك فإننا يجب أن نتحدث عن وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي كانت حوالي % 98 منها مملوكة للمستوطنين الفرنسيين أما التي كانت مملوكة للجزائريين فقد كانت مساهمتها محدودة من حيث العمالة والقيمة المضافة¹ . وارتبط دورها بأهداف المستعمر فقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الاستخراجية تابعة للقطاع الخاص، و مع الاستقلال ، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها 1120 وحدة ، عدد العمال 57480 لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع آنذاك سنة 1962 عدد عمال قدره 65053 سنة 1963.²

ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم 277-63 الصادر في 26 جويلية 1963 ، والذي يعتبر كأول قانون عالج موضوع الاستثمار، حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التابعة للمستثمرين الأجانب تمثل % 64 من إجمالي الاستثمارات، بينما استحوذ القطاع العمومي على 36 %، و لم يسجل في الفترة 1962-1965 الى انشاء استثمارين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة ، احدهما في صناعة الاحذية و الاخر في الصناعة

¹عثماني عايشة، مرجع سابق ، ص،131.

²برجي شهرزاد، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر باقايد ، تلمسان، 2012، 2011، ص، 150

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الكيميائية البسيطة ، و السبب في كل ذلك يرجع الى الرؤية السياسية للدولة الجزائرية آنذاك و التي نتجه نحو اعتماد النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد .¹

حاول القانون الجديد للاستثمارات سنة 1966 تحديد قانون أساسي للاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية .ولقد أخذ هذا القانون في الحسبان احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وألزم اللجنة الوطنية للاستثمار CNI بمنح الاعتماد للمشاريع الخاصة على أساس معايير انتقاء .بينما ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة .أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966 ، و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.²

وقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين تنمويين لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توزعا كما يلي :³
- البرنامج الأول و تعلق بالفترة 1967-1973 و البرنامج الثاني و تعلق بالفترة 1974-1979.
و يوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات المالية المرخصة خلال البرنامجين:

الجدول رقم 06: الاعتمادات المالية المرخصة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1967-1979

عدد المشاريع	باقي الانجاز	الاستثمارات المرخصة	
150 مشروع	389 مليون دج	389 مليون دج	برنامج التنمية الحرفية (1) 1973-1967
594 مشروع	2225 مليون دج	3179 مليون دج	برنامج التنمية المحلية (2) 1979-1974
744 مشروع	2614 مليون دج	3568 مليون دج	المجموع

المصدر : يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008/2007، ص، 80.

¹طابي خالد ، مرجع سابق ، ص. 141.

²يوسف حميدي ، مرجع سابق ، ص، 71.

³ نفس المرجع ، ص، 80.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1980- 2000

ان الجزائر و منذ الثمانينات خاضت اصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الاموال و الممتلكات العمومية ، الى اقتصاد يعتمد على قوى السوق ، و قد مكنت هذه الاصلاحات من اعادت الاعتبار الى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنطاد به ، و يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ، و نتيجة لهذا التوجه ظهرت و نمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق اهداف التنمية الوطنية .¹

فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي. فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الاول (80-1984) و الثاني (85-1989) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة و المسجلة في العقدين السابقين². كما صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية ، و الإجراءات المتعلقة باستقلالية أو القوانين المتعلقة بالاستثمار ، القانون المؤرخ في 1982/08/21 والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد المؤسسات.³

و في بداية تسعينات عرفت الجزائر تحولا عميقا للانتقال من تخطيط مركزي الى قوانين السوق اد تغيرت عدت بنود ياتي في مقدمتها قانون النقد 10/90 الذي يتضمن اطر هامة في توجيه القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي ، دون تمييز و دون وضع اي قيود ، ثم تواصلت الاصلاحات بصدور قانون الاستثمار المؤرخ في 1193 ، و في اطار هذا المسعى تم تحرير الاستثمارات من كل القيود السابقة افراح الطريق للخواص للاستثمار في جميع المجالات سواء كانوا محليين او اجانب ، و اخذ مناخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور بشكل ملحوظ رغم الانعكاسات السلبية لبرامج التعديل الهيكلي .⁴

¹ قعيد ابراهيم ، دور الترويج في انجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص : تدبير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010/2009، ص31.

² برجى شهرزاد ، مرجع سابق ، ص ، 152.

³ ريمي رياض ، مرجع سابق ، ص، 9.

⁴ سحنون سمير ، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006 ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف- الجزائر، ص 425.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد ذلك صدر قانون ترقية الاستثمار طبقا للمرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5.10.1993 و يتلخص مضمونه في المحاور اهم التالية¹ :

1-عدم التمييز بين المستثمرين ، وطنيين كانوا او اجانب امام القانون ،
2-انشاء و كالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI) لمساعدة المتعاملين على اتمام الاجراءات العادية عبر الشباك الموحد و تحديد اقصى اجل لدراسة الملفات ب 60 يوم .

كما تم انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه المرحلة ابتداء من سنة 1994 ، تتكفل بتهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاطات هذه المؤسسات .بالإضافة الى القوانين السابقين صدرت القوانين الآتي ذكرها باختصار :

- قانون الخوصصة لسنة 1995 : يفتح بموجبه اعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص و قد تم تعديله بقانون الخوصصة لسنة 1997.

- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08.09.1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

يمكننا تلخص تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لفترة ما بين 1962 الى 2000 في الجدول التالي

الجدول رقم 7 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	1964	1969	1977	1984	1991	1992	1993	1994	1996
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1275	2501	7466	14491	22606	20207	23207	29000	177365

المصدر :سلطاني محمد رشيد ،التسيير الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه اهميته و شروط تطبيقه ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف -المسيلة ، ص ،94 .

¹ غيولي احمد ، مرجع سابق ، ص 44.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2001- الى الآن:

تعتبر اهم مرحلة ، اذ شهدت هذه المرحلة وضع تعريف صريح خص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يسر بدوره صدور عدت تشريعات كأطر تنظيمية من شأنها دعم و تنمية هذا القطاع ، و من اهم القوانين التي صدرت في هذه لمرحلة نذكر ما يلي :¹

- القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: حيث ساهم هذا القانون المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير و آليات حديثة تهدف الى دعم و مساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من اجل تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات حيث تم من خلال هذا القانون تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يعتبر اول تعريف رسمي .

- قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 : بعد ان تبين عجز المرسوم التشريعي 12-93 عن تحريك عجلة الاستثمار ، قررت السلطات الجزائرية اصدار قانون جديد يتمثل في الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 و قد كرس هذا القانون الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الامر . وقد جاء هذا القانون لتقديم التصحيحات الضرورية و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار و تحسين المحيط الإداري والقانوني وقد نص على إنشاء هيئتين مكلفتين بترقية الاستثمار هما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

تميزت هذه المرحلة ايضا بصدور مجموعة من المراسيم و الاوامر التي من شأنها انشاء منظومة مؤسسية و هيكلية تقود قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الرقي و التطور و نذكر اهمها²:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11.11.2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25.02.2003 المتضمن القانون الاساسي للمشاتل .

- المرسوم التنفيذي 03-79 المؤرخ في 25.02.2003 المتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 30.10.2003 المتعلق بالتصريح الشخصي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

¹عثماني عياشة ، مرجع سابق ، ص،139.

²عبولي احمد ، مرجع سابق ، ص،ص،47،46 .

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19.04.2004. المتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03.05.2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09.10.2006 المتعلق بصلاحيات ، مكونات تنظيم و مهام المجلس الوطني للاستثمار .
 - المرسوم التشريعي رقم 07-08 المؤرخ في 11.01.2007 المحدد لقائمة النشاطات ، السلع و الخدمات المستفيدة من الامتيازات المحددة في الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .
- لقد جاءت معظم هذه القوانين لتكوين منظومة مؤسسية لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتحديد مهام و صلاحيات كل مؤسسة منها، حيث سنتطرق اليها في الفصل الموالي ذا اكتفينا بذكر عناوين هذه القوانين ولم نفصل فيها.
- و قد تم اعادة هيكلت وزارة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التعديل الوزاري و فقا للمرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1431 الموافق ل 28 ماي 2010 و المتضمن تعيين اعضاء الحكومة اتصبح وزارت الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و تتكفل الوزارة بعدة مهام نذكر منها¹ :

- حماية طاقات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها ،
 - ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و ترقية المناولة ،
 - إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ،
 - القيام بدراسات اقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها ،
- إن هذه القوانين و التشريعات كان لها أثرها البارز على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليشمل قطاعات حيث تضاعف عددها بشكل ملحوظ عبر فترات زمنية متعاقبة، وهذا يدل على الدور الذي لعبته الإصلاحات المتعلقة بالجوانب التشريعية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بالأعمال ومختلف الأنشطة الممارسة

¹بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ،ص، 265.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من قبل هذه المؤسسات، ويمكن استعراض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اعتبارا من سنة 1001 إلى سنة 2012 من خلال الجدول التالي¹:

الجدول رقم 08: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2001-2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م ص م* الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806
م ص م عمومية	778	778	778	778	874	839
المجموع	180671	190330	208727	226227	246717	270645
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م ص م الخاصة	293946	321387	345902	369319	391761	407779
م ص م عمومية	666	626	591	557	572	561
المجموع	294612	322018	346493	369876	392333	408340

المصدر : بو زهرة محمد ، اثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني ،2001-2014، 30/29 مارس 2013، جامعة سطيف ، ص7.

²بو زهرة محمد ، اثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني 2001-2014، المؤتمر الدولي حول ك تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 30/29 مارس 2013، جامعة سطيف ، ص7.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001-2006 في تزايد مستمر ، بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فان عددها ثابت من سنة 2001 الى غاية 2004 ، ثم زاد عدد هذه المؤسسات بنسبة ضئيلة نسبيا ، وقد واصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الارتفاع خلال السنوات 2007 -2012 بينما هناك انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية ، و هذا يرجع الى الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص كونه قطاع نشط ، بينما هناك عدة سياسات ، كسياسة الخوصصة التي من شأنها القضاء على المؤسسات العمومية ، و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول حيث تناقص عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بشكل كبير .

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة النمو للاقتصاد الوطني ، و ذلك من خلال مساهمتها في زيادة الاستثمار و القضاء على البطالة و كذا زيادة الناتج الوطني الخام ، و هذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب .

الفرع الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة المنتجات الاجنبية :

ان تبني الجزائر للاقتصاد الحر و الدخول الى المنطقة العالمية للتجارة يفرض عليها فتح اسواقها للمنتجات الدولية ، و التي سوف تطرد المنتجات الوطنية من السوق الجزائرية ، اذا لم تكن هذه الاخيرة محاصرة بمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التي تعمل على طرح منتجات تنافس و بشدة المنتجات الدولية ، و في هذا الاطار يجب على هذه المؤسسات ترقية المنتجات الوطنية و فق معايير الجودة الشاملة حتى تكون لها مكانة في ذهن المستهلك الجزائري .¹

¹جلال عبد القادر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكلة البطالة -حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص،91.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقليص حجم البطالة و المساهمة في زيادة الدخل الفردي و الوطني عن طريق فتح مناصب شغل ، لذلك تعتبر ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 09: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	نوعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
1676111	1577030	1363444	1233073	1064983	977942	888829	592758	المؤسسات الخاصة
48086	48656	51635	52786	57146	61661	76283	71826	المؤسسات العمومية
-	-	341885	254350	233270	213044	192744	173920	الصناعات التقليدية
1724179	1625686	1756964	1540209	1355399	1252647	1157856	838504	المجموع

المصدر :أ. يمينة بن ديبة ، دراسة تقييمية للبرامج الاستثمارية العامة و اثرها على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تركيبها القطاعي و نمو قيمها المضافة و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي و تزايد قدراتها التوظيفية للعمالة ، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص، 11.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثالث : مساهمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة .ويمكننا إبراز تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2004-2009 في الجدول التالي:¹

الجدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

2009		2008		2007		2005		الطابع القنوني
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
16	816.80	18	760.92	19	749.86	22	651.0	القطاع العام
84	4162.02	82	3574.07	81	3153.77	78	2364.5	القطاع الخاص
100	4978.82	100	4334.9	100	3903.63	100	3015.5	المجموع

المصدر: د.بالرقي تيجاني ،تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2014 ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و آثارها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 01 ، 11-12 مارس 2013 ،ص،82 .

يلاحظ ان القطاع الخاص يساهم نسبة كبيرة ،حيث لاحظنا زيادة هذه النسبة من سنة إلى أخرى، حتى وصلت إلى 83.59 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عام 2009 ،مما يعطينا فكرة عن الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.أي ان القطاع الخاص أكثر مساهمة على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة كبيرة ، و أكثر من مؤسسات القطاع العام التي تساهم بزيادة ضئيلة .

¹بالرقي تيجاني ، المرجع السابق ،ص،82

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم ،حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية ، وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق القيمة المضافة، ندرج الجدول الآتي: ¹

الجدول رقم 11 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة (2001-2010)

الوحدة :مليار دج

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486.8	1585.3	1784.49	2038.84	2239.56	2605.68	2986.07	3363.16	3954.50	4450.76
القطاع العام	258.7	286.79	312.47	344.87	367.54	401.86	420.86	418.9	432.55	340.56
اجمالي القيمة المضافة	1745.5	1872.09	2096.09	2383.71	2607.10	3007.54	3406.06	3782.06	4386.55	4791.32

المصدر: طبائبية سليمة،عناني ساسية ،آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014) ، الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1،ص،11.

¹ طبائبية سليمة،عناني ساسية ،آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001-2014) ، الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1، 12/11، مارس 2013 ،ص،11.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : المشاكل التي تعترض مسار تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم توالي الآليات المؤسسية و الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقية مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، و احتواء الاشكاليات التي تحجم دورها فان محدوديتها الوقائية تدل على تنامي تلك المشكلات التي تواجه اقامة و تطوير المشروعات الاقتصادية و سوف نركز على اهمها في النقاط التالية :¹

الفرع الاول : مشاكل التمويل :

من اهم و اخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشروعات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و خاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية :

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالضمانات و التكاليف :

ان تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد اضحتا تحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة ، و بالتالي اضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و الغير رسمية عائقا امام تطور المشروعات .

- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الاجراءات :

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدودية الصيغ و تعقيداته الاجرائية و لوثائقيه ذلك ان الوساطة المالية " و المنظومة المصرفية لم تكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي ، بحيث ظهر و كأنهما تجاوزتهما الاحداث "

الفرع الثاني : محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروعية و الاولويات :

ان حصة لمشروعات الفردية و المصغية و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من حيث المشروعية و من ناحية الاولوية و خاصة في ضل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على حرمان الانشطة الانتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسع الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الانتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح الغير مضبوط للاقتصاد الوطني .

الفرع الثالث : مشاكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية :

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ فان إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات

¹ صالح صالح ، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 03 ، 2004 ، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر ، ص ، 40.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية جديدة لا تعوض، فعلى سبيل المثال تستغرق مدة قيد المؤسسة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.¹

الفرع الرابع: عدم توافر فرص التكوين والتدريب: الجيد و المناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة و إدارة هذه المؤسسات ، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة ، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات ، سيما تغيرات المحيط التنافسي . و عليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.²

الفرع الخامس : غياب الفضاءات الوسيطة البورصة:

إن البورصة سواء أكانت مالية أم تجارية تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل فضاء إعلامي وتنشيطي تشاوري هام ، إن وجود البورصة من شأنه العمل:

-إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية ،

-نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

أما في الجزائر ، فنلاحظ غياب هذا الدور، و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم فعالية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة.³

5- عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد و ميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع و امام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فان ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو امام

المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة و بصدد الاستيراد الغير منظم نذكر :⁴

¹ الاخضر بن عمر ، علي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطويرها ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام

المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05-2013 ، جامعة الوادي ، ص، 11.
³ غياط شريف ، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006، جامعة الشلف -الجزائر ، ص، 112.

³ بريش السعيد ، بلغرة عبد اللطيف ، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول، الملتقى الوطني حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18-افريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بو علي باشلف - الجزائر ،ص،324.

⁴ سعدان شبايكي ، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ، العدد11 ، ماي 2007 ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ،ص،188.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-الاغراق المتمثل في استيراد السلع و بيعها محليا بأسعار اقل من سعر مثيلاتها المحلية .

2-غياب جهاز معلومات فعال يحدد انواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية .

المطلب الرابع : مستلزمات تأهيل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من اجل تطوير و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للخروج الى فضاء العالمية و المنافسة فانه محتم على هذه المؤسسات سرعة التفاعل و التأقلم مع المتغيرات الجديدة و المتتالية سواء على الصعيد المحلي او العالمي ، لذلك يجب تدخل السلطات العمومية بمختلف آلياتها و استراتيجياتها و توفير الاساليب و الشروط اللازمة لإخراج هذه المؤسسات من هذا النفق .

ولا بد من توفر المستلزمات الضرورية التي نجعلها فيما يلي¹:

الفرع الاول: تأهيل العنصر البشري : باعتباره العنصر الالهم و الركيزة الاساسية التي يجب ان يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف و على كل المستويات ، و لا يجب ان يعتقد ان هذا الاستثمار يمثل عبئ اضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج الى مبالغ طائلة ، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير و الابداع و ايجاد الحلول لمختلف المعوقات ، و قد تطور الاهتمام بهذا العنصر عالميا منذ تسعينات القرن العشرين من خلال ما سمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة و التي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو و التقدم الاقتصادي².

الفرع الثاني : تأهيل المؤسسات المالية و المصرفية : اصلاح النظام المالي ككل ، لان البنوك و الشركات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص ، لان هذه الاخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية و لطبيعة نشاطها ، الا ان البنوك بنسب فوائدها المرتفعة و بتصرفاتها المتقلبة ، و تدخلاتها البطيئة و قراراتها المترددة تبتعد عن زبائنها في الكثير من الاحيان و بالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لانطلاق و تنمية و تأهيل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يتحتم هنا السعي الجاد و السريع من اجل تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد و لهذا يتطلب تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الاجنبية او من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات و القطاع الخاص النامي و تعميق الوساطة المالية³.

¹ ميلود تومي ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد السادس عشر ، مارس 2009 ،جامعة محمد

خيضر بسكرة ، ص-ص، 56-58.

² سعدان شبياكي ، المرجع السابق ،ص، 188.

³ نفس المرجع ،ص، 188.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثالث:الرعاية و الاحتضان : مع ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية ، الا انها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر ، و في مجال التسيير و في مستوى استعمال التكنولوجيا و ضعف التنافسية و غياب روح الابتكار و انعدام ثقافة اللجوء الى خدمات الاستشارة او التكوين و المراسلة اضافة الى ضعف الموارد المختلفة زيادة عن ضغوطات العولمة و الاتفاقيات ، لذلك نرى انها تحتاج الى الرعاية و الاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليها بعث برنامج شامل لاحتضان و تأهيل و تطوير و تحضير هذا النوع من المؤسسات .¹

الفرع الرابع :الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

أصبح لا يمكن الاستغناء عن المنتجات التكنولوجية والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، والاتصال لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس والقابلية لتوليد الربحية لهذه المشروعات ، مما يتطلب منها إجراء بحوث مناسبة ، ونشر المعلومات عن التكنولوجيا ، وتدريب المديرين والعمال على تطبيقها ، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه التكنولوجيات لذا ينبغي إسناد الدور الأكبر للجامعات والمعاهد ومراكز البحث ، بالاشتراك مع هذه المشاريع.²

¹ ميلود تومي ، مرجع سابق ،ص،58.

² محمد زوزي ، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة و لاية غرداية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد تنمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010/2009،ص،67.

الفصل الأول..... مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خلاصة الفصل الاول

ان مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يصل الى تعريف دقيق و محدد على مستوى دول العالم ، حيث لا يزال هناك نوع من الغموض و التعقيد و كذلك صعوبة في تحديد تعريف موحد و شامل ، نظرا لاختلاف درجة التقدم والمعايير المعتمدة في تحديد تعريفها و كذا تباين الظروف و الامكانيات الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف الدول ، و على الرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد و شامل متفق عليه ، الا انه يوجد اتفاق على معايير اساسية يمكن من خلالها تعريف الاحجام المختلفة لهذه المؤسسات .

ومما زاد من تطور ونمو أعداد هذا النوع من المؤسسات في غالبية الدول هو الخصائص التي تتميز بها، هذه الخصائص التي تختلف بها عن المؤسسات الكبيرة و التي قد تكون عاملا مساعدا على النمو و الانتشار من جهة و قد تكون عائقا امام تطورها و ازدهارها من جهة اخرى ، هذه الخصائص التي تكسبها طبيعة خاصة رغم تعدد مجالات نشاطها و تنوع النظم الانتاجية و اختلاف الاطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية ، حيث تتخذ عدة اشكال و انواع حسب طبيعتها القانونية او طبيعة عملها ...الخ.

ان ما يعزز من اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جملة من الادوار التنموية الهامة التي تضطلع بها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، في جميع الدول سواء كانت متقدمة او نامية على حد سواء ، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي و توفير مناصب الشغل ، الا انه على الرغم من اهميتها فهي تصطدم بمجموعة من التحديات و تعترضها مجموعة من المشاكل الادارية و القانونية او المنافسة و الصعوبات المختلفة ، تلك المشاكل التي تحد من أدائها و لعل اهمها مشكل التمويل سواء من المصادر الداخلية للمؤسسة او من مصادرها الخارجية و ذلك كصعوبة الحصول على التمويل او عدم توافر مصادر التمويل .

اما على الصعيد الوطني فنجد ان هذه في تزايد مستمر و ملحوظ و رغم مساهمتها الضعيفة الا انها تشكل التحدي الاكبر للدولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، و رغم مكانتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني الا انها تعاني مجموعة من المشاكل التي تعترض تطورها ، و لذلك يستلزم اعادة النظر في كيفية النهوض بهذا القطاع و اتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها للوصول الى المستوى العالمي .

الفصل الثاني :

الهيئات و البرامج التي تساهم في
ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تمهيد الفصل الثاني

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني ، و أحد القطاعات التي اولته الحكومة اهتماما كبيرا ، ذلك انه يساهم بنسب كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات ، لذلك اصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد و بديل ، و رغم ما يلعبه هذا القطاع من دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد إلا انه قطاع هش يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق الاهداف المنتظرة منه ، و هذا ما جعل الدولة تتوجه الى تأهيل و ترقية هذا القطاع و تطويره ، لذلك قامت بإنشاء العديد من الهيئات بداية بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و غيرها من الوكالات التي تتولى مسؤولية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف الطرق .

كما دعمت الجزائر هذا القطاع بالعديد من البرامج و التعديلات و كذا التعاون مع اطراف خارجية و

من اجل النهوض بهذا القطاع و تربيته و جعله قادر على المنافسة المحلية و العالمية ، و توفير المناخ المناسب له و الشروط اللازمة لاستمرار و انتشاره و تطوره .

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

المبحث الاول : الهيئات و الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهامها و اهم

انجازاتها

ان انشاء الهيئات الداعمة له دور اساسي في التكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المراحل المختلفة لتطورها ، حيث تشكل هذه الهيئات حلقة الربط بين مختلف المتدخلين المحليين و الاجانب و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تنمية و تطوير مؤسسات هذا القطاع .

المطلب الاول : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان قيام الدولة بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر خطوة فعالة من اجل النهوض بهذا القطاع ، من خلال الدعم المستمر و تكوين وزارة خاصة بهذا القطاع.

الفرع الاول : نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشأة الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت الى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 الصادر بتاريخ 18 جويلية سنة 1994 ، و التي حددت اهدافها لترقية هذا النوع من المؤسسات¹ .

الفرع الثاني : مهام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتكفل الوزارة بعدة مهام اهمها²:

- تنمية المشروعات الصغيرة و ترقيتها .
 - تقديم الحوافز و الدعم الازم لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة .
 - اعداد النشرات الاحصائية الازمة و تقديم المعلومات الاساسية للمستثمرين في هذا القطاع .
 - تبنى سياسة ترقية القطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- انشئت تحت ادارة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الهياكل المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها³ :

الفرع الثالث : الهياكل المنشأة تحت ادارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- المشاتل و حاضنات الاعمال ،
- مراكز التأهيل ،
- المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

¹ سلطاني محمد رشدي ، مرجع سابق ، ص،84.

² صالح صالحي ، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 03(2004) ، جامعة فرحات عباس - سطيف، ص،30.

³ سمية بروني ، مرجع سابق ، ص،47.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

أولاً: المشاتل وحاضنات الاعمال :

وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها ، و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي

و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و قد انشئت طبقا للمادة 12 من القانون 01-18

المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و تأخذ ثلاث اشكال هي :¹

أ. **المحضنة** : و هي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات .

ب. **ورشة الربط**: وهي هيكل دعم يتكفل باصحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية .

ج. **نزل المؤسسات** : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين الى ميدان البحث .

اهداف المحاضن : تسعى المحاضن الى تحقيق اهداف عديدة اهمها :²

• تطوير اشكال التعاون مع المحيط المؤسستي .

• المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها .

• تشجيع نمو المشاريع المبتكرة .

• تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

• تشجيع المؤسسات على التنظيم الافضل .

وضائف المحاضن : تتمثل في³

• استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة و كذا اصحاب المشاريع .

• تسيير و ايجار المحلات .

• تقديم خدمات متعلقة بالتوطين الاداري ،

• تقديم الارشادات الخاصة و الاستثمارات في الميدان القانوني و المحاسبي التجاري و المالي و المساعدة

على التدريب المتعلق بالمبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة انضاج المشروع .

مشاتل المؤسسات : تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25 فيفري 2003 والتي تهتم باستقبال و احتضان

ومرافقة المؤسسات وكذا أصحاب المشاريع قبل وبعد النشأة عن طريق تقديم الخدمات والإرشادات اللازمة ، ولقد

تم استلام 7 مشاتل 4 منها باشرت نشاطها.⁴ والجدول الموالي يوضح هذا:

¹ طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -حالة الصناعات الغذائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2004/2005،ص57.

² نفس المرجع ،ص57.

³ الامين حلموس، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق ادارة المعرفة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و ادارة المنظمات ، المركز الجامعي بالوادي ، 2010-2011، ص108.

⁴ غدير احمد سليمة، مداخلة بعنوان : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ،الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي ،ص10.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

الجدول رقم 12: عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات الى غاية جوان 2011

مشياتل المؤسسات	عنابة	وهران	غرداية	برج بو عرييج	المجموع
عدد المشاريع المحتضنة	05	06	08	02	21

المصدر : أ.غدير احمد سليمة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ،الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-2013/ 05/06 ، جامعة الوادي ،ص،10.

ثانيا: مراكز التسهيل :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي انشئت تطبيقا للمادة 13 من القانون 01-18 ، و تعتبر هذه المراكز هيئات استقبال و توجيه و مرافقة حاملي المشاريع و منشئي المؤسسات و المقاولين ، كما تعتبر ايضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة اذ انها تجمع بين كل من رجال الاعمال ، المستثمرين و المقاولين و الادارات المركزية و المحلية و مراكز البحث و كذا مكاتب الدراسات و مؤسسات التكوين و كل الاقطاب الصناعية و التكنولوجية و المالية .¹

اهداف مراكز التسهيل :

وتسعى لتحقيق العديد من الاهداف منها²:

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحضى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتنميين البحث والكفاءات.

وضائف و مهام مراكز التسهيل :

تقوم هذه المراكز بمهام عديدة اهمها:³

- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و التسويق و التكنولوجيا والابتكار.
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الاسواق المحلية و الدولية

¹ بن حمو عبد الله ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسويق ، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقائد -تملسان، 2010،ص،165.
² بن حمو عبد الله ، المرجع السابق ، ص ، 166.
³ الامين حلموس ، مرجع سابق ، ص، 109.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

ثالثا : المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هو جهاز استشاري يسعى الى ترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجمعيات المهنية من جهة و الهيئات و السلطات العمومية من جهة اخرى ، و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و من مهامه :¹

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين بما يسمح باعداد سياسات و استراتيجيات لترقية القطاع ،
- تشجيع و ترقية انشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل و الجمعيات المهنية .

المطلب الثاني : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات (APSI) و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

انشأت الحكومة العديد من هيئات الدعم، التي من شأنها المساهمة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات من اهم الهيئات التي ساهمة في تمويل هذا القطاع .

الفرع الاول : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات (APSI): هي هيئة حكومية ، انشأت تحت إشراف رئيس الحكومة بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1993 ، على أن تحدد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم . و صدر هذا التنظيم لاحقا في شكل المرسوم التنفيذي رقم 94 / 319 المؤرخ في 17/06/1994 ، حيث اعتبرت الوكالة في صدر المادة الأولى منه ،مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم خلال شبك موحد وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع وذلك لتقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع بحيث لا تتجاوز 60 يوما².

مهام وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات :³

- متابعة الاستثمارات و ترقيتها ،
- تقييم الاستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح او رفض منح الامتيازات ،

¹ الطيب الداودي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقف و المعوقات -حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 لسنة 2011، ص، 84.

² رزيقة غراب ، آثار البرامج الاستثمارية على نمو و تطور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 11-12/مارس 2013، ص، 16.

³ غبولي احمد ، مرجع سابق ،ص، 60.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- التكفل بكل او بعض النفقات المتعلقة بانجاز الاستثمارات ،
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات ،
- مراقبة و متابعة الاستثمارات لتتم في ايطار الشروط و المواصفات المحددة ،
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الانتاج و المواد الاولية .

اهم انجازات وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات (APSI):

وقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة بين سنتي 1993 و 2000 اكثر من 4433 مليار دينار جزائري ، و هذا المبلغ موزع على 43200 مشروع استثماري ، كان متقعا ان تساهم في خلق 1.6 مليون منصب شغل ، و ان 81% من نوايا الاستثمار تعتبر مشاريع جديدة .¹

الجدول رقم 13: التطور السنوي للمشاريع المصرح بها لدى و كآلة ترقية و دعم الاستثمار 1993-2000

السنة	94/93	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد المشاريع	694	834	2075	4989	9144	12372	13105	43213

المصدر : د.رزيقة غراب ، آثار البرامج الاستثمارية على نمو و تطور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، المؤتمر الدولي : تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، 11-12/مارس 2013 ، ص،18.

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نظرا للصعوبات التي تعرض لها اصحاب المشاريع الاستثمارية ، و من اجل تجاوزها ، و محاولة استقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الاجنبية ، فقد انشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 ، بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار ، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تهدف الى تقليص آجال منح التراخيص الازمة الى 30 يوم بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها .²

مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :³

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها ،

¹د.رزيقة غراب ، مرجع سابق ، ص،18.
²دليلية حضري ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف ، 2007 ، ص،215.
³شادلي شوقي ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2007/2008 ، ص،72.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- اعلام ، مساعدة و مراقبة المستثمرين في ايطار انجاز مشاريعهم ،
 - تسهيل استيفاء الاجراءات التأسيسية عند انشاء المؤسسات و انجاز المشاريع .
 - منح المزايا الخاصة بالاستثمار ،
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار ،
 - المشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية و الموجهة للاستثمار ¹.
- مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات في دعم المشاريع الاستثمارية :

إن تعديل قانون الاستثمار 2001 و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي تمنح بدورها امتيازات جبائية للنشاطات ذات الطابع الإنتاجي للسلع و الخدمات، أدى إلى تزايد رغبة المستثمرين في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث سجل إلى غاية 2004 أكثر من 50000 طلب استثمار بقيمة مالية تقدر ب 2546 مليار دينار، و التي تسمح في حالة تجسيدها بإنشاء 126800 منصب شغل إلا أن الواقع الميداني اثبت بان نسبة المشاريع المجسدة لم تتجاوز 6616 مشروع استثماري أي ما يعادل نسبة % 13.23 من مجموع الطلبات المسجلة لدى هذا الجهاز وهو في نفس الوقت ما يعادل نسبة % 2.6 من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المذكورة في إحصائيات الوزارة إلى غاية 2005. ²

الجدول رقم 14: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2001 - 2008

المجموع	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
	(2)	(2)	(2)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)
عدد المشاريع	16925	11497	6975	2171	3379	7131	3023	4975
المبلغ	240189 0	932101	707730	398612	231812	417480	328246	160403

المصدر : من اعدا الطالب بالاعتماد على :

- (1) يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 119.
- (2) آيت عيسى عيسى ، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر ، اطروحة الدكتوراه في علوم اقتصادية ، تخصص تسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص 271.

¹ شادلي شوقي ، مرجع سابق ، ص 72.
² حميدي يوسف ، مرجع سابق ، ص 119.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

هناك تزايد سنوي في حجم المبالغ المالية التي تخصص لوكالة تطوير الاستثمار، ويعود ذلك أساسا إلى تزامن الفترة هذه، بزيادة العوائد البترولية جراء ارتفاع أسعار البترول، كما يتبين أيضا نية الحكومة في زيادة الإنفاق وتوسيع مجال الاستثمار لإنعاش الاقتصاد مما يساهم في دعم المشاريع و الاستثمارات القائمة و انشاء مشاريع جديدة.¹

وقد يبدو أن أهمية المشاريع الاستثمارية لا يكمن في عددها السنوي بل في المبالغ المخصصة لها، فكل ما كان المشروع ضخم كلما ما سمح بتشغيل عدد أكبر، ولكن من جهة أخرى نجد أن عدد المشاريع مهم هو الآخر، فهو يعبر عن بعث وخلق مشاريع جديدة حتى وإن كانت صغيرة فهي قابلة للتوسع كما قد تشير إلى عقود لمستثمرين أجنب يبدؤون مشاريعهم الاستثمارية بنوع من التحفظ وكلما وجدوا مناخا ملائما كلما زادت وتوسعت استثماراتهم.²

الشباك الموحد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

الشباك الموحد اللامركزي هو فرع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة عبر الولاية . يشمل إضافة على إدارات الوكالة ممثلي الإدارات التي تتدخل في مرحلة من المراحل في مسار الاستثمار خصوصا حينما يتعلق الأمر بمايلي :³

- إنشاء وترقيم الشركات،
- الرخص لاسيما رخص البناء،
- المزايا المرتبطة بالاستثمارات.

وعليه، يتكفل الشباك الموحد باستقبال الإعانات ، استخراج شهادة الإيداع ، وقرار منح المزايا وكذا التكفل بالملفات التي لها علاقة بالخدمات الإدارية والهياكل الممثلة في الشباك الموحد، متابعتها حتى إتمام معالجتها، تسهيل وتخفيف الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث :الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDMPE) و وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

انشأت الجزائر عدة وكالات و هيئات بهدف ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وكالة التنمية الاجتماعية من اهم الوكالات التي انشأت في اطار الدعم المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

¹ آيت عيسى عيسى ، مرجع سابق ، ص، 270.

² آيت عيسى عيسى ،سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص تسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010، ص،271.

³ <http://www.andi.dz>

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

الفرع الاول : الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(ANDMPE)

في إطار مواصلة السعي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03/05/2005 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى تنفيذ المهام التالية:¹

- تطبيق الإستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
 - تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضمان متابعة سيره؛
 - تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط؛
 - إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
 - جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،
- استراتيجية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :وذلك من خلال :²

1-تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بالسير على خطى برنامج ميذا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات لنشاطها.

2-تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيل بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار منشورات المعلومات، وترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم الدولي.

3-تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية ، و إنجاز دراسة للفروع ، و بطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تطوير منهج الجوارية ، والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.

¹ مجبلي خليصة و آخرين، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي، ص14.

² <http://www.andpme.org.dz>

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تعزير المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين على سبيل المثال.

الفرع الثاني : وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي انشئت في جوان 1996 ، انشئت استنادا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 14 صفر عام 1417 هـ الموافق ل 29 جوان 1996 م¹، تم انشاؤها عام 1996 تحت اشراف رئيس الحكومة و متابعة وزير الاشغال و الحماية الاجتماعية و تتمثل مهامها في :²

- ترقية و انتقاء و تمويل النشاطات و تدخلات لفائدة السكان المحرومين ، و كل مشروع اشغال او خدمات ذات منفعة اقتصادية او اجتماعية تتضمن استعمالا مكثفا لليد العاملة .
- تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تقوم الوكالة بمنح مساعدات مالية في شكل قروض مصغرة ، و القرض المصغر هو جهاز اضافي ضمن الوكالة يعمل على تشجيع او خلق نشاطات و دعم الشغل .³

ومن شروط الحصول على القرض المصغر:⁴

- بلوغ أكثر من 18 سنة
- كفاءة في إنشاء مشروع نشاط و مردودية لغرض سداد الديون.
- تقديم مساهمة خاصة تقدر بنسبة 10%
- المساهمة في صندوق ضمان القرض يدفع بنسبة 1% من كلفة المشروع مع دفع علاوة المخاطرة بنسبة 1% من حصة القرض.
- يتراوح القرض المصغر بين 50000 دج و 350000 دج لمدة تتراوح ما بين ستة و 5 سنوات ، كما تم تدعيم سعر الفائدة من طرف الخزينة ويدفع صاحب المشروع نسبة 2% .

إلى غاية 30 سبتمبر 2002 سجلت الوكالة 119461 طلب قرض مصغر على مستوى القطر الوطني و سلمت 51345 قرار المطابقة على مستوى المديرية الولائية للتشغيل . و بلغت نسبة عدم الدفع الى غاية سنة 2003 بالنسبة، 62% للقروض التي قدمتها البنوك ، و نسبة 15 % من الملفات المتنازعة على مستوى

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 14 صفر عام 1417 هـ الموافق 29 جوان 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 40 ، ص، 18،
² رابح خوني ، ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير ، فرع اقتصاد التنمية ، جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة ، 2002-2003، ص، 162.

³ رابح خوني ، مرجع سابق ، ص، 162.

⁴ بو عبد الله هيبية ، مرجع سابق ، ص، 229.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

البنك ، 2003 الوطني الجزائري وصلت إلى صندوق ضمان القروض. و ترجع النسبة العالية لفشل القروض المصغرة الاستثمارية كون الملفات التي تم إيداعها تختصر على بطاقة تقنية مع غياب مؤهلات مهنية لأصحاب المشاريع وانعدام المرافقة والمتابعة لأصحاب المشاريع على المستوى المحلي . نظرا للاندماج المحدود من البنوك فيما يخص القرض المصغر وغياب مؤسسات مالية مختصة في ترقية القرض المصغر، لم يتجدد هذا البرنامج على شكل قروض مصغرة وإنما أصبح عبارة عن مشاريع للمنفعة العامة و تشرف البلديات على تنفيذها لغرض تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة¹.

المطلب الرابع : لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) وبورصات المناولة و الشراكة

تعتبر لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية و كذا بورصات المناولى و الشراكة من اهم الهيئات التي انشأت من اجل دعم ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك لدورها الكبير في مياعدة هذا القطاع من خلال ما تقدمه من خدمات مالية و غيرها .

الفرع الاول :لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)

تأسست وكالة دعم و ترقية الاستثمارات المحلية بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 اكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار ، و اعتبرت بحسب المرسوم مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة ، و هي المرجع الاساسي لكل مايتعلق بالاستثمار و بالاتصال مع الادارة و الهيئات المعنية . كما تم تحديد صلاحيات الوكالة و تنظيمها و كيفية تسييرها بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادى الاولى 1415 الموافق ل 17 اكتوبر 1994 ، المتضمن صلاحيات و تنظيم و تسيير وكالة ترقية و الاستثمارات و دعمها و متابعتها².

و هي مكلفة بتوفير الاعلام الكافي للمستثمرين حول الاراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع ، كما تقوم بتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الاراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة³.

و تتمثل مهام و كالة دعم الاستثمارات فيما يلي⁴:

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في اطار المرسوم التشريعي رقم 93-12.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعهد بها .
- تضمن توزيع كل المعلومات و المعطيات المتعلقة بفرص الاستثمار ،

¹ بو عبد الله هيبية ، مرجع سابق ،ص، 230.

² نصر الدين بن نذير ، مرجع سابق ،ص، 267.

³ عبولي احمد ، مرجع سابق ،ص، 65.

⁴ نصر الدين بن نذير ، المرجع السابق ، ص، 268.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تجري تقييم مشاريع الاستثمار و احصائه ،
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادة من امتيازات ،
- الاعتماد على خبراء في مجال الاستثمار و تكليفهم بمعالجة المواضيع الخاصة بالاستثمار ،
- اقامة علاقات تعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة و تطويرها ،
- تقديم تقارير و اقتراح تدابير مرتبطة بتنظيم الاستثمار و تطوره و فعاليته ،
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة ،
- استغلال كل الدراسات و المعلومات المتصلة بهدف و خاصة بالتجارب و الممارسات الدولية في مجال الاستثمار ،
- تدعيم و مساعدة المستثمرين في اطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات ، و تضمن ترقية الاستثمارات .

مساهمة لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)

حسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999، حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع¹.

و تتوزع هذه المشاريع حسب القطاعات كما يلي²:

الجدول رقم 15: نسبة مساهمة الوكالة في دعم المشاريع حسب القطاعات

القطاعات	الصناعة	البناء و الاشغال العمومية	التجارة	الفلاحة	السياحة الصناعة التقليدية	خدمات اخرى
نسبة المساهمة	35%	14.5%	12.5%	8%	8%	22%

المصدر : عثمانية رؤوف ،التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2000-2001 ، ص، 94.

الفرع الثاني : بورصات المناولة و الشراكة

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية، وتعتبر من إحدى الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيراً ما يجهل تكاملها،

¹ الطيب الدودي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع و المعوقات -حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 لسنة 2011 ،ص،68.

² عثمانية رؤوف ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ،2001/2000، ص،94.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

وهي جمعية ذات غرض غير مريح، تم إنشائها في عام 1991 ، وتتكون من مؤسساتٍ عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة، الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة، ويتم استعمالها عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية .كما تضع البورصة فريقاً متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار، وذلك عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت -المراسلة وزيادة البورصة -نداء أحد المهندسين النشطين بالبورصة من أجل زيادة المؤسسات -استغلال بنك المعلومات ورصيد البورصة الوثائقي.¹ و تتمثل مهامها في :²

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.
- تنظيم المنتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

المطلب الخامس :الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من اهم الهيئات المنشأة .

الفرع الاول : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و لها فروع جهوية و محلية³ .

¹ شعيب آتشي ، مرجع سابق ،ص،73.

² عبد الله بالوناس ، أ.دوار ابراهيم ،مداخلة بعنوان :دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول : استراتيجية تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و 19 افريل 2012، ص،7.

³ أ.غياض شريف، أبو مقوم محمد، التجربة الجزائرية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17،18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف ، الجزائر ، ص،109.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب¹ :

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد .
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم .
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة².

ان دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يمتد الى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية ، من اجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية و كذلك مراقبة المشاريع الصغيرة و تزويدها بالمعلومات و الدراسات المالية و التكفل بالتكوين الشباب حاملي افكار المشاريع الصغيرة قبل و بعد الاستفادة من الدعم ، و عليه فالوكالة تتولى دعم و تمويل الشباب حامل المشاريع ، أي المؤسسات الصغيرة فقط التي تفي بشروط الاستفادة من الدعم³.

و سوف نتطرق الى مهام الوكالة و صيغ الدعم التي تقدمها و كذا مختلف المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة في دراستنا التطبيقية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي سنقوم بدرستها في الفصل الثالث .

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

اعتبرت سياسة إدراج القروض المصغرة ضمن تشكيلة الخدمات البنكية في العديد من الدول كفرنسا، النمسا والولايات المتحدة الأمريكية بمثابة حجر الزاوية في بناء الاقتصاد، لأن معظم المشاريع الكبيرة بدأت

¹ أسهام شيهاني ، أطارق حمول ، تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة الى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ، مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، ايام 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص،8.

² أسهام شيهاني ، أطارق حمول ، مرجع سابق ، ص،8.

³ العايب ياسين، دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 1 ديسمبر 2014 ، جامعة عبد الحميد مهري ، ص،43.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

صغيرة وقبلها بفكرة بسيطة تحتاج إلى مبالغ صغيرة بغية التجسيد على أرض الواقع، وزاد انتشار سياسة التمويل المصغر مع بداية عشرية التسعينيات، بعد أن زاد الهدف من وراءه، إذ أنه لم يعد آلية لترقية الاستثمار فحسب، بل آلية لمحاربة الفقر والبطالة، و في هذا المجال عد بنك (BRI- Unit Desa) من اندونيسيا من اول البنوك التي مارست ذلك النشاط وتلتها بعد ذلك العديد من الدول، إلى أن أصبح منتشرًا عبر مختلف دول العالم، ومع ذلك فسياسة القروض المصغرة هي سياسة حديثة النشأة ففي فنلندا لم يظهر هذا النمط من التمويل إلا بعد سنة 1996 كما أنه قد اختلف الغرض منه وقيمته من دولة إلى أخرى.¹

نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص، تضم 49 تنسيقية ولائية، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، ومدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، وبالتالي جهاز القرض المصغر موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فمن الوكالة لوحدها) في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة و التي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.²

يتمحور عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مناصب شغل عن طريق القروض المصغرة و منح له غلاف مالي ب 500 مليون دينار جزائري، و هي تستهدف الفئات التي يمكنها خلق مشاريع و لها الكفاءات اللازمة لذلك و يسمح لهم هذا القرض بالحصول على سلفية بنكية من 50 الى 400 الف دينار جزائري يتم تسديدها على خمس سنوات.³

بالإضافة إلى ذلك لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه و المرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع،

¹ العايب ياسين،دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق،ص،48.
² سليمان ناصر، عواطف محسن،القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة - دراسة تقييمية لانشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-الجزائر، بحث مقدم الى ملتقى صفاقس الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، ايام 27-29 جوان 2013، جامعة صفاقس -تونس،ص،6.
³ الامين حلموس، مرجع سابق،ص،112.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

التكوين لتسيير المؤسسة ، المعارض والصالونات لاكتساب الخبرات المختلفة وخلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم¹.

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه و المرافقة مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام و إيداع و متابعة ملفاتهم².

كل هذا سمح للوكالة من أن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل ومساهمة في خلق مناصب عمل و حتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن في عالم الشغل في مختلف التخصصات و أصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة³.

المبحث الثاني : صناديق الدعم و التمويل المالي التي تساهم في ترقية و تمويل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، فقد تم انشاء العديد من الهيئات و الوكالات التي تساهم في ترقية هذا القطاع ، كما تم انشاء مجموعة من الصناديق التي تدعم نشاط هذه المؤسسات بمختلف الوسائل و الاساليب المالية و الغير مالية ، او بالتعاون مع هيئات اخرى من اجل تسهيل عملية انشاء المشاريع و تمويلها .

المطلب الاول : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) و صندوق ضمان القروض (FGAR)

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و كذا صندوق ضمان القروض من اهم الاجهزة الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال مساهمتها في انشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة و متابعتها و تمويلها .

الفرع الاول : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن اعادة الهيكلة و خصوصية المؤسسات العمومية ، فقد وضع المشرع الجزائري جهاز التأمين على البطالة و الاحالة على التقاعد المسبق ، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية ، و المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق باحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية و لاسباب اقتصادية ، بالاضافة الى المرسوم

¹ <http://www.angem.dz>

² سليمان ناصر ، عواطف محسن ، المرجع السابق،ص،113.

³ شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر -دراسة حالة و لاية تيارت ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقائد - تلمسان ، 2012/2011،ص،180.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة¹.

اهداف نظام التأمين على البطالة :

يسعى نظام التأمين على البطالة الى تحقيق الاهداف التالية²:

- 1- العمل على التخفيف من حدة مشكلة فقدان العامل لاجره المنتظم ، و ضمان توفير الحد الادنى من متطلبات المعيشة طيلة فترة التعطل عن العمل للحد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تترتب عنها .
- 2- العمل على تثبيت معدلات التشغيل باستخدام اسلوب تحديد رسوم التأمين .
- 3- العمل على دعم قدرات الاقتصاد بشكل عام و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بشكل تلقائي و ذلك بالحفاظ على حجم القدرة الشرائية للمستهلكين خلال فترات الركود الاقتصادي .
- 4- الحفاظ على مهارات العمال من خلال الحد من الدوافع التي تجعلهم يالجؤون الى قبول اعمال لا تتناسب مع قدراتهم و مؤهلاتهم ، و كذلك بتوفير فرص التدريب لهم .

كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه: و بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم ، لاسيما من خلال ما يأتي³:

- 1- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور وتشخيص مجالات التشغيل .
- 2- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل .
- 3- تقديم المساعدة للمؤسسات التي يواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب إتفاقية .

كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بمهمة جديد تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة ، وهذا بناء على جاء به المرسوم التنفيذي رقم 04-01 و المتمم للقانون الأساسي رقم 94-188 ، وهذا مع توفر بعض الشروط إلى جانب تراوح العمر ما بين 35-50 سنة ، إلى أن يكون مقيم بالجزائر ، أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة ، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، أن يتمتع بمؤهل مهني

¹قنيدرة سمية ، مرجع سابق ،ص،73.

²بن عاشور ليلي ،محددات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2009،ص،83.

³مصطفى بلقاسم ،مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول ، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة لمسيلة ، ص، 14.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به ،كذلك أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه ، أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل ، أيضا أنه لم يستفد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط.¹

شروط التأهيل و الامتيازات التي يمنحها الصندوق :

1 شروط التأهيل :²

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

• الجنسية الجزائرية.

• أن يكون السن بين 30 و 50 سنة.

• ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.

• أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

• أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

• ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

الامتيازات المالية: تتلخص في :³

الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف, التي يغطي الجزء الأكبر منه

مصاريف إقتناء العتاد والمعدّات الجديدة.

• القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

• القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

الامتيازات الجبائية : تتلخص في :

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية, تتحدد كما يلي:

مرحلة الانجاز تتمثل الامتيازات في:⁴

•الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في

إنجاز الاستثمار.

¹ نفس المرجع ،ص، 15.

² <http://www.bdl.dz>

³ بن بريكة عبد الوهاب ،أحبة نجوى ، دور الاجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية و تقليص حجم البطالة ، الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة لمسيلة ،ص،ص،9-10.

⁴ <https://www.cnac.dz>

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

• تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

• الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

• الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

مرحلة الاستغلال :

تشمل الإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل في:

• الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

• الإعفاء من الرسم العقاري على البنائات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

من الملاحظ أن كلا من الوكالة والصندوق يقدمان نفس الامتيازات تقريبا حتى تلك المتعلقة بالتكوين

والمرافقة والمتابعة وإن لم يتم ذكرها كلها، وما تعلق منها بالمناطق والقطاعات ذات الأولوية.¹

انجازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:ساهم هذا الجهاز وكغيره من أجهزة التشغيل التي تم إنشاءها لخلق مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة إلى حد ما في خلق مناصب الشغل. والجدول الموالي يوضح لنا عدد الملفات التي تم إيداعها من طرف البطالين المتراوح اعمارهم ما بين 35 و 50سنة لدى هذا الجهاز وكذا الملفات التي تم قبولها من طرفه.²

الجدول رقم 16: تطور عدد الملفات المودعة و التي تم قبولها لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

خلال الفترة (2004-2008)

السنوات	عدد الملفات المودعة لدى CNAC	عدد الملفات التي تم قبولها
2004	21181	9586
2005	37449	21274
2006	46473	28450

¹ بن بركة عبد الوهاب ، حبة نجوى ، مرجع سابق ، ص10.

²جلال عبد القادر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكلة البطالة-حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ، 2008/2009 ،ص،113.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

34371	53778	2007
40038	61414	2008
133719	220295	المجموع

المصدر : جلال عبد القادر ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكل البطالة -حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 2009/2008 ،ص،113.

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات التي تم إيداعها لدى هذا الصندوق في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث في سنة 2004 تم إيداع 21181 ملف ليتضاعف العدد تقريبا إلى ثلاث مرات سنة 2008 حيث وصل عددها إلى 61414 ملف .هذا ما يؤكد رغبة الشباب البطل المتراوح سنهم بين 35 و 50 سنة في الحصول على دعم من طرف هذا الصندوق لإقامة مؤسسات وخلق نشاطات .وقد وصل إجمالي عدد الملفات التي تم إيداعها في ظرف 4 سنوات (2004-2008) إلى ما يقارب 220295 ملف ويعد دراستها من طرف لجنة الاختيار والموافقة تمت بذلك الموافقة على حوالي % 60 منها فقط، ويعود السبب في ذلك إلى وجود عراقيل التمويل من طرف البنوك وتعقد إجراءات الاختيار والموافقة من طرف لجنة الاختيار .فبالنسبة للتمويل نجد أنه سنة 2007 تم إيداع 20900 ملف لدى البنوك بعد موافقة الصندوق عليها ، لم تقبل البنوك سوى 10397 منها اي حوالي 49.07%.

الفرع الثاني : صندوق ضمان القروض (FGAR)

انشئ صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في نوفمبر 2002 ، الذي يعتبر من اهم الادوات المالية المتخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تضطلع بمهمة معالجة اهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات و المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية .¹

مهام صندوق ضمان القروض :

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:²

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات؛

¹ غغال الياس، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009/2008،ص،102.

² ابتسام بو شريط، آلية تمويل برامج تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية ، جامعة منتوري -قسنطينة ، 2010/2009،ص،89،88.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
 - إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
 - التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
 - متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
 - ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛
- كما كلف الصندوق القيام بالمهام التالية:**

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق ، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل ؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.¹

المطلب الثاني : صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) و صندوق الزكاة

يعتبر صندوق ترقية التنافسية الصناعية من اهم الاجهزة الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما ان صندوق الزكات يقوم بدور كبير في المساهمة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال خدماته المالية و الغير مالية .

الفرع الاول : صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI)

اولا نشأة الصندوق : قانون المالية لسنة 2000 فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 102-302 عنونه صندوق ترقية التنافسية الصناعية *fonde de promotion de la competitivité industrielle* مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية و الخدمات المرتبطة بالصناعة

¹<http://www.fgar.dz>

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

من اجل عمليات التاهيل و تطوير التنافسية الصناعية ، هذه المساعدات ذات الطابع المالي الموجه للمؤسسات تتخذ شكلين هما :¹

أ. **المساعدات المالية للمؤسسة :** و تتمثل في المساعدات المالية الموجهة لتغطية جزء من النفقات المدفوعة من طرف المؤسسة فيما يتعلق بالتشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطط التاهيل ، الاستثمارات غير المادية ، الاستثمارات المادية .

ب. **المساعدات المالية لهياكل الدعم :** و هي الاموال المنفقة و المرتبطة اساسا بتلك العمليات الموجهة لتطوير محيط المؤسسة الانتاجية او المؤسسة الخدمية المرتبطة بالصناعة مثل تلك المتعلقة بتحسين النوعية و الجودة ، التقييس (normalisation) القياسات (métrologie) ، الملكية الصناعية ، التكوين البحث و التطوير ، لمعلومات الصناعية و التجارية ، النفقات المرتبطة بالدراسات المتعلقة بتاهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط ، النفقات التي لها صلة بانجاز اعمال اعادة تاهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط ، المصاريف المدفوعة في اطار تطبيق برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية و مناطق النشاط ، النفقات المتعلقة بكل النشاطات التي لا علاقة مع برنامج اعادة تاهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاط.²

ثانيا :معايير التي يجب ان تتوفر في المؤسسات للاستفادة من خدمات الصندوق هي³:

- ضرورة كون المؤسسة من القطاع الصناعي.
- أن يكون للمؤسسة أصول صافية مساوية على الأقل لرأسمالها الاجتماعي.
- أن تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولها رقمها الجبائي.
- أن تكون المؤسسة قد نشطت على الأقل لمدة 3 سنوات.
- أن تكون المؤسسة توظف على الأقل 20 عاملا.

ثالثا: اما عن ايرادات و نفقات الصندوق فقد حددها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 9 مارس سنة 2013 ،يعدل و يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 الذي يحدد مدونة ايرادات و نفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية .

يمول صندوق ترقية التنافسية الصناعية عن طريق⁴:

- تخصيصات ميزانية الدولة ،

¹ حسين يحي، قياس فعالية برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسير، تخصص اقتصاد ، جامعة ابي بكر بالفايد -تلمسان ،2013/2012 ،ص،ص،196،195.
²حسين يحي ، مرجع سابق ،ص، 196.
³ عبد الحق بو عتروس ،أحمد دهان ،مداخلة بعنوان : تمويل عمليات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، بسكرة يومي 21/22 نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص،13.
⁴المادة 2 من قانون المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 33 الصادر بتاريخ 17 شعبان عام 1434 الموافق ل 26 يونيو سنة 2013 م ،ص،26.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- الهبات و الوصايا .

تمنح مساهمة صندوق ترقية التنافسية الصناعية الى ما يأتي:

- النشاطات المرتبطة بمحيط المؤسسات الصناعي التي تبادر بها وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار¹.

- يساهم الصندوق في تمويل نفقات الاستثمارات المادية و غير المادية المؤدية الى تحسين نجاعة و ترقية المؤسسات و الخدمات ذات العلاقة ، و لا سيما منها² :

1- النفقات المتصلة بتحسين نجاعة المؤسسات الصناعية لا سيما:

- الخبرة و المساعدة التقنية في الميادين :

• اعداد الدراسات و التشخيصات و محطات تأهيل المؤسسات و الاشغال الاخرى للخبرة ،

• تنفيذ و متابعة توصيات مخططات تأهيل المؤسسات .

- الاستثمارات غير المادية المتصلة بتحسين التنافسية .

- الاستثمارات المادية المتصلة بتحسين التنافسية لا سيما ،تجهيزات :

• الانتاج الموجه الى تقوية جودة المنتجات و التغليف.

• الدعم للبحث و التطوير و الابتكار و الصيانة ،

• نشاطات الاتصال المرتبطة بترقية التنافسية الصناعية .

2- النفقات المتصلة بتأهيل محيط المؤسسة :

الخبرة و المساعدة التقنية في ميادين :التقييس ، القياسة ، الاستراتيجية الصناعية ،الملكية الصناعية ،

الابتكار و البحث و التطوير ،و ضع انظمة الاعلام و التسيير و التكوين في المواد البشرية ،لا سيما في :³

• التنظيم و المانجمنت ،

• الدعم المالي لعمليات التحسيس حول الاعتماد .

• مساعدة هيئات تقييم المطابقة قصد اعتمادها و هي مخابر التجارب و التحاليل و المعابر و كذلك

هيئات التفتيش و المطابقة (اجهزة، منتوجات او اشخاص)و كل النفقات الاخرى التي لها علاقة

بالتأهيل .

¹المادة 3 ،المرجع السابق ،ص،26.

²المادة 4 ،المرجع السابق ، ص،26 .

³المادة 4 من قانون المالية ، الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ،ص،26.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

3- النفقات المتصلة بعمليات تطور الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية لدي المؤسسات :¹

- تنظيم ملتقيات التحسيس .
- التكوين في الذكاء الاقتصادي.
- المرافقة ومتابعة وضع خلايا الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية من طرف خبرة مؤهلة ،
- اقتناء أدوات اليقظة.
- إنجاز دراسات ذات طابع اقتصادي والتحقيقات.

4 - النفقات المتصلة بالمناطق الصناعية و مناطق لانشطة .

5- النفقات المتصلة بالنظام الوطني للابتكار .

6- النفقات المتصلة بسير اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية .

رابعا: نسب المنح و الاعانات المالية المقدمة من طرف الصندوق :

يقدم صندوق ترقية التنافسية الصناعية المساعدات المالية و فق المعدلات التالية :²

-17% من التكلفة الاجمالية لإعداد التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل في حدود 3 ملايين دج ،

-15% من المبلغ الاجمالي للاستثمارات المادية الممولة بالأموال الخاصة للمؤسسة ،

-10% من المبلغ الاجمالي للاستثمارات المادية الممولة بالقروض ،

-50% من المبلغ الاجمالي للاستثمارات اللامادية.

الفرع الثاني : صندوق الزكاة

التعريف بصندوق الزكاة:

صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه سنة 2003 م، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بنا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع. وقد انطلقت التجربة في البداية بولاييتين مودجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزمكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تُقبل الزكاة إلا نقداً ووفق هذه الطريقة فقط.³

¹ المادة 4 من قانون المالية ، الجريدة الرسمية ، المرجع السابق،ص،27.

² ابتسام بو شريط ، مرجع سابق ، 84.

³ سليمان ناصر ، أعواط محسن ، تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر ، المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل ، دراسة تقييمية : تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن ، اكااديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية -الخرطوم ، ايام 10-11 اكتوبر 2011 ،ص،13.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال من خلال الحوالات البريدية فقط كما سبقت الإشارة، إذ أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتاً لا تحصيلاً ولا نفقة¹. لا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداوات نهائية تقوم باعدادها لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة اسمية باسماء المستحقين تضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية و الولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة².

ثانيا : مراحل الحصول على التمويل من صندوق اموال الزكاة :³

1. يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفاداة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة .
2. تتحقق اللجنة من احقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الاحياء ،
3. بعد التحقق من انه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على ذلك ،
4. ترسل الطلبات المقبولة الى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ،
5. ترتب اللجنة الطلبات حسب الاولويات في الاستحقاق على اساس الاشد تضرراة الاكثر نفعا ،
6. توجه القائمة الخاصة الى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الاجراءات المعمول بها لديها ،
7. توجه قائمة خاصة الى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الاجراءات المعمول بها لديها،
8. توجه قائمة خاصة الى بنك البركة بالمستحقين في اطار التمويل المصغر و الغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم ،
9. توجه قائمة خاصة بالمستحقين في اطار تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية الى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع او لا و هذا وفق المعايير التي يعتمد عليها عادة .

¹ هوارى عامر ، دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة ، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني الاول : استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،ص،4

² سليمان ناصر ، عواطف محسن ، تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر، مرجع سابق ،ص،13.

³ منصورى الزين ،أسفيان نقماري ، صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة و لاية البلدية ، المؤتمر العلمي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 20-21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر ، جامعة سعد دحلب بالبلدية ، الجزائر ،ص،ص،3-4.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

ثالثا: استثمار اموال الزكاة :

بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للاستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق والتي تركز على أن أساس عمل الصندوق مبني على فكرة" لا نعطيه ليقبى فقيرا إنما ليصبح مزكيا"، وأن صندوق الزكاة الجزائري يجب أن يكون مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاتهم، من أجل ذلك وقعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكيفا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما أصطلح على تسميته" صندوق استثمار أموال الزكاة ويقوم صندوق الزكاة بتمويل المشاريع ذات الأشكال التالية :¹

- تمويل مشاريع الصندوق ،
- تمويل المشاريع المصغرة ،
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش،
- انشاء شراكة بين صندوق استثمار اموال الزكاة و بنك البركة الجزائري .

رابعا : تطور حصيلة الزكاة و مساهمتها في دعم المشاريع الصغيرة

بلغ مقدار نصاب الزكاة لعام 2012م و الموافق ل 1433 هـ 484500,00 دج .²

الجدول رقم 17: الحصيلة الوطنية لزكاة الاموال و زكاة الفطر 2003-2009

السنة	زكاة الاموال(1)	زكاة الفطر (1)	عدد المشاريع الممولة (2)	عدد العائلات المسفيدة (3)
2003م1424هـ	118.158.269,35 دج	57.789.028,60 دج	/	21000
2004م1425هـ	200.527.635,50 دج	114.986.744,00 دج	256	35500
2005م1426هـ	367.187.942,79 دج	257.155.895,80 دج	466	53500
2006م1427هـ	483.584.931,29 دج	320.611.684,36 دج	857	62500
2007م1428هـ	478.922.597,02 دج	262.178.602,70 دج	1147	22562

¹ بوكليخة بومدين ، الاطار المؤسسي للزكاة و دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري -دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل المؤسسي و التنمية ، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان ، 2012-2013،ص، 188.

² بوكليخة بومدين ، المرجع السابق ،ص، 190.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

150598	800	241.944.201,50 دج	427.179.898,29 دج	2008م1429هـ
165620	1200	270.000.000,00 دج	614.000.000,00 دج	2009م1430هـ

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على :

(1) الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف

(2) حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ضل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في

الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2010/2011 ،ص،197.

(3) بوكليخة بو مدين، الايطار المؤسساتي للزكاة و دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان ، 2012-2013،ص، 193.

نلاحظ من خلال الجدول ان حصيلة صندوق الزكاة الجزائري في نمو مستمر حيث سجل معدلات نمو

متزايدة للسنوات 2004،2005،2006 و هذا ما يعكس زيادة المشاريع الممولة و كذا عدد العائلات المستفيدة

من القروض الحسنة موازاة مع نفس الفترة ، و تراجع بعد ذلك في حصيلة الزكاة سنتي 2007 و 2008 على

التوالي ، و يرجع ذلك حسب الدكتور فارس مسدور الى الحملة التشويهيية التي تعرض لها الصندوق من طرف

البعض القائمين عليه بالسرقة و الاختلاس ادت الى ابتعاد شريحة من المزمكين سبق لهم التعامل مع الصندوق،

ليعاود الارتفاع سنة 2009 ليبلغ 1200 مشروع و قيمة كل مشروع 300000 دينار جزائري¹.

المطلب الثالث : صندوق راس المال المخاطر (FCR) و صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة CGCI

الفرع الاول :صندوق رأسمال المخاطر FCR:

وهو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس مال

المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس

المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغ، وبذلك فهو يخاطر بأمواله. هذه

التقنية تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال

حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات. وهي مستحدثة لنظام التمويل

التقليدي الذي يتميز بمحدودية الاستفادة منه. وقد اتبعت الجزائر هذه التقنية نظرا للدور الذي تلعبه في تمويل

¹ حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ضل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع : التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر 3 ،2010/2011 ،ص،197.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر قامت الجزائر بإنشاء صندوق رأس المال المخاطرة الذي تتحمل الدولة جزء من هذه المخاطر¹.

و عليه فان شركات راس المال المخاطر تهتم بنوعين من المشروعات هما :²

- المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة ،
 - المشروعات القائمة التي تعاني من مشاكل ادارية و مالية و تسويقية و انتاجية و تسويقية و تكنولوجية و غيرها من المشاكل الاخرى
- و تقوم شركة راس المال المخاطر من خلال المشاركة في المؤسسات الخطرة بتقديم الاعانات المالية و الادارية و الفنية و حتى الارشاد و التوجيه ، حتى ما اذا نجحت هذه المؤسسات و حققة عوائد كبيرة تقوم شركات راس المال المخاطر باسترجاع تكاليفها و الحصول على ارباح تتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها .³

وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها فيما يلي:⁴

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري ،
 - توفير الاموال الازمة للمؤسسات الجديدة او العالية المخاطر و التي تتوفر على امكانيات نمو و عوائد مرتفعة ،
 - بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي و عدم قدرة المؤسسة على اصدار الاسهم و طرحها للاكتتاب .
- يعتبر و جود شركات راس المال المخاطر ضروري ، نظرا لضعف رؤوس الاموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة ، و جلب القروض البنكية يعتبر صعب جدا لهذا النوع من المؤسسات من جهة اخرى . فيحدد راس المال المخاطرة كذلك التمويلات المرتبطة برؤؤوس الاموال ذات المخاطرة للمؤسسات غير المسعرة non cotées و في كل مراحل تطويرها .⁵

¹ بن خيرة سامي ، بوخلوة باديس ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم التشغيل في الجزائر ، املتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يومي 05-06/05/2013 ، جامعة الوادي ، ص، 10.

² رابح خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلاتها التمويلية ، مرجع سابق ، ص، 160.

³ نفس المرجع ، ص، 160.

⁴ محمد زيدان ، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، ص، 125.

⁵ بلاطة مبارك و آخرون ، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير درها في الاقتصاديات المغاربية ، بحوث و اوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25-28 ماي 2003 م ، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر ، ص، 446.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

بالرغم من اهمية هذا النوع من التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل تقصير البنوك في لعب هذا الدور ، الا ان الاهتمام بهذا المجال لا يزال ضعيفا حيث ان عدد شركات راس المال المخاطر محدودة و هو يشمل :¹

شركة فينالب: تم إنشاءها في شكل مؤسسة مالية سنة 1991 م ساهم في تأسيسها كل من : القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية براس مال قدره 732 مليون دينار جزائري ، وكان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الإنتاجية على تخطي مشكل التمويل.

شركة SOFINANCE: تم إنشاؤها في 04 أفريل 2000 م بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية براسمال قدره 5 مليار دينار جزائري، هدفها الأساسي ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في راس مالها وامتلاك حصص في شركات محلية وأجنبية، و كذا الاقتراض بدون اعتبار للضمانات، وترقية الإعتماد على قرض الإيجار باتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شروط انجاح مؤسسات راس المال المخاطر في الجزائر :

يجب على الدولة توفير جملة من الشروط لانجاح مؤسسات راس المال المخاطر في الجزائر من اهمها :²

- توفير مناخ استثماري ملائم اقتصاديا و سياسيا و تشريعيا ، ذلك انه كلما ارتفعت حدة المخاطر المحيطة كلما احجم المستثمرون على الاستثمار في المحيط الخطر ، بسبب مواجهة خطر ذو البعدين الاول يتعلق بالمؤسسة و النشاط الممول ، و الثاني يتعلق بالمحيط .
- دعم اساليب الشراكة مع الشركات الاجنبية المتخصصة في مجال راس المال المخاطر ، خاصة التي تقدم التكنولوجيا ،
- الاسراع في انشاء سوق الاوراق المالية يتم من خلاله طرح الاسهم و تداول الاوراق المالية الخاصة بهذه الشركات ،
- انشاء مركز الوطني للاعلام الاقتصادي مهمة توفير المعلومات للمستثمرين في كافة اوجه النشاط الاقتصادي ،
- انشاء مراكز للبحوث و التدريب لمساعدة المشاريع التنموية في مرحلة الانطلاق و التشغيل و برامج التمويل و المساعدات و المتابعة .

¹ابن نعمان محمد ، مرجع سابق ،ص، 36.

²رابح خوني ، رقية حساني ، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، بحوث و اوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25-28 ماي 2003م ، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر ،ص 909.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

مساهمة شركات راس المال المخاطر في الاقتصاد وفي دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في

الجزائر :

أهم المشاريع التي ساهمت فينالب في تمويلها، شركة الكيمياء الصناعية التي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي، وكذلك شركة COCHMA التي تنتج الياؤورت والعصير والحليب من الصودا، وأيضا الزراعة الغذائية MAS,TABCCOUS وتنتج ألبغ وأيضا مؤسسة التحويل المعدني الصناعية SOYAMIN METAL وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسسوارات وغيرها.¹

تعود اول مساهمات فينالب الى سنة 1995 ، ليلبغ عددها 12 مساهمة نهاية 2008 بقيمة اجمالية تقدر ب 254 دج (9 عمليات راس مال مخاطر بقيمة 193.5 مليون دج و 3 راس مال تطوير بقيمة 60.5 مليون دج) ، و تعتبر النتائج المحققة في المساهمات المذكورة منطقية ولا تختلف عن القاعدة العامة ، حيث قد تخسر كل شيء ، لا تحقق ربح و لاخسارة ، تريح قليلا او قد تريح كثيرا لتغطي العمليات الخاسرة ، و الجدول ادناه يوضح مختلف مساهمات راس المال المخاطر لفينالب منذ نشاتها و الى غاية 2008 و كذا مساهمتها في مختلف القطاعات التي تمت مشاركتها .²

الجدول رقم 18:عمليات راس المال المخاطر لفينالب حتى 2008

سنة الخروج	الموقع	قطاع النشاط	سنة المساهمة	المنشأة
-	تيزبازة	زراعة التبغ	1995	Tobacco
-	الجزائر	صناعة الادوية	1996	Medial
2003	الجزائر	الطاقة الشمسية	1997	Solar syst
2005	عنابة	الصناعة الزراعية	1998	Hyppone industrie
2003	البليدة	الصناعة الالكترونية	1999	corelec
-	تلمسان	صناعة الزجاج	2000	v.i.a
جاري الخروج	الجزائر	السباكة	2001	Fonderia pomes
-	الاغواط	الصناعة الغذائية	2002	Milox
-	عنابة	العقار	2003	realpromo

¹ احمد بن قطاف ، عبد الفتاح علاوي ، راس المال المخاطر الاسلامي مدخل استراتيجي في تمويل المؤسسات المصغرة مع الاشارة الى حالة الجزائر ، جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بو عريريج - الجزائر ،ص،7.

² محمد سبتي، فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة ---finalap-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهاة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: ادارة مالية ، جامعة منتوري -قسنطينة ، 2009/2008،ص،174.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

المصدر : محمد سبتي، فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة -finalep، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري -قسنطينة ، 2009/2008، ص،174.

ان نشاط راس المال المخاطر في الجزائر جد حديث و ضعيف و محدود جدا لا تتعدى نسبة مساهمة Sofinance في التمويل 35% من راس مال الشركة كحد اقصى و هي نسبة ضعيفة جدا اذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة ، كذلك لا تغطي كل الانشطة ، بل ينحصر مجال اعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية و تخزين المنتجات الغذائية و مواد التغليف و صناعة الالبسة و تحويل الخشب و استغلال الثروات المنجمية و كل هذه الانشطة لا تتطلب مخاطرة كبيرة .¹

الفرع الثاني : صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI

اولا : نشأة و تعريف: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI)

انشأ صندوق ضمان قروض الاستثمارات (ص.ض.ق.ا - م ص م) بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 افريل 2004، المتضمن القانون الأساسي للضمان قصد دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تسهيل حصولها على قرض (هدف تأسيس الصندوق). تم تدعيم الصندوق برأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار دج و خاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دج، مع حيازة الخزينة العمومية ل 60 بالمائة و 40 بالمائة للبنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وكتاب بنك). كما يمكن أن تستفيد البنوك و المؤسسات المالية من المساهمة في رأسمال الصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي). و تساهم رسملتها العمومية وإدماج ضمانها المالي إلى ضمان الدولة بموجب قانون المالية 2009 في تعزيز ضماناتها وتجعل من الصندوق مؤسسة من الدرجة الأولى.²

و قد انتهج الصندوق منذ 2011 مرحلة جديدة في تنويع عرضه اثر قرار السلطات العمومية المتعلق بتفويضه لإدارة صندوق ضمان مخصص لتغطية التمويلات الفلاحية. و يستند هذا القرار على المادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 18 جويلية 2011 الذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة. في هذا السياق، فان صندوق ضمان قروض الاستثمارات - م ص م، مؤهل لإدارة سواء بالنسبة

¹ صبيدة ايناس ، اهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة ، جامعة محمد بوفرة -بومرداس ، 2009/2008، ص،150.

² <http://www.cgci.dz>

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

لحساب الدولة أو لأية جهة مانحة أموال ضمان متخصصة موجهة لضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط حيث تتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق و جهة التمويل.¹

ثانيا: اهداف الصندوق: يهدف الصندوق الى تحقيق مايلي :²

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بانشاء تجهيزات المؤسسات و توسيعها ، حيث يكون المستوى الاقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار ،
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في الصندوق ، كما يمكن ان تستفيد البنوك و المؤسسات المالية الغير مساهمة من ضمان الصندوق ،
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة و القروض الخاصة بالمشاطات التجارية و كذا القروض الموجهة للاستهلاك .

ثالثا: مساهمة الصندوق في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قام الصندوق الى غاية نهاية 2008 بضمان 186 ملف بقيمة اجمالية قدرها 4.963.815.356 دج ، و قدرت قيمة الضمانات الممنوحة ب 2.727.146.770 دج.³

بلغت حصيلة صندوق ضمان الاستثمارات في نهاية 2010 من الملفات المضمونة 524 ملف و التي تجاوزت 13.9 مليار دينار ، حيث احتل قطاع البناء و الاشغال العمومية الصدارة من حيث عدد لملفات المضمونة ب 182 ملف و بنسبة 35% من مجموع الضمانات ، ثم يليه قطاع النقل ب 165 ملف ضمان بنسبة 31%، ثم قطاع الصناعة ب 136 ملف و بنسبة 26% ، و سجل الصندوق ان اغلب المؤسسات المستفيدة من الضمانات تتمركز بشرق البلاد و يقدر عددها ب 226 مؤسسة ، فيما توزعت باقي المؤسسات المستفيدة على باقي مناطق البلاد ، و منها الوسط ب 166 مؤسسة ، و الغرب ب 75 و الجنوب ب 57 ، و اعتبر المدير العام للصندوق ان حصيلة نشاط الهيئته تبقى غير كافية و متواضعة ، و ارجع ذلك الى ان البنوك لم تدمج اجراءات الضمان في تسيير ملفات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .⁴

¹ <http://www.cgci.dz>

² ابنتسام بو شريط ، مرجع سابق ،ص،94.

³ محمد سبتي ، مرجع سابق ،ص،185.

⁴ بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ،ص،280.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

المبحث الثالث : آليات و برامج الدعم التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة

برامج الدعم و التمويل هي عبارة عن اجراءات تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في اطار الاقتصاد التنافسي و رفع آدائها الاقتصادي و المالي ،و لهذا وضعت السلطات الجزائرية عدة برامج و اعتمدت على مجموعة من الآليات و الاساليب من اجل ترقية المؤسسات بصفة عامة و الصغيرة منها و المتوسطة بصفة خاصة ، و ذلك لتفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي و التوجه من المنافسة المحلية الى العالمية .

المطلب الاول : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم البرامج التي تسعى من خلالها الدولة التي ترقية قطاع المؤسسات بصفة عامة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة و تطويرها على جميع المستويات ، و النهوض بهذا القطاع نحو العالمية وذلك من خلال تقديم الدعم و التمويل لأزم سواء الدعم المالي او الدعم الفني .

الفرع الاول : التعريف بالبرنامج

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات،و قد صادق عليه المجلس الوزراء في 8 مارس 2004 و انطلقت أولى مراحلها سنة 2007 بعد استكمال آليات التنفيذ،و يمتد على مدار 6 سنوات بقيمة مالية تقدر ب 6 مليار دينار.¹

الفرع الثاني: اهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و تتمثل اهدافه الاساسية في :²

- تحليل فروع النشاط و ضبط اجراءات التأهيل للولايات بحسب الاولوية عن طريق اعداد دراسات شاملة ، تكون كفيلة بالتعريف عن قرب بخصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط ،و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الامكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع ، و بلوغ ترقية و تطوير جهوي للقطاع ،

¹طبايبية سليمة ،عناي ساسية ، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2014، ابحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و نمو الاقتصادي 2001-2014، جامعة سطيف-1، 13/12 مارس 2013،ص،23.
²بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق،ص،299.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تاهيل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، عن طريق البحث عن سبل التنسيق و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها ،
- اعداد تشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة و تاهيلها ،
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التاهيل و المتعلقة بترقية المؤهلات المهنية ، بواسطة التكوين و تحسين المستوى التنظيمي و التيرري و كيفية الحصول على قواعد الجودة العالمية و مخططات التسويق ، و ينتظر من هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذو تنافسية و فعالية في السوق ، و تطوير الصادرات خارج المحروقات ، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي ، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع وضعية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني .¹

الفرع الثالث : شروط الانضمام الى البرنامج : ان عملية التاهيل لا تمنح لكل انواع المؤسسات الناشئة ، و انما تمنح فقط للمؤسسات التي تتوفر لها مقومات النجاح في المستقبل اذا تم تأهيلها ، بالإضافة الى الشروط التالية :²

- ان تكون المؤسسة جزائرية و تنشط منذ سنتين ،
- المؤسسة التي تستفيد من التاهيل تتمتع بمركز مالي متوازن ،
- تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها ،
- تمتلك قدرات على التوسع او مؤهلات تكنولوجيا عالية .

الفرع الرابع: الاجراءات المتخذة لتاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- 1- التشخيص القبلي و التشخيص :** و هي نقطة انطلاق كل عملية تاهيل و يمس جرد و جمع و تحليل البيانات التاريخية عن خصائص و أداء المؤسسة ، هذا الاجراء يسمح بتحديد عمليات التحسين و تكييف مخطط التاهيل و يحدد الاهداف المطلوبة و النتائج المتوقعة و وسائل التنفيذ .³

¹طبايبيبة سليمة ، مرجع سابق ،ص،23

²سمية بروبي ، مرجع سابق ،ص،ص،164،163.

³بن لكحل محمد لمين ، دور الدولة الجزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتاهيل خلال الفترة 2009-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11، مارس 2013 ،ص،ص،13،15.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

الجدول رقم 19: دعم الدولة لعملية التشخيص .

التكلفة	القيمة الاعلى	دعم الدولة	تمويل المؤسسة
التشخيص القبلي	500000 دج	400000	100000
التشخيص	2500000	2000000	500000

المصدر :بن لكل محمد لمين، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11، مارس 2013 ،ص، ص، 13.

2-الاستثمارات اللامادية : و تتم من خلال تأهيل¹

- تأهيل الموارد البشرية :تسبقة مراجعة حسابات الموارد البشرية ، و هذا الاجراء يهدف الى دعم وضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب استراتيجية الاستثمار للمؤسسة ،دعم التكوين في التسيير و تقنيات التصدير و استعمال التكنولوجيا الاعلام و الاتصال .

- تأهيل قدرات التسيير و التنظيم : بالتدريب و النصائح و التكوين في التسيير و لتعلم ثقافة المؤسسة المعرضة للاخطار لاتخاذ القرار و المنافسة .

- تأهيل قدرات اتقان المعرفة و الابتكار : لتطوير قدرات استقطاب تكنولوجيا و ذلك للحصول على خدمات الاعلام و الذكاء الاقتصادي و انشاء مخبر البحث و التنمية و انشاء بنوك معلومات و وحدات اليقظة التكنولوجية و مراقبة الاسواق و لاسيما بالنسبة للمؤسسات الكبرى .

- تأهيل نوعية المؤسسة : عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الانتاج و المساعدة على الحصول على شهادات المطابقة و الحث لوضع محابر التحليل و التجارب

¹بن لكل محمد لمين ، مرجع سابق ،ص، 14.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

الجدول رقم 20: دعم الدولة للاستثمارات اللامادية

التكلفة	تدعيم الدولة (مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
30000000 دج	80% بالنسبة للمؤسسة التي رقم اعمالها اقل من 100 مليون دج.	1.5 مليون دج	*رقم الاعمال 500 مليون دج 6%
	50% بالنسبة للمؤسسات التي رقم اعمالها يتراوح ما بين 100 و 500 مليون دج	2.4 مليون دج	*رقم الاعمال ما بين 500 و 1000 مليون دج 4% *رقم الاعمال ما بين 1000 و 2000 مليون دج 2%

المصدر: بن لكل محمد لمين، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11، 2013 ، ص، 14.

3- الاستثمارات المادية ينبغي التركيز على الاستثمارات التي تزيد من كثافات التكنولوجيا للعمليات و تكثف من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هي عمليات تكنولوجيا للنتاج و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و الاجهزة المستخدمة في البحث و التطوير و تعزيز قدرات التصدير و التكامل بين الصناعات .¹

الجدول رقم 21: دعم الدولة للاستثمارات المادية للنتاجية

التكلفة	تدعيم الدولة (مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
15000000 دج	10% بالنسبة للمؤسسات التي رقم اعمالها اقل من 100 مليون دج	13.5 مليون دج	- رقم الاعمال 100 مليون دج 3.5% -رقم اعمالها ما بين 100 و 500 مليون دج :3% - رقم اعمالها ما بين 500 و 1000 مليون دج 2% -رقم الاعمال ما بين 1000 و 2000 مليون دج :1%

المصدر: بن لكل محمد لمين، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11، 2013 ، ص، 16.

¹بن لكل محمد لمين ، المرجع السابق ، ص، 15.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

الجدول رقم 22 : دعم الدولة للاستثمارات التكنولوجية

التكلفة	تدعيم الدولة (مساهمة)	تمويل المؤسسة	الفوائد على القروض البنكية
15000000 دج	60000000 دج	9000000 دج	4.4%

المصدر :بن لكحل محمد لمين ،دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 ،ص، ص،13.15.

المطلب الثاني: برامج التعاون الجزائري الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في اطار دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الدولة بالتعاون مع عدة دول من اجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك لاكتساب المهارة و الكفاءات التي تمتاز بها الدول المتقدمة و التي تساهم في ترقية هذا القطاع الى المستوى العالمي .

الفرع الاول : برنامج ميديا MEDA

هو برنامج يجسد التعاون و التنسيق الجزائري الاوروبي في اطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل اكثر من عشرين عامل ،يمتد على 5 سنوات (2002-2006) و رصدت له ميزانية تقدر ب 62.9 مليون اورو (57 مليون اورو مساهمة الاتحاد الاوروبي 3.4 مليون اورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، 2.5 مليون اورو مساهمة المؤسسات المستفيدة) ، يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين و اوروبيين ، يتوفر على خمس وحدات جهوية : الجزائر ، عنابة ، غرداية ، وهران و سطيف¹.

يهدف البرنامج الى :²

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق ،
- المساهمة في تمويل افضل الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات ،
- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية ،
- تحسين المحيط التنظيمي و المؤسساتي .
- و يتدخل هذا البرنامج لمساعدة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها عن ثلاث سنوات ، و تشغل من 10 الى 250 عاملا ، و تملك سجلا تجاريا ، و هو لا يقتصر على مؤسسات

¹ عليواش امين عبد القادر ، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2006/2007،ص،142.

² مجبيلي خليصة و آخرون ،مداخلة بعنوان : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06 ماي 2013،جامعة الوادي ،ص،6.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

القطاع الصناعي ، بل يشمل ايضا تلك التي لها علاقة غير مباشرة بالصناعة ، كما يمكن ان يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك .

في برنامج ميديا ، تم تحقيق الى غاية 2004 حوالي 400 عملية تاهيل ، و تشخيص و تكوين في اطار الدعم المباشر ، كما تم انجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية بقيمة 20 مليون اورو ، هدفه تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض و، و تجدر الاشارة ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطبلع في نهاية السداسي الاول لعام 2005 ، حوالي 236.727 مؤسسة ، منها 20.000 مستعدة لتطبيق برنامج ميديا ، و الباقي فهي اما لا تحتاج للبرنامج او غير راغبة فيه ، و تخصص مساعدات برنامج ميديا ، عمليات الخبرة و التكوين ، مساعدة البنوك على تطوير القرض لصالح هذه المؤسسات ، مثل راس المال المخاطر و الاعتماد الايجاري .¹

نتائج برنامج ميديا بتاريخ 31 ماي 2007 :²

1-تقدمت 716 مؤسسة صغيرة و متوسطة بطلب الانضمام الى برنامج التاهيل من مجموع 2150 مؤسسة صغيرة و متوسطة اي بنسبة 33.3% ، بعدما كان عدد المؤسسات الطالبات الاستفادة في سنة 2006 ، 668 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، بنسبة 31% من مجموع 2147 مؤسسة .

2-256 مؤسسة صغيرة و متوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص (قد يكون اولايا في بعض الاحيان) ،

3-442 مؤسسة (61.7%) اتمت على الاقل المرحلة الاولى من البرنامج،

4-2008 هو عدد العمليات التي انجزتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سبتمبر 2002 ، شملت :552 قامت بالتشخيص الاولي ،470 شخصت بصفة نهائية ، 847 عملية للتاهيل ، 7 عمليات اخرى متفرقة ،133 عملية ملغاة .

الفرع الثاني : البنك الاسلامي للتنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية

اولا :البنك الاسلامي للتنمية (BID):

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الاسلامي ، هدفه دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول الاعضاء ، و بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 اكتوبر 1975 ، و يتم تعاون الجزائر مع البنك السلامي للتنمية في المجالات التالية :³

¹دليلة حضري ، مرجع سابق ،ص،248.

²عليواش امين عبد القادر ، مرجع سابق ،ص،143.

³فراجي بالحاج ،تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، جامعة ابي بكر بالقائد -تلمسان ،2010/2011،ص،214.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظام المعلوماتية ، و لدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة العولمة و تحديات المنافسة .

- و تكوين تعاون مع الدول الاعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا ، اندونيسيا و تركيا .

و قد اعلن البنك الاسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9.9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل المشروعات الانمائية في الجزائر ، حيث ان احدي الاتفاقيتين تنص على تقديم قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، للمساهمة في دراسة و تنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية ، و ذلك بهدف دعم و تعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى و تطوير طاقات هذه المؤسسات و النهوض بالاستثمارات الخاصة ، و سيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الاسلامي في خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح ¹.

ثانيا :الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD):

الوكالة موجودة في الجزائر منذ ، 1967 و لم تقم الا بروتوكولات بين الحكومات ، لكن منذ 1992 اصبح تدخل الوكالة من خلال مواردها و اجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام ، و كذا القطاع الخاص من خلال فرعها PROPARCO بقروض مباشرة او منح ضمانات او عمليات على الاموال الخاصة ، ففي 1998 مان اول قرض طويل الاجل بمقدار 15 مليون اورو لصالح CPA وجه لتمويل استثمارات توسيع و تجديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية . و في نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الاجل بقيمة 40 مليون اورو منح لCPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم توقيع على القروض في مارس 2003 وهو في مرحلة استعماله ، و حاليا يعمل على مضاعفة و تنويع بعض الخدمات المالية كالاعتماد الايجاري ، و عقد تحويل الفاتورة ، اما فيما يخص PROPARCO فقد بدا تمويله للقطاع الخاص ابتداء من 2003 بمساهمة في الاموال الخاصة بمقدار 01 مليار اورو في مؤسسة مالية خاصة الاعتماد الايجاري ، و قرض 20 مليون اورو لمتعامل خاص للهواتف النقالة ².

الفرع الثالث : التعاون مع هيئات اخرى

قامت الدولة بالتعاون مع عدة هيئات دولية و ذلك من اجل دعم و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم مختلف اشكال الدعم لهذا القطاع .

التعاون مع البنك عالمي : تم اعداد برنامج تعاون تقني بين البنك العالمي خاصة مع الشركة المالية الدولية (SFI) مع برنامج شمال افريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لإعداد ووضع حيز التنفيذ برنامج خاص

¹فراجي بالحاج ، المرجع السابق ،ص، 215.

²ابن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17و18 افريل 2006، ص، 358.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يهدف الى متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها ، و اعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.¹

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية، الذي خصص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .وتعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل هذه المؤسسات في فرع الصناعة الغذائية، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.²

التعاون الجزائري الكندي :

في اطار صندوق تطوير القطاع الخاص تم تخصيص غلاف الي قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من اجل :³

- تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية الكندية .
- دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بتمكينه من الحصول على المهارات و الخبرة الكندية من اجل تحسين انتاجه .
- تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .⁴

التعاون الجزائري الجنوب الافريقي :

لقد تم في إطار هذا التعاون تشكيل لجنة مختلطة جزائرية جنوب افريقية الأولى من نوعها ولقد تم الاتفاق على عدة أمور منها :تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص بعض فروع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل :الرخام والصناعة المنجمية، وكذا انجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لهذا القطاع مع هذا الشريك.⁵

التعاون مع ايطاليا :

تم المشروع مع ايطاليا لتنفيذ خط القرض المقدم ب 52.5 ميار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في ميدان اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيا ، التكوين ، المساعدة التقنية ، و البراعات الصناعية ، كم تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة في افريل 2002 بالجزائر

¹سلطاني محمد رشيد ، مرجع سابق ، ص، 105.

²منى مسغوني ،نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث – العدد 10 لسنة 2012 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مخبر اداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،ص،131.

³ابنسام بو شريط ، مرجع سابق ،ص،118.

⁴نفس المرجع ،ص،118.

⁵عثماني عياشة ، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، 2011/2010 ،ص،157.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (انشاء المشاتل ، مراكز التسهيل ، آلية المالية الحديثة) و كذلك تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع ، و لهذا الغرض تم تنصيب لجنة متبعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق .¹

التعاون مع المانيا :

في مجال التعاون الثنائي ، و بالتعاون مع الطرف الالمانى ضمن اطار برنامج التكوين و الاستشارة ، تم تسخير غلاف مالي قدره 3 ملايين مارك الماني ، قصد تحسين مستوى الاعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ن و هذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل احد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتصادية الجزائرية عامة من ناحية التنظيمية و التسييرية .²

المطلب الثالث : برامج الانعاش و الدعم الاقتصادي و انعكاساته على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و هنا سنقوم بدراسة 3 برامج موزعة على ثلاث فترات زمنية متتالية و هي :

- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (برنامج التنمية الخماسي)

الفرع الاول : برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)

برنامج الانعاش الاقتصادي و الذي يمتد من فترة 2001 الى غاية 2004 و يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي اولي بمبلغ 525 مليار دينار ، جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة و ليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم و المناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي ،و يبرر ذلك جليا من خلال الاهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة اساس في مكافحة الفقر ،خلق مناصب عمل و ضمان التوازن الجهوي و احياء الفضاء الاقليمي .³ خصص له في بداية الأمر مبلغ 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي بعد إعادة تقييم قيمة البرنامج وإضافة مشاريع جديدة⁴

¹ حجاوي احمد ، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة ابي بكر بالقايد - تلمسان ، 2010/2011 ، 149.

² بن نذير نصر الدين ، مرجع سابق ، ص، 295.

³ خير الدين معطى الله ، البرامج التنموية و اثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 ، ص،4.

⁴ برباش توفيق ، أبحاث انيس، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، 12/11/2013، ص،16.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي :عمل هذا البرنامج على تحقيق مايلي :¹

- ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،
- دعم النشاطات الانتاجية على راسها الفلاحة ، الصيد و الموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الاستهلاك و السعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية ، و كذا العمل على استغلال الموارد المائية المتخاة على طول الساحل الجزائري ،
- كما اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية ، و العمل على تقوية الخدمات العمومية و تحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية ،
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الايطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران ، و اعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال ، الهضاب العليا و الواحات .

مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 : يمكننا تلخيص مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي في الجدول التالي: رقم 23:

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الاصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر :بالرقي التيجاني ،تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001/2011، دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 13 لسنة 2013 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1،ص،46.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان توزيع الغلاف المالي للبرنامج و المقدر ب 525 مليار دينار جزائري ، حيث ان المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الاوليتين من فترة تنفيذ البرنامج و هذا يعكس رغبة الدولة في

¹ خير الدين معطى الله ، المرجع السابق ،ص4.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تسريعو تسيير الانفاق ، خلال اقصر مدة ممكنة و من ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفتهالجزائر لتحقيق اكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي و توفير مناصب عمل و التطوير ، كما يلاحظ ان 40 %من المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الاشغال العمومية ، و التي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية لل عمران بمبلغ 14.29 مليار دج ، اعادة احياء الفضاءات اريفية في الجبال ، الهضاب العليا 31 مليار دج ، السكن و العمران 35.6 مليار دج .اما التنمية المحلية فقد حضية بنسبة 21.5 % من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج الذي تضمن انجاز مخططات (pcd) موجهة للتنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات الانشطة على كامل التراب الوطني ، كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17.14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الانعاش الاقتصادي ، ذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دج.¹

مساهمة برنامج الانعاش الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد ساهم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، بالاضافة الى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية في تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال السنوات الاخيرة 2003-2005. كما ان الموارد المستمدة من ميزانية الدولة زادت في حيوية النشاط الاقتصادي ، و ساهمت في انعاش الانظمة الاجتماعية . كما سجل الاقتصاد الوطني نمو ايجابيا و منتعشا خلال السنوات الخيرة ، بفضل مساهمة قطاعات مختفة (المنشآت القاعدية الفلاحة ، الطاقة ، الصناعة ن التجارة ، الخدمات).²

تميزت سنوات 2001-2004 بانتعاش مكثف للتنمية الاقتصادية و تجسد هذا الانتعاش من خلال النتائج

التالية :³

- استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار اي 3.700 مليار دينار ، منها حوالي 30 مليار دولار اي 2.350 مليار دينار من الانفاق العمومي ،
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003.
- تراجع في البطالة اكثر من 29% الى 24% ،
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم ال'لاف من المساكن الجاهزة .

¹ بالرقى التيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 13 لسنة 2013 ، جامعة سطيف 1، ص، ص، 46، 47.

² بالرقى التيجاني ، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 ، ص، ص، 10.

³ زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 ، ابحاث اقتصادية و ادارية - العدد السابع جوان 2010 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ص، 205.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % و احتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة .

الفرع الثاني : برنامج دعم النمو 2005-2009

يعتبر هذا البرنامج كامتداد للبرنامج السابق، ومن بين الأهداف المنتظرة منه هو تثبيت الإنجازات المحققة خلال الفترة (2001-2004) وكذا وضع الآليات المناسبة للنمو المستديم المولد للرفاهية الاجتماعية .ولقد قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار حوالي114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9 680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى .وقد بلغت تكلفة البرنامج 150 مليار دولار، % 40 منها موجهة لتطوير البنى التحتية .¹

ثانيا : تضمن هذا البرنامج مايلي :²

1-الإصلاح في المجال الاقتصادي :

- تحسن ايطار الاستثمار ،
- مكافحة الاقتصاد الغير رسمي ،
- عصنة المنظومة المالية ،
- الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة .

2- النهوض بتنمية مستمرة و منصفة في جميع مناطق البلاد من خلال :

- تثمين الثروات الوطنية و تطويرها ،
- رفع التحدي في مجال الموارد المائية .
- الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة .

3- التنمية البشرية

ثالثا: اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

¹ بالرقمي تيجاني، مرجع سابق، ص،52. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .
² نظيرة قلاوي، أ. محمد الامين وليد طالب ، دور المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة 2001-2011، ابحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 ، 12/11 مارس 2013 ، ص،12.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

نظرا للنتائج الايجابية المحققة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المرحلة السابقة رغم تواجدها ضمن مرحلة اولية ، اتي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليوصل دعمه لهذا النوع من المؤسسات من خلال المحاور التالية:¹

- انجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،
- انجاز و تجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،
- اعادة تأهيل وحدات انتاج الصناعة التقليدية ،
- دراسة و انجاز هيئات للدعم ،
- دعم و تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي .

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو او التنمية الخماسي (2010-2014)

بقوام مالي اجمالي قدره 21.214 مليار دينار حوالي (286 مليار دولار) ، اندرج هذا المخطط ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 ، حيث تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 3000 مليار دج ، وخلال هذه الفترة تم ايضا اطلاق اكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تطوير قدراتها التنافسية في ضل الانفتاح الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار دج يستهدف تأهيل 20000 مؤسسة .²

و يشتمل البرنامج على شقين اثنين هما :³

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السطة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .

- و اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (اي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار) .

و يهدف برنامج الخماسي 2010-2014 الى :⁴

- تحسين التنمية البشرية ، حيث شكلت الجزء الاكبر بنسبة 40 % .
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية و تحسين الخدمة العمومية ،
- التنمية الصناعية ،

¹ خير الدين معطى الله ، مرجع سابق ،ص،16.

² طبائبية سليمة ، عناني ساسية ، مرجع سابق ،ص،6.

³ زوين ايمان ، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2010/2011،ص،97.

⁴ أيجياوي عمر ، أهويدي عبد الجليل ، السياسات الاقتصادية و تحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الاهداف الانمائية لللفية ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية -جامعة الواد ، العدد السادس افريل 2014، ص،234.

الفصل الثاني...الهيئات والبرامج التي تساهم في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تشجيع انشاء مناصب الشغل ،
- تطوير اقتصاد المعرفة ،
- انشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا انشاء المركز الوطني للتطوير و المناولة¹.

وقد استطاعت الدولة بعد 3 سنوات من تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي من ملاحظة تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية و ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة اقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق اجهزت دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي كما تحققت النتائج التالية:²

- تراجع نستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 15.3% سنة 2005 الى 10.2 % سنة 2009 ، ثم الى 9.7 % في سنة 2012.
 - ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وصل عددها 642913 في سنة 2011 مع توفر ما يقارب 1.676.196 منصب عمل ،
 - ارتفاع في عدد الاستثمارات الاجنبية .
 - ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات رغم المبالغ الضئيلة المخصصة لقطاع التجارة ، اذ ارتفع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77 % مليار دولار سنة 2011 مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010 ، اما من حيث النسبة فهي ضلت نفسها تتراوح بين 2% الى اقل من 3% حتى لا تتعدى 5% في احسن الاحوال على الرغم من تحسن في القيمة ، و هذا ما يمكن ارجاعه الى كون التطور كان مصاحبا بتطور مماثل على صعيد الصادرات الاجمالية كنتيجة لتحسن الاسعار.³
- خلاصة القول ، ان برنامج توطيد النمو يعتبر امتداد للبرنامج السابق و هو برنامج طموح بالنظر الى الاهداف التي تم تسطيرها ، و هو ينتهي في آفاق 2014 ، و يمكن القول ان الجزائر قد حققت في السنتين الاوليتين من هذا البرنامج العديد من الانجازات و الاهداف سواء من الناحية الكمية او من الناحية الكيفية .

¹خير الدين معطي الله ، مرجع سابق ، ص، 23.

² يالرفي التيجاني ، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2010. مرجع سابق ،ص، 21.

³ نفس المرجع ،ص، 22.

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق يمكننا القول ان هناك اهتمام جدي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث لاحظنا الجهود التي قامت بها الدولة في سبيل تأهيل و دعم و ترقية هذا القطاع في ضل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، و ذكا من خلال انشاء العديد من الهيئات و المؤسسات التي تقوم على دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف الوسائل و شتى الطرق كانشاء و زارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و كذا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و غيرها من الوكالات و الهيئات في هذا المجال ، كذلك نجد ان الجزائر قامت بالعديد من البرامج التنموية سواء على الصعيد المحلي او بالتعاون مع ا خارج و ذلك من اجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محليا و عالميا .

الفصل الثالث:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تمهيد الفصل الثالث

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من اهم الاجهزة و الهياكل التي قامت الدولة بإنشائها بهدف تنمية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تحقيق اهداف الدولة للقضاء على البطالة ، و يعتبر من اهم اهداف انشاء مثل هذه الهيئات هو ازالة العوائق التمويلية التي تعترض هذا قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في مرحلة الانشاء .

و من خلال ما سبق ارتأينا ان نخصص هذا الفصل لدراسة تطبيقية مفصلة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و الدور الذي تلعبه هاتين الهيئتين في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اساليب التمويل التي تعتمدهما و كذلك اهم النتائج التي حققتها الوكالة في دعم و تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الجزائر .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المبحث الاول : دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب احدى اهم الهيئات التي انشأة من طرف الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات المصغرة ، و تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة منها ، و اهمها تخفيض معدلات البطالة و دعم المشاريع و المساهمة في انشاء المؤسسات الصغيرة و المصغرة ، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مختلف الجوانب التي تتعلق بالوكالة .

المطلب الاول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و مهامها

الفرع الاول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 الخاص بدعم و تشغيل الشباب ، حيث نصت المادة الاولى من المرسوم على مايلي :¹ عملا باحكام المادة 16 من الامر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 ، و المذكور اعلاه ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تدعى في صلب النص "الوكالة" .
توضع تحت سلطة رئيس الحكومة² ، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة³ ، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي⁴ ، و يكون مقرها بمدينة الجزائر ، و يمكن نقله الى اي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي ، يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ، و يمكن ان تحدث اي فرع جهوي او محلي على قرار من مجلسها التوجيهي⁵ .

الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية :⁶

- تدعم و تقدم الاستشارة للشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية ،
- تسيير وفق للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الاعانات و تخفيض نسب الفوائد ، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها ،

¹ المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 1996/09/11 ، ص 12.

² المادة 02 ، المرجع السابق ، ص 12.

³ المادة 03 المرجع السابق ، ص 12.

⁴ المادة 04 ، المرجع السابق ، ص 12.

⁵ المادة 05 ، المرجع السابق ، ص 12.

⁶ المادة 06 ، المرجع السابق ، ص 13.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية ، بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها ،
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم ، عند الحاجة ، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات ،
- تشجيع كل اشكال الاعمال و التدابير الاخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب ، لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الاولى ،

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم ،
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا ،
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض ،
- تقيم علاقات متواصلة مع ابنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها ،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة ، او مقاوله او مؤسسة ادارية عمومية يتمثل هدفها في ان تطلب لحساب الوكالة ، انجاز برامج التطوير و التشغيل و /او برامج التشغيل الاولى للشباب لدى المستخدمين العموميين او الخواص .

و يمكن للوكالة من اجل الاضطلاع بمهامها على احسن وجه ان تقوم بما يلي :¹

- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على اساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية ،
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها ،
- تطبق كل تدبير من شأنه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل احداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الاجل المحدد و فق لتشريع و تنظيم معمول بهما ،

¹المادة 06 ، المرجع السابق ،ص، 13..

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- منح الدعم و المرافقة للشباب اصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم لاستثمارية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهات لتنظيم و تسيير الوكالة و لجنة رقابية من اجل العمل بأكثر دقة و تجنباً للمشاكل المالية و غيرها ، و مجلس توجيهي يسهر على عمل الوكالة و نظامها و المدير الذي يتولى تسيير الوكالة .

الفرع الاول : التنظيم و التسيير للوكالة

- يسيير الوكالة مجلس التوجيه ، و يديرها مدير عام ، و تزود بمجلس للمراقبة.¹

- يقترح المدير العام تنظيم الوكالة و يصادق عليه مجلس التوجيه .²

اولا : المجلس التوجيهي :

يتكون المجلس التوجيهي من الاعضاء الآتيين³:

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل ،
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية و البيئة ،
- ممثلا (2) الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ، ممثل الوزير المكلف بالفلاحة و الصيد البحري ،
- ممثل الوزير المكلف بالشباب ،
- ممثل الوزير المكلف بالتخطيط ،
- ممثل المجلس الاعلى للشباب ،
- رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، او ممثله ،
- المدير العام لووكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ، او ممثله ،
- رئيس الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف ، او ممثله ،
- رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة او ممثله ،
- رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية ، او ممثله ،
- مسؤول صندوق ضمان النشاطات الصناعية و التجارية الحرفية المشتركة ، او ممثله ،

¹المادة 7 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 13.

²المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 13.

³المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 13، 14.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- ممثلان (2) عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني و التي يشبه هدفها هدف الوكالة .
يتولى المدير العام للوكالة ، امانة مجلس التوجيه .

يعين الوزير المكلف بالتشغيل ، اعضاء مجلس التوجيه بقرار ، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون اليها و لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد . تنتهي عضوية الاعضاء المعينين بحكم انتهاء هذه الوظيفة ، و في حالة انقطاع عضوية احد الاعضاء ، يستخلف حسب نفس الاشكال ، و يخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية .¹

يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاث اشهر على الاقل ، بدعوة من رئيسه . و يمكن ان يجتمع زيادة على ذلك ، في دورة غير رسمية بدعوة من رئيسه ، او باقتراح من ثلثي اعضائه ، او بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل ، اذا دعت الحاجة الى ذلك .²

ما يمكننا ملاحظته من تشكيلة اعضاء المجلس التوجيهي هو ان هذا الاخير يتكون اساسا من ممثلي الهيئات او الوزارات التي تهتم بدعم الشباب خاصة ، و كذلك ممثلي الوزارة المكلف بالصناعات و وزارة اخرى في هذا المجال ، و من خلال هذا يتبين ان الوكالة تهدف اساسا الى دعم الشباب لانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا توفير مناصب الشغل كون ان الوكالة تابعة لوزارة التشغيل .

يداول مجلس التوجيه و يصادق وفق للقوانين و التنظيمات المعمول بها ، على ماييلي :³

- برنامج نشاط الوكالة ،
- نفقات تسيير الوكالة و تجهيزها ،
- تنظيم الوكالة و نظامها الداخليان ،
- المخطط السنوي لتمويل نشاط الوكالة ،
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة ،
- انشاء فروع جهوية او محلية للوكالة ،
- قبول الهبات و الوصايا ،
- اقتناء البنايات و استئجارها ، و نقل ملكية الحقوق المنقول او العقارية و تبادلها ،
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة و تكوينهم ،

¹المادة 10 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص،14.

²المادة 12 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص،14.

³المادة 18 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص، ص،15.14.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- تعيين محافظ (او محافظي) الحسابات الذي (او الذين) يحدد مرتبه(او مرتباتهم)،
- كل تدبير او كل برنامج غرضه اشراك الوكالة في حفز اجهزة او مؤسسات مدعوة الى دعم عملها في مجال الاستثمارات التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع ، او انشائها .

ثانيا : المدير العام :

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي ن بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل . و تنتهي مهامه بالاشكال نفسها ¹.

مهام المدير العام : يضطلع المدير العام للوكالة بما يأتي ²:

- يمثل الوكالة ازاء الغير و يمكنه ان يوقع كل العقود الملزمة للوكالة ،
- يحرص على انجاز الاهداف المسندة للوكالة ، و يتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه ،
- يضمن سير المصالح و يمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة . و يعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به ،
- يقاضي امام العدالة و يقوم بكل اجراء تحفظي ،
- يعد الحصيلة و حسابات النتائج و يعرضها على المجلس التوجيه ليوافق عليها ،
- يامر بصرف نفقات الوكالة ،
- يقدم في نهاية كل سنة تقريرا سنويا عن النشاطات ، مرفقا بالحصائل و حسابات النتائج و يرفعه الى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه ،

ثالثا : لجنة المراقبة :

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث (3) اعضاء ، يعينهم مجلس التوجيه . و تعين لجنة المراقبة رئيسا لها من ضمن اعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها ³.

تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها ن لحساب مجلس التوجيه ، و تجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاث(3) اشهر ، و عند الاقتضاء بطلب من المدير العام ، او عضوين اثنين(2) من اعضائها ⁴.

¹ المادة 21 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-96، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص،15.

² المادة 22 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص،15.

³ المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 15 .

⁴ المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 96-96 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص،15.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفرع الثاني : موارد الوكالة و نفقاتها :

اولا : موارد الوكالة : تتكون موارد الوكالة حسب القانون المالية التكميلي الامر رقم 96-14 المؤرخ في 24 يونيو سنة 1996 حيث ورد في مادته 16 مايلى :¹
يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " .

- تخصيصات ميزانية الدولة ،
- حاصل الرسوم الخاصة المؤسسة بموجب قانون المالية ،
- جميع الموارد او المساهمات الاخرى ،
- الهبات و الوصايا و كذا المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية ، بعد ترخص من السلطات المعنية .²

ثانيا : نفقات الوكالة :تتكون نفقات الوكالة مما يأتي :³

- نفقات التثبيت ،
- نفقات التسيير و الصيانة ،
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها ،

الفرع الثالث : تخضع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز لخلق الأنشطة التي تقوم بها الأنظمة التالية:⁴

- المرسوم رقم 96-14 المؤرخ 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو 1996 قانون الموازنة التكميلية لعام 1996؛
- المرسوم رقم 96-31 المؤرخ 19 شعبان عام 1417 الموافق 30 ديسمبر 1996 مع قانون المالية 1997؛
- القانون رقم 09-09 المؤرخ 13 محرم 1431 الموافق 30 ديسمبر 2009 قانون المالية لسنة 2010.
- القانون رقم 11-11 المؤرخ 16 شعبان 1432 الموافق 18 يوليو 2011 قانون المالية التكميلي لعام 2011؛

¹المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 هـ الموافق 24 يونيو سنة 1996 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون المالية التكميلي لسنة 1996، ص، 8.

² المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص ، 16.

³ المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 16.

⁴ <http://www.ansej.org.dz>

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو 1996 بشأن دعم تشغيل الشباب، كما تم تعديله وتتميمه.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ 24 ربيع Ethani عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996، وضع الإجراءات التشغيلية للصندوق الاستئماني الوطني حساب رقم 087-302 بعنوان لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) تم تعديله وتتميمه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ 24 ربيع Ethani عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996 تأسيس وإرساء النظام الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما تم تعديله وتتميمه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 في 14 صفر 1419 الموافق 9 يونيو 1998 خلق وإقامة الفرائض الضمان المتبادل المخاطر صندوق الضمان / الباعثين الشبان الاعتمادات تم تعديله وتتميمه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ 9 رجب 1424 الموافق 6 سبتمبر 2003 وضع شروط ومستوى المساعدة إلى الباعثين الشبان تم تعديله وتتميمه؛ من قبل:
- المرسوم التنفيذي رقم 10-157 المؤرخ 7 radjeb 1431 الموافق 20 يونيو 2010.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-103 من Aouel ربيع 1432 Ethani الموافق 6 مارس 2011.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-125 المؤرخ 25 جمادى الاولى 1434 الموافق ش إلى 6 أبريل 2013؛
- المرسوم التنفيذي رقم 13-253 في 23 شعبان 1434 الموافق 2 يوليو 2013.
- ترتيب الوزارات من 9 أكتوبر 1991 وضع قائمة البلديات التي ينبغي تشجيعها.
- ترتيب 10 صفر 1432 الموافق 15 يناير 2011 المنشئ للتنظيم وسير عمل لجنة الاختيار والتحقق منها وتمويل المحلي للهوائي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وشروط تجهيز ومجلد المشروع محتويات الاستثمارات الباعثين الشبان.
- المرسوم رقم 187 في 28 ذي الحجة 1432 الموافق 24 نوفمبر 2011 على التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.¹

¹ <http://www.ansej.org.dz>

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المطلب الثالث : صيغ التمويل الحديثة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة صيغ لتمويل و التي بموجبها يستطيع الشاب اختيار التمويل المناسب له لإنشاء مؤسسته او اعادة تمويلها و انجاز المشاريع الصغيرة او توسيعها .

و هذه الصيغ هي عبارة على ثلاث طرق تمويلية مختلفة و التي سوف نعرضها فيما يلي :

الفرع الاول : انشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي¹

1- التركيبة المالية : في صيغ التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من :

- المساهمة الشخصية للشباب اصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الاستثمار .
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، يتباين حسب مستوى الاستثمار .

2- الهيكل المالي للتمويل الثنائي :

الجدول رقم 24 : المستوى الاول للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (و كالة لونساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	29 %	71%

المصدر : معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع بسكرة.

من خلال الجدول نلاحظ انه في المستوى الاول قيمة الاستثمار لا يجب ان تتعدى 5000.000 دج ، و في هذه الحالة تساهم الوكالة بقرض بدون فائدة بنسبة 29% من قيمة المشروع ، اما المساهمة الشخصية لصاحب المشروع فتكون بنسبة 71% من قيمة المشروع .

الجدول رقم 25 :المستوى الثاني للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة لونساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	28%	72 %

المصدر : معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع بسكرة.

من خلال هذا الجدول اي المستوى الثاني من تمويل ، نجد ان نسبة المساهمة الشخصية ارتفعت الى 72%، في المقابل انخفضت نسبة القرض بدون فائدة و المقدم من طرف الوكالة الى 28 %، و يمكننا ارجاع ذلك الى زيادة قيمة الاستثمار التي بلغت 10.000.000 دج كحد اقصى .

¹ انظر الملحق رقم 1

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفرع الثاني : انشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي¹

اولا: التركيبة المالية للتمويل الثلاثي :

التمويل الثلاثي يلتزم فيه كل من صاحب المشروع و البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . و هذا النوع من التمويل يتشكل من :

- 1-المساهمة الشخصية للشباب اصحاب المشاريع .
 - 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
 - 3- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشترك لضمان اخطار القروض الممنوحة اياها الشباب ذوي المشاريع .
- ثانيا : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

الجدول رقم 26:المستوى الاول للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة لونساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	29%	1%	70%

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع بسكرة.

من خلال الجدول نلاحظ دخول طرف ثالث في العملية و هو البنك ، و في هذا النوع من التمويل اذا بلغت قيمة الاستثمار في حداها الاقصى 5.000.000 دج ، فان الوكالة تقدم قرض بدون فوائد بنسبة 29% ، في حين تبلغ المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 1% فقط ، اما الطرف الثالث المتمثل في ابنك فانه يساهم بنسبة 70% من قيمة الاستثمار .

الجدول رقم 27 :المستوى الثاني للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج	28%	2%	70%

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع بسكرة.

الملاحظ من خلال هذا الجدول اي المستوى الثاني للتمويل ، هو ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية الى 2% في حين كانت في الجدول اعلاه 1%، و انخفاض نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى

¹ انظر الملحق رقم 2

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

28% بعدما كان في المستوى الاول 29%، اما القرض البنكي فهو ثابت ، كل هذا اذا بلغت قيمة الاستثمار 10.000.000 كحد اقصى .

الفرع الثالث : القروض الاضافية بدون فائدة :

- الورشات المتقلة ،

- المكاتب الجماعية ،

- الكراء .

اولا : عربة ورشة

الى الشباب حاملي شهادات التكوين المهني ، المتراوح اعمارهم بين 19 و 401 سنة ، يمكنهم الاستفادة من تمويل نشاطهم "عربة ورشة" في اطار دعم الوكالة بقرض بنسبة 28% او 29% . او بقرض بنكي بنسبة 70% (مخفض الفوائد 100%) ، و ذلك لاقتناء و رشة متقلة و ممارسة مختلف النشاطات في مختلف المجالات الترخيص ، التبريد، التدفئة ، تركيب الزجاج ، هن العمارات و ميكانيك السيارات و غيرها ... الخ . و زيادة على ذلك يمكن الاستفادة من قرض اضافي بقيمة 500.000 دج.¹

ثانيا : مكاتب جماعية

يمكن للاطباء و المحاسبين ، الخبراء ، مدققي الحسابات مكاتب دراسات تابعة لقطاع البناء و الاشغال العمومية الخ . الاستفادة من تمويل تجهيزات في اطار القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بقرض بنكي و بنسبة فوائد 0% و ذلك بمساهمة شخصية بنسبة 1 او 2% من كلفة الاستثمار وزيادة على ذلك يمكنكم الاستفادة من قرض للكراء بقيمة تصل الى 1.000.000 دج ، مع زميل واحد او اكثر في نفس المقر "مكتبكم الجماعي".²

يعتبر القرض بدون فائدة قرض اضافي ، زيادة على القرض البنكي الممنوح في اطار التمويل الثلاثي .

ثالثا : قرض الكراء

يمكن لاصحاب المشاريع ، في مجال الخدمات ، الذين يرغبون في انشاء مؤسسات مصغرة ، زيادة على مساهماتهم الشخصية بقيمة 1 او 2% ، الاستفادة من قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 28

¹ انظر الملحق رقم 3

² انظر الملحق رقم 3 ، المرجع السابق .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

% او 29% و القرض البنكي مخفض الفوائد 100% (0 % نسبة الفائدة) يستفيد ايضا من قرض الكراء بنسبة 0% بقيمة 500.000 دج لجميع النشاطات باستثناء تلك الخاصة بالمكاتب الجماعية .¹

ان مدة تسديد القرض البنكي لايمكنها ان تكون اقل من 8 سنوات منها 3 سنوات ارجاء .

الفرع الرابع : التحفيزات و الاعانات المالية و الامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مجموعة من التحفيزات و الاعانات للشباب ذوي المشاريع كما تدعمهم بجملة من الامتيازات الجبائية و ذلك من اجل تشجيع الاستثمار و انشاء المؤسسات و اللجوء الى الوكالة سواء في التمويل او اعادة التمويل .²

اولا : تخفيض نسبة الفوائد البنكية :

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%) .

ثانيا : الاعانات المالية :

ثلاث قروض اخرى بدون فائدة تمنح للشباب اصحاب المشاريع :³

- قرض بدون فائدة لاقتناء و رشات متقلبة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني .

- قرض بدون فائدة للكراء = 500.000 دج

- قرض بدون فائدة لانشاء مكاتب جماعية يصل الى 1000.000 دج ، للاعانة من اجل كراء بالنسبة

للجامعيين ، اطباء ، محامون الخ ، لانشاء مكاتب جماعية .

ثالثا: الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسات المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية :⁴

1- مرحلة انجاز المشروع :

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات و الحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة

في انجاز المشروع .

- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية ،

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ

الاستثمار ،

¹ الملحق رقم 3 ، المرجع السابق .

² انظر الملحق 1

³ انظر الملحق رقم 2

⁴ انظر الملحق رقم 1 ، المرجع السابق.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .

2- مرحلة الاستغلال :

(لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط او ستة سنوات للمناطق الخاصة)

-الاعفاء الكلي من الضريبة على ارباح الشركات ،الضريبة على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاط المهني.

-تمديد فترة الاعفاء لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الاقل لمدة غير محددة ،

-عند نهاية الاعفاء ، تستفيد المؤسسة من تخفيض الجبائي بـ : ¹

• 70 % خلال السنة الاولى من الضرائب ،

• 50 % خلال السنة الثانية من الضرائب ،

• 25 % خلال السنة الثالثة من الضرائب .

-الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات و اضافة البنايات ،

-الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ ، بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة ، عندما يتعلق

الامر بترميم الممتلكات الثقافية .

المطلب الرابع : تقييم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى غاية 2014

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اهم الهيئات التي خصصتها الجزائر لترقية المؤسسات و

المشاريع و نشر الفكر المقاولاتي ، فهي من اهم اجهزة الدولة الموجهة للتخفيف من حدة البطالة و ادماج

شريحة الشباب في الحيات العملية ، و متابعتهم من خلال التأهيل و التمويل و المراقبة ، كما تتمثل اهميتها

ايضا في انشاء المؤسسات الصغيرة و دعمها و تمويلها من اجل تطوير هذا القطاع و ترقيته .

من خلال الجدول التالي نستعرض المشاريع الممولة من طرف الوكالة و كذا مجمل الوظائف المقدمة في

السنوات الاخيرة الى غاية 2014.

الجدول رقم 28 : عدد المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة

عدد مناصب الشغل المستحدثة	المشاريع الممولة	
243308	86380	الى غاية 2007
31418	10643	2008

¹ <http://www.ansej.org.dz>

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

57812	20848	2009
60132	22641	2010
92682	42832	2011
129203	65812	2012
96233	43039	2013
756072	311876	2014
1466860	604062	المجموع

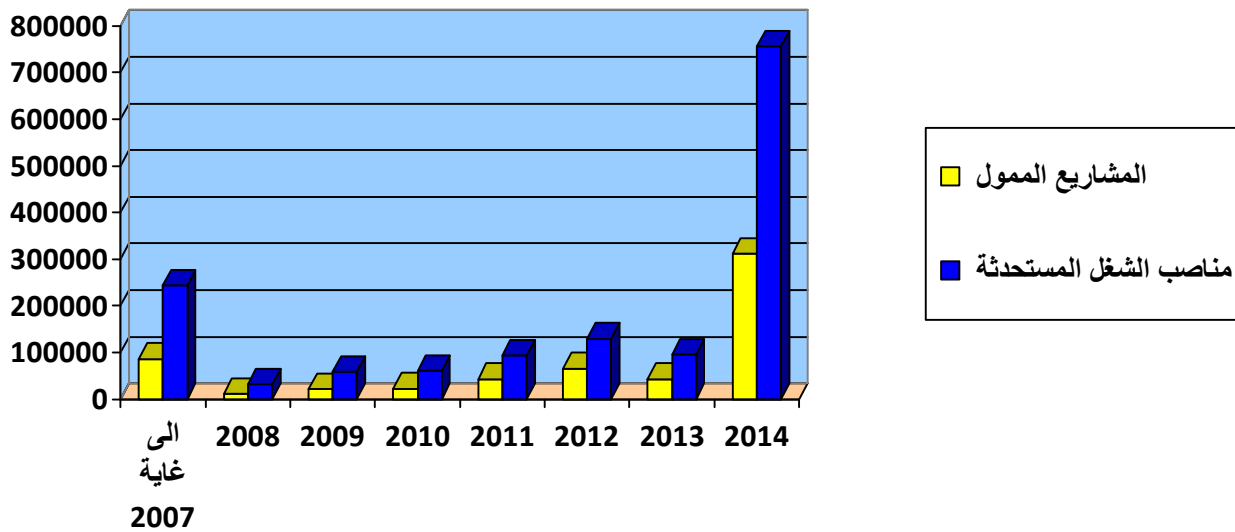
المصدر : <http://www.ansej.org.dz>

من خلال الجدول نلاحظ تطور واضح في المشاريع الممولة من سنة الى اخرى ، حيث كان مجمل المشاريع منذ انطلاق الوكالة و الى غاية 2007 يقدر ب 86380 مشروع ، سنة 2008 قدر ب 10643 مشروع ا اما سنة 2009 فنجد ان عدد المشاريع التي تم تمويلها 20848 اي ضعف ما كان سنة 2008 ، و هذا يرجع الي وعي الشباب المستثمرين بضرورة الخوض في مشاريعهم الخاصة و كذا النجاح الذي حققته الوكالة في تأهيل المستثمرين و نجاح المشروعات ، بينما نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممولة سنة 2013 و التي بلغ عددها 43039 مشروع ، مقارنة بسنة 2012 و التي حققت فيها الوكالة اكبر نسبة للمشاريع الممولة ب 65812 مشروع ، من جهة اخرى نلاحظ ان عدد مناصب الشغل تتماشى بشكل طردي مع المشاريع الممولة ، حيث نجد ان عدد المشاريع الممولة سنة 2014 بلغ 311876 مشروع ، اي اكبر نسبة منذ نشأة الوكالة كما حققت نسبة عالية من مناصب شغل قدر ب 756072 منصب شغل ،اي ان عدد مناصب الشغل تزيد كلما زاد عدد المشاريع الممولة ، و يمكن ان نرجع هذا الى اهمية المشاريع في خلق مناصب الشغل أي كلما زاد عدد المشاريع كلما كان القضاء على البطالة اسرع . ومن خلال الشكل الموالي نستعرض تطور عدد المشاريع الممولة و علاقتها مع مناصب الشغل المستحدثة .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 3 : تطور عدد المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة



المصدر : من اعدا الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 28

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان هناك ارتفاع مستمر في عدد المشاريع الممولة منذ 2007 الى غاية 2012 ، مصحوب بارتفاع متزايد في عدد مناصب الشغل المستحدثة ، كما نلاحظ ان معدل زيادة عدد مناصب العمل يفوق عدد المشاريع الممول ، و من هنا يمكننا القول ان المشروع الواحد يخلق عدد معتبر من مناصب الشغل ، و بالتالي فان النقص في عدد المشاريع يؤدي الى انخفاض في مناصب الشغل . كما نلاحظ ان عدد المشاريع الممولة سنة 2014 يمثل اكبر نسبة على غرار السنوات السابقة ، حيث سجلت الوكالة اكبر نسبة تشغيل منذ انطلاق الوكالة ، و هذا يرجع الى اهمية تأهيل الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة و التي تقلص من حجم البطالة.

الفرع الثاني : تقييم الاقبال على القروض و التمويل حسب مستوى الاستثمار

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مستويات مختلفة من الاستثمار ، و هذه المستويات محددة بمبالغ مالية محددة ، و الجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم 29 : مستويات القروض التي تقدمها الوكالة

النسبة	مستوى الاستثمار
12%	اقل من 1000.000 دج
30%	اعلى او يساوي 1000.000 دج اقل من 2000.000 دج

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

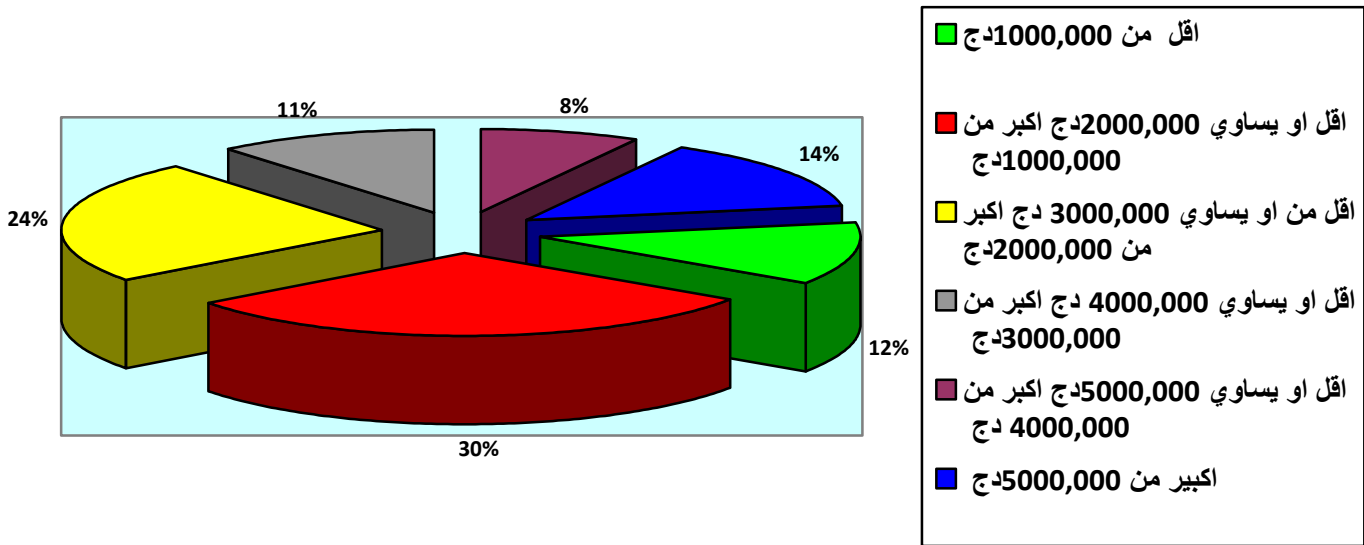
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

اعلى او يساوي 2000.000 دج اقل من 3000.000 دج	24%
اعلى اويساوي 3000.000 دج اقل من 4000.000 دج	11%
اعلى او يساوي 4000.000 دج اقل من 5000.000 دج	8%
اعلى من 5000.000 دج	14%

المصدر: <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع 10-05-2015 على الساعة 22.54

من خلال معطيات الجدول رقم 29 نلاحظ ان هناك عدة مستويات للتمويل و على حساب كل مستوى تمنح القروض بحجم معين ،فالمستوى الاول حجم القرض لا يتعدى 1000.000 دج بينما المستوى الثاني فنجد ان حجم القرض محصور بين 1000.000 دج و اقل من 2000.000 دج ، و هكذا تم توزيع حجم القروض على 7 مستويات متفاوتة الاحجام ، بحيث ان المستوى الاخير حجم القروض يتعدى 5000.000 دج ، و من خلال الشكل ادناه نستعرض نسبة الاستفادة الممنوحة للشباب حسب كل مستوى .

الشكل رقم 4: نسبة الاستفادة الممنوحة للشباب حسب مستويات الاستثمار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 29

من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ ان نسبة كبيرة من الشباب المستثمر يفضل الاستفادة من القروض المحصورة بين 2000.000 دج و اقل من 3000.000 دج حيث ان نسبة القروض المقدمة في هذا المستوى من التمويل بلغت اعلى نسبة ب 30% ، ثم نجد ان المستوى الثالث اي التي تنحصر القروض المقدمة فيه بين 3000.000 دج و اقل من 4000.000 دج يحضى باقبال من المستثمرين حيث بلغت نسبة المستفيدين في هذا المستوى 24% ، و يمكن تفسير ذلك ان نسبة الشباب المؤهل و الذي يمتلك القدرات و الشهادات للحصول

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

على قروض بهذا الحجم كبيرة نوعا ما ، بينما نجد ان مستوى القروض المحصور بين 4000.000 دج و اقل من 5000.000 دج لم تتجاوز نسبة الشباب المستفيد الـ 8 %، و ايضا نسبة القروض الاكبر من 5000.000 دج التي حققت نسبة 14% ، و يمكن ارجاع هذا الى الحجم الكبير للقروض و التي تحتاج الى مؤهلات كبيرة و ايضا ضمانات اكبر ، لذلك فأن في القروض في هذا المستوى ليست موجه لكل الشباب بل لفئة معينة تمتلك كفاءة عالية و مؤهلات لإقامة مشاريع من هذا الحجم .اما عن القروض التي تقل عن 1000.000 دج والتي بلغت نسبتها 12%، فانخفاض نسبتها يكون بسبب لا تكفي لتمويل مشاريع او اقامة مشاريع جديدة .خاصة اذا كانت موجهة لتمويل مؤسسات متوسطة الحجم او لانشاء مؤسسات مصغرة و صغيرة.

الفرع الثالث : المساهمة في تطوير المشاريع من خلال تمويلها

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل و دعم العديد من المجالات سواء الصناعة او التجارة خدمات او غيرها ، و من خلال القروض التي تقدمها وفق اساليب تمويل المختلف التي تعتمدها فانها تساهم في تطوير بعض الصناعات و انشاء مؤسسات خدمية و غيرها ، من خلال الجدول التالي نتعرف على اهم القطاعات التي شهدت تطور في ظل دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الجدول رقم 30: تطور المشاريع الممولة حسب القطاع الى غاية 2014.

المجموع	الخدمات	الصناعة و الصيانة	BTPH ¹	الحرف	الزراعة و الثروات السمكية	القطاعات	تطور المشاريع الممولة حسب القطاع
						السنوات	
86.380	51.986	6.333	4.013	13.380	10.668	الى غاية 2007	
10.634	5.759	1.247	933	1.881	814	2008	
20.848	12.163	1.685	2.078	3.455	1.467	2009	
22.641	12.819	1.542	2.794	3.264	2.222	2010	
42.832	29.797	2.118	3.672	3.559	3.686	2011	
65.812	45.993	3.301	4.375	5.438	6.705	2012	
43.039	22.234	3.333	4.347	4.900	8.225	2013	
216545	93893	22235	23856	37934	38627	2014	

¹ BTPH: قطاع الري و الاشغال العمومية و العمران

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

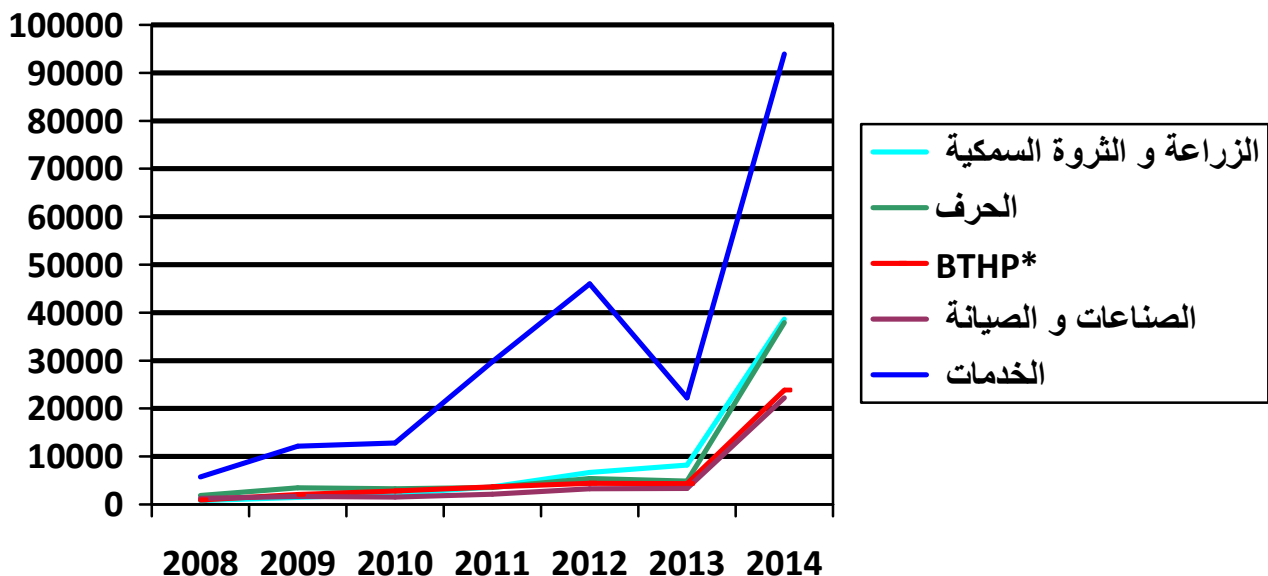
508731	274644	41794	64068	73811	72414	المجموع
--------	--------	-------	-------	-------	-------	---------

المصدر: <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع 11-05-2015 على الساعة 02.44

من خلال الجدول رقم 28 و الذي يبين تطور القطاعات المموثة من طرف الوطالة ، نجد ان هناك تطور ملحوظ في العديد من هذه القطاعات ، حيث نجد ان قطاع الزراعة و الثروات السمكية يشهد تطور مستمر ، بينما قطاع الحرف شهد نوع من الثبات خلال 2009، 2010، 2011، 2012 و ارتفع في سنة 2013 و انخفض سنة 2013 ، وهذا راجع الى عدم الاهتمام بهذا القطاع و نقص التوعية باهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، اما قطاع الصناعي فنرى ارتفاع مستمر و تطور واضح بنسب ضعيفة نوعا ما ، و السبب ان الصناعة و الصيانة تحتاج الى مؤهلات و كفاءات المستثمرين و كذا حجم قروض يكون كبير لاقامة المشاريع في مثل هذه القطاعات ، اما فيما يخص قطاع الخدمات و الذي يحقق تطور مستمر و بنسب عالية ، و هذا نتيجة الارباح في هذا القطاع و سهولة الاستثمار و الاهمية الكبيرة في الاقتصاد الوطني .

و من خلال الشكل الموالي نوضح تطور كل قطاع و تذبذب الذي شهدته مختلف القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الشكل رقم 05: تطور المشاريع حسب القطاعات الممولة خلال 2008-2014



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 30

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان جميع القطاعات تشهد ارتفاع و تطور لاسيما قطاع الخدمات ، حيث شهد هذا القطاع تطور كبير و بمعدلات تفوق التطور الذي حققته القطاعات الاخرى ، لكن نرى انخفاض في

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

معدل نمو هذا القطاع بعد سنة 2012 حيث انخفض بنسبة كبيرة سنة 2013 ، حيث نجد ان المشاريع الممولة في هذا القطاع سنة 2012 قدرت ب 45.993 مشروع بينما في السنة التي تليها سنة 2013 حيث لم تتعدى هذه المشاريع 22.234 مشروع ، اي انخفاض كبير جدا ، و يمكن ان نرجع هذا الى السياسة المتبعة من طرف الوكالة في دعم القطاعات الحيوية كالصناعة و خاصة الزراعة ، باعتبارها قطاعات منتجة حيث نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع مستمر بمعدلات متفاوتة رغم التذبذب في المشاريع الممولة في القطاعات الاخرى .

يمكننا ايضا القول ان النشاط الحرفي او التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع يشهد انخفاض حيث نجد ان المنحنى يميل الى الثبات في ثلاث سنوات متتالية و ينخفض في السنة الاخيرة سنة 2013 ، على عكس قطاع الصناعة و الصيانة فرغم النمو المتواضع لهذا القطاع الحيوي ، الا انه لم يشهد تذبذب او انخفاض و هذا يعود على الاهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها الا وهي دعم القطاعات المنتجة و الصناعية نظرا لأهميتها البالغة في الاقتصاد الوطني . بينما نجد ان جميع القطاعات تشهد ارتفاع في سنة 2014 و بشكل واضح ، و هذا يرجع الى سياسة دعم الانشطة المنتجة و تحفيز الشباب على الاستثمار و انشاء المشاريع .

الفرع الرابع : المساهمة في التطور عن طريق انواع مختلفة من التمويل

تساهم الوكالة الوطنية في تمويل و دعم انشاء المشاريع و المؤسسات في مختلف المجالات ، وتعتمد في تمويلها على عدة اساليب و طرق لتسهيل عملية استفادة الشباب الراغبين في انشاء مشاريعهم الخاصة ، و لهذا فان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بالتعاون مع اطراف اخرى كالبنوك تشكل انماط تمويلية مختلفة الاشكال و الشروط ، و هذا ما يجعل المستفيد يختار الطريقة الانسب للتمويل او الدعم الذي يطلبه ، و من خلال الجدول الموالي نستعرض التطور عن طريق نوع التمويل المتاح .

الجدول رقم 31: التطور عن طريق نوع التمويل

نوع التمويل	الى غاية 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
المختلط	7208	1248	1695	1000	1110	837	623	980	14701
الثلاثي	79172	9386	19153	21641	41722	64975	42416	115864	386329

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

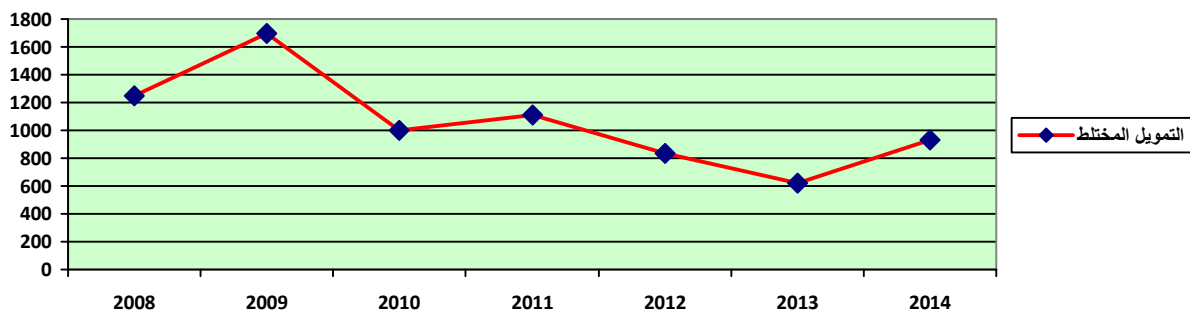
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

401030	116844	43039	65832	42832	22641	20848	10634	86380	اجمالي
--------	--------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------

المصدر : <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع 11-05-2015 على الساعة 17.38

من خلال الجدول من خلال الجدول نلاحظ ان هناك نمطين مختلفين من التمويل ، التمويل المختلط و التمويل الثلاثي ، و من خلال معطيات الجدول نجد ان هناك اختلاف كبير بين نمط التمويل المختلط و نمط التمويل الثلاثي ، حيث اجن ان نمط التمويل المختلط سنة 2008 حقق نسبة استعادة قدرت ب 1248، و ارتفع بعد ذلك ليصل الى 1695 سنة 2009 ثم عاود الانخفاض سنة 2010 ، اي ان التمويل في هذا النمط متذبذب صعودا و نزولا ، بينما نجد ان نمط التمويل الثلاثي حقق ارتفاع مستمر ثم انخفاض في سنة 2013 ، اما سنة 2014 فقد شهدت زيادة في معدل التمويل المختلط وارتفاع بنسبة اكبر في التمويل الثلاثي و هذا يرجع الى ما يقدمه التمويل الثلاثي من امتيازات و مبالغ على عكس التمويل المختلط ، من خلال الشكل ادناه نوضح اكثر نمط التمويل المختلط .

الشكل رقم 06: تطور نمط التمويل المختلط



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 31.

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ ان المنحى الذي يمثل التمويل المختلط ، قد ارتفع السنة الاولى ثم باشر بالانخفاض بعد ذلك ، رغم ان حقق ارتفاع نسبي سنة 2011 و يمكن ان نرجع هذا الانخفاض الى توجه الشباب المستفيد الى طلب التمويل الثلاثي اكثر و هذه بسبب الامتيازات الجبائية الممنوحة و التي تناسب اصحاب المشاريع ، ام التمويل المختلط فينتبين انه لا يحضى بالقبول العام الصيغة المتبعة في هذا التمويل و

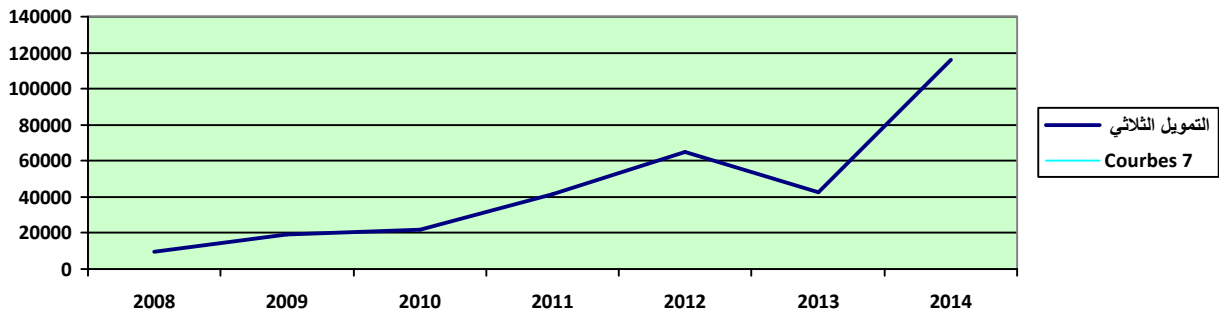
الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الإعانات التي يقدمها وكذا الامتيازات قد لا تكون كافية للمستفيدين من أجل إنشاء مشاريعهم و مخططاتهم من أجل الاستثمار .

و من خلال الشكل الموالي نوضح تطور التمويل الثلاثي خلال 2008-2014

الشكل رقم 07 : تطور التمويل الثلاثي للوكالة



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 31

من خلال المنحى يتبين لنا الأهمية الكبيرة للتمويل الثلاثي الذي تقدمه الوكالة ، نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر في نسبة التمويل الثلاثي خلال 2008 الى 2012 بمعدلات مرتفعة نسبيا ، ثم ينخفض سنة 2013 ، و يعود ليسجل ارتفاع كبير جدا سنة 2014 ، اما بالنسبة لارتفاع معدلات التمويل الثلاثي فالسبب هو الامتيازات الممنوحة في ضل هذا التمويل الذي يتدخل فيه البنك كطرف ثالث ، و ذلك ما ادى بالشباب المستفيدين اللجوء الى هذا النوع من التمويل كونه يحقق نوع من الشروط التي تلائم انشاء المشاريع و التسهيلات المناسبة التي يمنحها هذه النمط من التمويل .

الفرع الخامس : تطور المشاريع الممولة حسب الجنس (رجال - نساء)

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التمويل و المساعدة و الدعم المالي و الفني كالتكوين و تحفيز و كذا ترشيد الشباب و المستثمرين و مختلف شرائح المجتمع سواء رجال او نساء ، اي ان الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا يقتصر على جنس محدد ، و من خلال الجدول الموالي نوضح عدد المساعدات و المشاريع الممولة و الخاصة بكل جنس من رجال و نساء منذ انطلاق عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الى غاية 2014 حيث نرصد تطور المشاريع الممولة حسب الجنس .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الجدول رقم 32 : تطور المشاريع الممولة حسب الجنس

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الى غاية 2007	
543717	280860	39513	61335	39881	20430	18352	9132	74214	رجال
60345	31016	3526	4477	2951	2211	2496	1502	12166	نساء
604062	311876	43039	65812	42832	22641	20848	10634	863380	المجموع

المصدر : <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع 11-05-2015 على الساعة 22.18

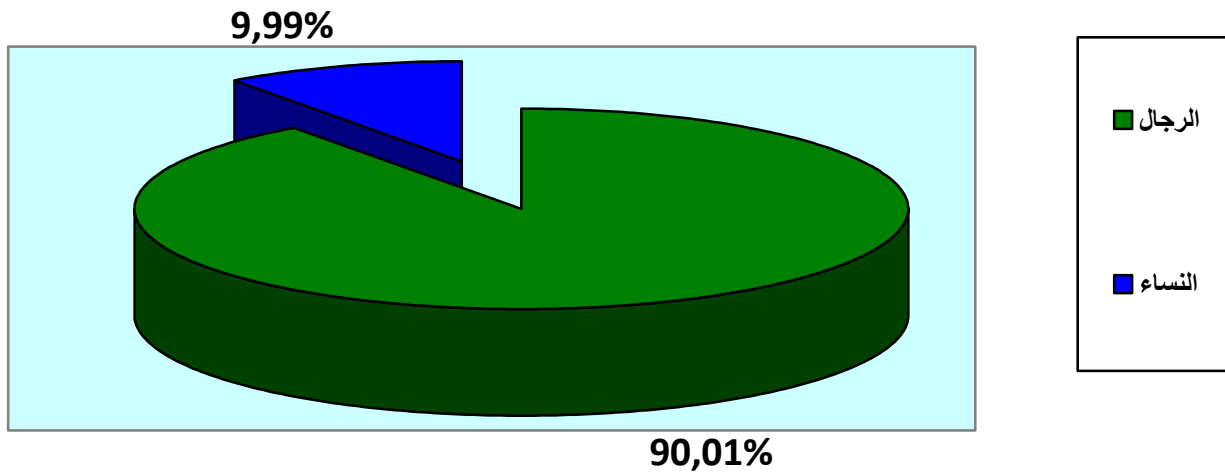
من خلال معطيات الجدول رقم 30 الذي يوضح المشاريع الممنوحة للرجال و المشاريع الممنوحة للنساء، الى غاية 2013 ، و من خلال الجدول نلاحظ ان المشاريع الممنوحة للرجال في زيادة مستمرة من 2008 و الى غاية 2012 ، ثم نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع الممنوحة للرجال سنة 2013 حيث قدر عدد المشاريع سنة 2012 ب 61335 مشروع ن بينما في سنة 2013 انخفض عدد المشاريع الممولة الى 39513 مشروع بينما هناك تذبذب في المشاريع الممنوحة للنساء ، حيث كان بلغ المشاريع سنة 2008 ما يقارب 1502 مشروع ، و ارتفع سنة 2009 الى 2496 مشروع ، ثم انخفض سنة 2010 الى 2211 مشروع بينما نجده سنة 2013 نسبة الاستفادة بلغت 3526 مشروع ، بينما سنة 2014 و التي تضاعفت فيها نسبة الاستفادة لكنتا الجنسين حيث قدرت عدد المشاريع الممنوحة للرجال ب 280860 اما بالنسبة للنساء فقدرت الاستفادة ب 31016 و هي نسبة لاياس بها مقارنة بالسنوات الاخيرة ، و هذا التغير المستمر في عدد المشاريع يرجع الى موارد الوكالة كل سنة و ايضا السياسة التمويلية المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

كما نلاحظ ان العدد الاجمالي للقروض الممنوحة للرجال تفوق العدد الاجمالي من القروض الممنوحة للنساء حيث بلغ مجمل المشاريع المقدمة للرجال ب 543717 مشروع بينما لم يتعدى عدد المشاريع المقدمة للنساء 60345 مشروع ، و هذا ما سنعرضه من خلال الشكل الموالي .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 08 : نسبة الاستفادة من المشاريع حسب الجنس



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 30

من خلال الشكل رقم 08 نلاحظ ان نسبة الرجال المستفيدين من المشاريع قدر ب 90.01% من اجمالي المشاريع الممنوحة ، اما نسبة النساء فلم تتعدى نسبة 09.99 % و من هنا يمكن القول ان القوة الاستثمارية للجنس الذكري يتفوق و بنسب كبيرة ، و هذا يرجع الى طبيعة المشاريع التي تمويلها و الوكالة و التي في غالبيتها تكون مشاريع استثمارية كبيرة تفوق مؤهلات المرأة و كذا القدرة على تسيير المؤسسات و المشاريع الاخرى كالزراعة و الصناعة و الاشغال العمومية وغيرها من المشاريع التي تفوق قدرة النساء على ادارتها .

الفرع السادس : هيكل التمويل في اطار عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على صيغ دعم و تمويل مختلفة ، وكل صيغة تمويل تختلف من حيث الاطراف المشاركة في عملية التمويل و كذا الشروط و الامتيازات التي تتميز بها كل صيغة تمويل ، من بين طرق التمويل التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في منح القروض نجد طريقة التمويل الثلاثي ، حيث يختلف هذا النمط من التمويل كونه يتم بين ثلاث اطراف الوكالة و المستفيد و البنك ، و تعتمد هذه الطريقة على ما يقدمه كل طرف من مساهمة في المشروع ، بحيث ان البنك و في اطار دعمه للمشاريع الاستثمارية التي تقدمها الوكالة يساهم ب 70% من اجمالي قيمة المشروع ، بينما تساهم الوكالة بنسبة 29% من التكلفة الاجمالية للمشروع و لا تقتصر مساهمة الفرد الا على 1 % ، و يعتبر هذا احد نمودج ، لان صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة مرة بالعديد من الاصلاحات .

من خلال الجدول التالي سنقوم بعرض المبالغ الاجمالية التي ساهم بها كل من البنك و الوكالة و كذا المساهمات الشخصية للمستفيدين في ضل دعم الوكالة ، و هذه المبالغ هي الحصيلة منذ انشاء الوكالة و الى غاية 2014 .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الجدول رقم 33: هيكل التمويل

الى غاية 2007	ديون البنك	112.686.931.320,49
	مساهمة الوكالة	34.842.980.910,57
	المساهمة الشخصية	29.751.846.093,65
2008	ديون البنك	19.134.804.155,43
	مساهمة الوكالة	6.462.990.797,92
	المساهمة الشخصية	5.065.195.124,96
2009	ديون البنك	40.540.434.294,05
	مساهمة الوكالة	13.222.123.185,53
	المساهمة الشخصية	9.184.445.097,23
2010	ديون البنك	47.201.005.646,84
	مساهمة الوكالة	15.088.399.271,14
	المساهمة الشخصية	7.531.931.060,60
2011	ديون البنك	93.847.129.052,70
	مساهمة الوكالة	38.840.678.926,70
	المساهمة الشخصية	4.597.884.704,89
2012	ديون البنك	146.750.076.727,20
	مساهمة الوكالة	61.880.447.532,34
	المساهمة الشخصية	5.111.207.092,47
2013	ديون البنك	108.317.399.967,84
	مساهمة الوكالة	46.152.250.896,61
	المساهمة الشخصية	3.549.743.518,18
2014	ديون البنك	126.454.842.769 ,62
	مساهمة الوكالة	78.558.968.231 ,54
	المساهمة الشخصية	8.635.235.958 ,85

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

مجموع ديون البنك		694.932.623.933 ,52
مجموع مساهمة الوكالة		295.048.839.751 ,74
مجموع المساهمات الشخصية		73.427.488.676,41

المصدر : <http://www.ansej.org.dz> تاريخ الاطلاع 12-05-2015 على الساعة 03.05

من خلال معطيات الجدول اعلاه و الذي يمثل مساهمة كل من البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المشاريع مع مساهمة رمزية للمستفيدين في ضل دعم الوكالة ، و من خلال المبالغ تتضح الاهمية البالغة لمساهمة البنوك في عملية التمويل حيث ان البنك يسهم ب 70 % من حجم الاستثمار بينما مساهمة الوكالة فتقدر ب 29 % من حجم المشروع ام مساهمة الشباب فهي 1% فقط ، و لهذا تتضح ضامة المبالغ المقدمة من طرف البنوك و من خلال الجدول الموالي نوضح نسب مشاركة كل طرف في عملية التمويل .

الجدول رقم 34: نسبة المساهمة في المشاريع من طرف البنك و الوكالة و المستثمر

الوحدة : الدينار الجزائري

النسب	المبالغ	اطراف هيكل التمويل
66.89%	694.932.623.933 ,52	اجمالي مساهمة البنك
25.49%	295.048.839.751 ,74	اجمالي مساهمة الوكالة
7.62%	73.427.488.676,41	اجمالي المساهمة الشخصية
100%	1.063.408.952.360,65	المجموع

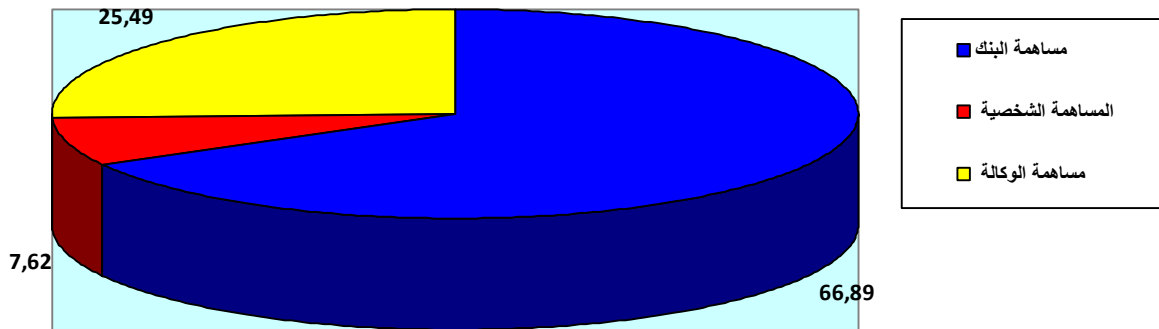
المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 33

من خلال معطيات الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة البنك تقدر ب 66.89 % من حجم اجمالي المبالغ ، و هذا يدل على اهمية مشاركة البنك في المشاريع الممولة من طرف الوكالة ، بالإضافة الى الامتيازات الممنوحة في ضل مشاركة البنك في عملية التمويل ن كما ان مساهمة الوكالة قدرت ب 25.49 %، في ضل التمويل الثلاثي بينما نسبة المساهمة الشخصية فلم تتعدى 7.62 % و من هنا يمكن القول ان البنك يتحمل اكبر من نصف اجمالي حجم المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية . كما يتبين في الشكل التالي :

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 09: نسبة المساهمة في المشاريع من طرف البنك و الوكالة و المستثمر



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 34

من خلال الشكل اعلاه و الذي يمثل نسبة المساهمة في المشاريع من طرف البنك و الوكالة و المستثمر نلاحظ ان نسبة مساهمة البنك في المشاريع كبيرة حيث تقدر ب 66.89% من مجمل القروض الممنوحة اما نسبة المساهمة الوكالة فلم تتعدى 25.49% من مجمل القروض الممنوحة ، و اخيرا نسبة المساهمة الشخصية في المشاريع فلم تتعدى 7.62% ، و من هنا يمكننا القول ان مساهمة البنك في المشاريع تعتبر فعالة و تلعب الدور الكبير في دعم المشاريع و تمويلها اما مساهمة الوكالة فهي فعالة باعتبارها الوسيط بين المستثمرين و البنك و كذلك المساهمة في المشاريع.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نظرا لضعف الاستثمار المحلي و كذا ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر و في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي و من اجل الدفع بعجلة الاقتصاد نحو التقدم و التطور ، كان لابد على الدولة الجزائرية من استحداث هيئة و طنية خاصة بتقديم التمويل المتناهي الصغر لفائدة الشباب الراغبين في بداية حياتهم العملية او دعم نشاطاتهم و تمويل مشاريعهم المختلفة ، فكان انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كهيئة مختصة في تقديم و منح انماط مختلفة من التمويل المصغر و المتناهي الصغر للشباب .

المطلب الاول : تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الاول : التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " طبقا لاحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 و المتعلق بجهاز القرض المصغر ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تدعى في صلب النص " الوكالة " .¹

توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ، و يتولي الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لاحكام هذا المرسوم². تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي³. يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر و يمكن نقله الى اي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ، و تحدث الوكالة فروعاً الى المستوى المحلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي⁴.

الفرع الثاني : مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقيام بالمهام التالية:⁵

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ،
- تدعيم المستفيدين و تقديم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ انشطتهم ،
- تمنح فروض بدون فائدة ،

¹ المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 هـ الموافق 22 يناير سنة 2004 ، الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الاساسي ، العدد 06 ، ص، 8.

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ، 8.

³ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ، 8.

⁴ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ، 8.

⁵ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ، ص، 9.8.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- تبلغ المستفيدين اصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التي تمنح لهم ،
- تضمن متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .
- و بهذه الصفة ، تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي :
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الانشطة و المستفيدين من الجهاز ،
- تقدم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي للمشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها ،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة او مؤسسة منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الاعلام ، و التحسيس و مرافقة المستفيدين في ايطار انجاز نشاطاتهم ، و ذلك لحساب الوكالة .
- و يمكن للوكالة من اجل الاضطلاع بمهامها على احسن وجه ان تقوم بما يلي :
- تستعين باي شخص معنوي او طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على انجاز مهامها ،
- تكلف مكاتب دراسات متخصصة بانجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات و الدراسات مونوغرافية محلية و جهوية ،
- تنفذ كل تدبير من شأنه ان يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق اهداف جهاز القرض المصغر و استعمالها و فقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .

الفرع الثالث : اهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر¹

يهدف جهاز القرض المصغر بصفة عامة الى :

- **الهدف السياسي** : البحث عن الاستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الارياف للعودة الى اراضيهم .
- **الهدف الاقتصادي** : و يتم ذلك بانشاء نشاطات مختلفة و تحسين المستوى المعيشي عن طريق رفع و زيادة الدخل الفردي من اجل زيادة ثروات البلاد .
- **الهدف الاجتماعي** : تحسين الدخول و ظروف الحيات للفيئات الضعيفة و خاصة ذوي الدخل المحدود كما تهدف الى دمج مختلف فئات المجتمع في النشاط الاقتصادي و القضاء على الآفات الاجتماعية .

¹د. سليمان ناصر ، ا. عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة ، مرجع سابق ، ص، 4.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تزود الوكالة بمجلس توجيهي و لجنة للمراقبة و يديرها مدير عام¹، يقترح المجلس التوجيهي تنظيم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل الذي يعرضه على رئيس الحكومة².

الفرع الاول : مجلس التوجيه

يتكون مجلس التوجيه من الاعضاء الآتيين :

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل ،
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية ،
- ممثل الوزير المكلف بالمالية ،
- ممثل الوزير المكلف بالاسر و قضايا المرأة ،
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية ،
- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء ،
- ممثل جمعية البنوك و المؤسسات المالية ،
- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة ،
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري و تربية المائيات ،
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف ،
- ممثل الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ،
- ثلاث (3) ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة ،

يتولى المدير العام للوكالة امانة مجلس التوجيه

يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها فيما يأتي³ :

- برنامج نشاط الوكالة ،
- نفقات سير الوكالة و تجهيزها ،
- تنظيم الوكالة و نظامها الداخليين ،
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة ، القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة ،
- انشاء فروع محلية للوكالة ،
- قبول الهبات و الوصايا و الاعانات ،

¹ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 9.
² المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 9.
³ المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 9.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

نلاحظ ان مجلس التوجيه يتكون من اعضاء يمثلون مختلف الهيئات المالية و الغير مالية ، و كذا ممثلو بعض الوزارات ، يمكننا تفسير هذا ان عمل الوكالة لا يقتصر على تمويل مجال معين او قطاع دون آخر ، و طبيعة عمل الوكالة كهيئة للدعم و التمويل الذي تقدم للشباب خاصة في مجال الصناعات التقليدية ، يحتم عليها انشاء علاقات مع مختلف الهيئات و صناديق الضمان و كذا البنوك .

الفرع الثاني : المدير العام : يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل و تنهى مهامه بالاشكال نفسها،تصنف وظيفه المدير العام للوكالة استنادا الى الوظيفة العليا للدولة المكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة .¹

مهام المدير العام للوكالة²:

- يتولى تمثيل الوكالة ازاء الغير و يمكنه ان يوقع كل العقود الملزمة للوكالة ،
- ينفذ مداورات مجلس التوجيه و يتولى متابعة تنفيذها ،
- يسهر على انجاز الاهداف المسندة للوكالة ،
- يعد ميزانية الوكالة و برنامج نشاطها و يقترحها على مجلس التوجيه ،
- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بالحصائل و حسابات النتائج و يرسله الى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه ،
- يامر بصرف نفقات الوكالة ،
- يبرم كل صفقة و عقد و اتفاقية و اتفاق في اطار التنظيم المعمول به ،
- يمثل الوكالة امام العدالة و في كل اعمال الحيات المدنية .

الفرع الثالث : لجنة المراقبة

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث (3) اعضاء يعينهم مجلس التوجيه ، و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن اعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها³.

مهام لجنة المراقبة :⁴

تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه ، و تجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاث (3) اشهر و عند الاقتضاء بطلب من المدير العام او عضوين اثنين من اعضائها .

¹ المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 10.

² المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 11.

³ المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 11.

⁴ المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 11.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تبدى رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ و التقييم التي يعدها المدير العام ، و تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها و توصياتها عن البيانات التقديرية لايرادات الوكالة و نفقاتها و برنامج نشاطها و كذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام .

تقوم بكل مراقبة او تدقيق للحسابات عن استعمال اموال الوكالة و تشرف عليهما الى نهايتهما بمبادرة منها او بناء عن قرار مجلس التوجيه .

الفرع الرابع : احكام المالية (موارد الوكالة و نفقاتها)

تتكون موارد الوكالة مما يأتي ¹:

- حصائل الودائع المالية المحتملة ،
- الهبات و الوصايا و الاعانات ،
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية ،
- كل الحصائل المختلطة المرتبطة بأنشطتها .

تتكون نفقات الوكالة مما يأتي ² :

- نفقات التثبيت ،
 - نفقات التسيير و الصيانة ،
 - النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها ،
- تحدد نفقات التسيير ب 8% من المبلغ الاجمالي للبرامج ، كحد اقصى بعد انتهاء مرحلة انجاز الوكالة ، و التي لا يمكن ان تتعدى سنة واحدة.

و من اجل دعم عمل الوكالة تم انشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة ، و تسهила لمهامها وعملها .

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ³ ، و تتلخص مهامه فيما يلي: ⁴

- يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق ،
- تغطية الاخطار بنسبة 85% من الاصول المستحقة التي يضمنها ،

¹ المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 11.

² المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سابق ،ص، 11.

³ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-04 ، المؤرخ في 22 يناير سنة 2004 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، يتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الاساسي ، ص، 14.

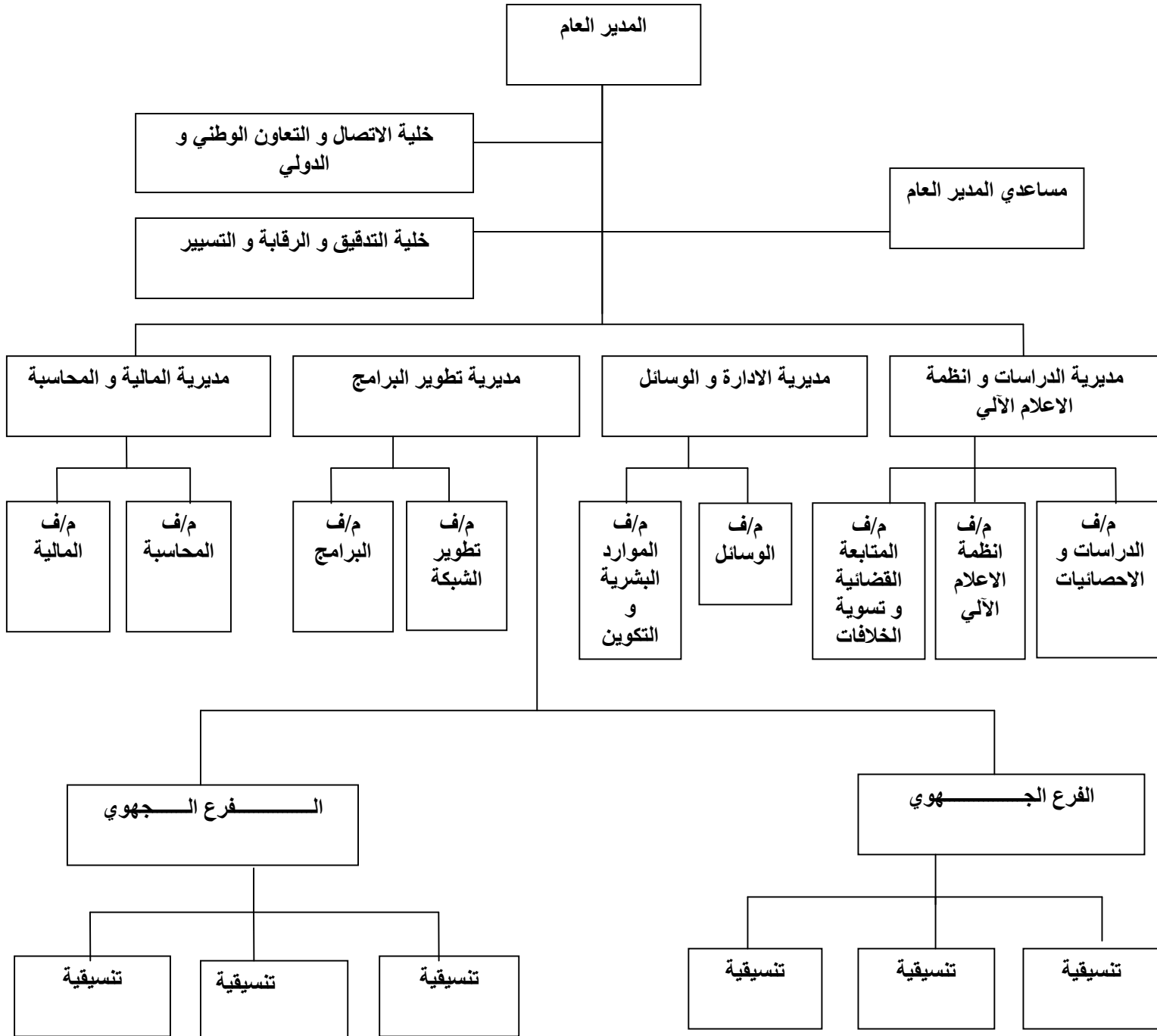
⁴ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 16-04 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرجع السابق ،ص، 14.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- يحل الصندوق ، في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا ، عند الاحتمال ، للاستحقاقات و في حدود تغطية الخطر .

الشكل رقم 10: هيكل تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: <http://www.angem.dz>

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها الوكالة و شروط الاستفادة منها

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة انواع من الخدمات و للاستفادة من هذه الخدمات يجب توفر شروط معينة في الشاب او المستفيد و ذلك حتى يستطيع الاستفادة من الخدمات .

الفرع الاول : انماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل

انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين المواد الاولية (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز مائة الف دينار جزائري 100.000 دج ، وقد تصل الى مئتي و خمسين الف دينار جزائري 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) الى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع احدى البنوك .
تسمح كل صفة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الانشطة و جلب اهتمام فئة من المجتمع .¹

الجدول رقم 35: صيغ و نماط التمويل التي تقدمها للوكالة ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100.000 دج	جميع الانصاف) شراء المواد الاولية (0%	-	100%	-
لا يتجاوز 1000.000 دج	جميع الانصاف	1%	70%	29%	5 % مناطق خاصة) الجنوبية و المرتفعات (
	جميع الانصاف	1%	70%	29%	20 % مناطق اخرى

المصدر : <http://www.angem.dz> (الملحق رقم 4)

يمكننا تلخيص صيغ التمويل فيما يلي :²

- التمويل الثنائي : مقترض و ANGEM : قرض بقيمة 100.000 دج بدون فائدة و الذي قيمته الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، ممنوحة للمقترض لشراء المواد الاولية ، و يتم تسديدها في المدة ما بين 24 الى 36 شهرا .

- التمويل الثلاثي : بنك و مقترض و ANGEM : قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 دج من اجل

اقتناء عتاد صغير و مادة اولية لازمة لانشاء مؤسسة و يتم تسديده على مدى 12 الى 60 شهرا (من سنة الى 5 سنوات) .

- القرض البنكي 70% ،

- القرض بدون فوائد 29% ،

¹ معلومات افادنا بها مدير الفرع ANGEM- بسكرة .

² <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع 2015-05-08 على الساعة 15.23 .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- المساهمة الشخصية 1 % ،

- تخفيض على الفوائد من 5 الى 20 % من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات .

الفرع الثاني : التعديلات المتعلقة بصيغ التمويل في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ابتداء من 22 فيفري 2011 اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقضي بتمكين اجهزة دعم انشاء النشاطات ، و يتعلق الامر بمجموعة من التعديلات المقترحة ، تخص صيغ التمويل في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و شملت التعديلات النقاط التالية :

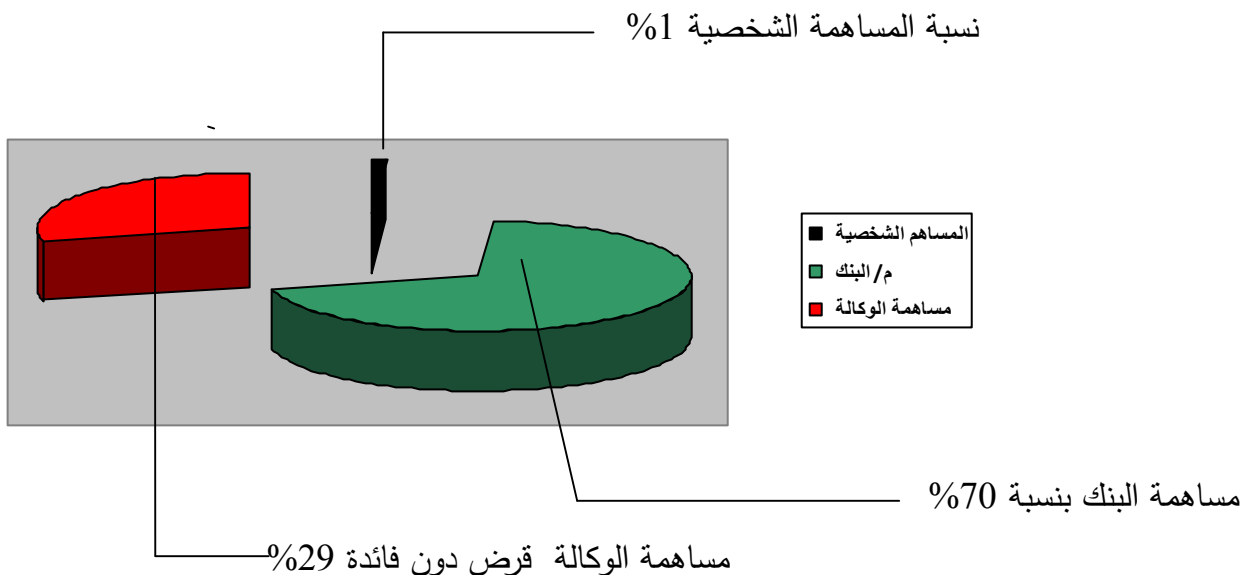
- رفع قيمة القروض بدون فوائد المخصصة لاقتناء المواد الاولية من 30.000 دج الى 100.000 دج ، و الغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب 10% حيث اصبحت الوكالة تتكفل ب 100% من قيمة المشروع ،

- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء ادوات صغيرة ، و كذا المادة الاولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج الى 1000.000 دج في اطار التمويل الثلاثي ،

- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر الى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي - رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي الى 95 % في المناطق الخاصة ، و الجنوب ، و الهضاب العليا ،

- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة الى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الادوات البسيطة و المواد الاولية الى 29% من تكلفة النشاط .

الشكل رقم 11 : صيغة التمويل الثلاثي



الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفرع الثالث :شروط الاستفادة من قرض مصغر :¹

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول او امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة
- اثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه
- عدم الاستفادة من مساعدات اخرى لانشاء نشاطات
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب 1% من الكلفة الاجمالية للمشروع
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5 % من القرض البنكي)
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني :

1- القرض للبنك

2- السلفة بدون فوائد للوكالة

الفرع الرابع : الفوائد و المساعدات الممنوحة لكم :²

- التكوين
- الدعم و النصائح و المرافقة في اطار انجاز نشاطاتكم
- ضمان القرض البنكي و تخفيض نسبة فوائده
- منح سلفة بدون فائدة بنسبة 29 % من الكلفة الاجمالية للمشروع
- الامتيازات الجبائية
- الاستفادة من فترة تأجيل لتسديد القرض البنكي :
- 1- ثلاث سنوات بالنسبة لتسديد القرض البنكي
- 2- سنة واحدة من اجل دفع الفوائد

البرامج التي تعتمدا الوكالة

- سلفة بدون فوائد لشراء المواد الاولية بقيمة 100.000 دج
- و قد تصل قيمة هذه السلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب
- تمويل ثلاثي (الوكالة - المقاول - البنك) قرض لا تتعدى قيمته 1000.000 دج

¹ منشورات داخلية لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (الملحق رقم 5)

² <http://www.angem.dz>

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفئات السكانية المستهدفة

- شخص من اي صنف ذو مهارة مهنية و يرغب في تطوير نشاط من خلال شراء المواد الاولية
 - شخص من اي صنف ذو مهارة مهنية و يرغب في تطوير نشاطه من خلال شراء معدات صغيرة او مواد اولية للانطلاق في النشاط
 - اي شخص ذو مهارة مهنية و يرغب في تطوير نشاط من خلال شراء معدات صغيرة و مواد اولية للانطلاق في النشاط
- الانشطة الممولة من طرف الوكالة :¹
- الصناعات الغذائية : صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس ، الخبز ، حلويات عصرية و تقليدية ، صناعة الشوكلاطة ، تحميص و طحن القهوة ، تعليب السمك ، تحميص و تغليف الفول السوداني .
 - الالبسة : الالبسة الجاهزة ، خياطة الملابس ، نسج الملابس ، الحياكة ، صنع الاغطية المنزلية (عدة سرير ، المطبخ ، المفروشات) .
 - الصناعة الجلدية : الاحذية التقليدية ، الالبسة .
 - الصناعات الخشبية : الاثاث ، منتجات خشبية ، صناعة السلال ، الصناعة المعدنية ، صناعة الاقفال ، الحدادة ،
 - تربية الماشية : تسمين الابقار ، الاغنام ، الماعز ، انتج اللحوم و الحليب ، تربية الدواجن و الارانب و النحل ،
 - فلاحه الارض : انتاج البذور ، الفواكه و الخضار (التجفيف و التخزين) ، مشتملة الزهور و نباتات الزينة ،
 - الصناعات التقليدية : النسيج و الزرابي التقليدية ، خياطة الملابس التقليدية ، الطرز التقليدي ، الرسم على الحرير و القטיפه و الزجاج ، ادوات الزينة ، الفخار ، المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب،
 - الخدمات : الاعلام الآلي ، الحلاقة و التجميل ، الاكل السريع ، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات ،
 - الصحة : عيادة طبية عامة او متخصصة ، طب اسنان ،

¹د. سليمان ناصر ، ا. عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة ، مرجع سابق ،ص، 9.

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

- المباني و الاشغال العمومية : اشغال البناء ، اعمال متعلقة بالمباني : الكهرباء ، الدهان ، السباكة و النجارة ، صناعة حجر البناء .

المطلب الرابع : تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بدايتها 2004 و حتى سنة 2014 تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى جلب اكبر عدد ممكن من العملاء و ادماجهم ضمن الفئات العمالية لمساعدتهم في استكمال نشاطهم او انشاء مشاريع صغيرة ، و ذلك بعدما عرف الاقتصاد الجزائري نسب عالية من البطالة ، لذا فالقروض الممنوحة من طرف الوكالة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية .

من خلال الجدول الموالي سنعرض القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ انشاء الوكالة الى غاية 2014/12/31 .

الجدول رقم 36 : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعات الصغيرة	البناء و الاشغال العمومية	الخدمات	الصناعات التقليدية	تجارة	الصيد البحري	المجموع
عدد القروض الممنوحة	101767	258422	57263	142007	118410	1407	577	679853
النسبة (%)	14.97 %	38.01 %	8.42 %	20.89 %	17.42 %	0.21 %	0.08 %	100 %

المصدر : <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع 09-05-2015 على الساعة 02.20

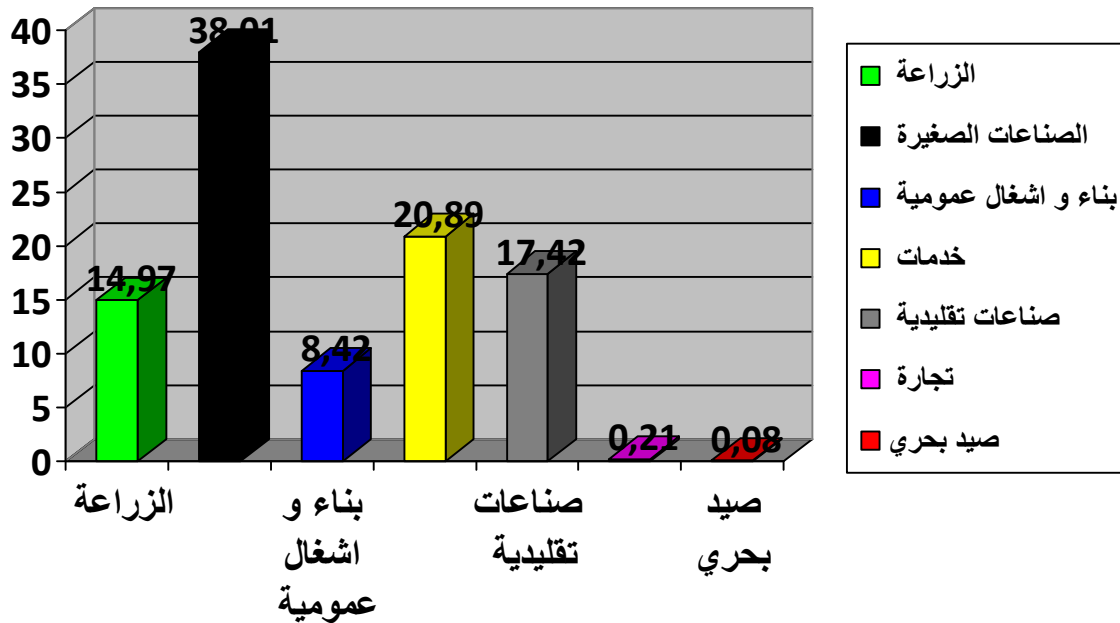
نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان القروض تتوزع بنسب متفاوتة على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ان قطاع الصناعات الصغيرة يستحوذ على اكبر نسبة من القروض الممنوحة بنسبة 38.01% من مجمل القروض ، و هذا يبين لنا دور الوكالة في تمويل المشاريع الصغيرة ، بينما بلغت نسبة قطاع الخدمات 20.89 % اي 142007 قرض ن يحتل المرتبة الثانية ، حيث يحظى هذين القطاعين باهتمام الشباب المستثمر اكثر من القطاعات الاخرى ، ذلك انها قطاعات تحظى بتشجيع عام من مختلف الاجهزة و الهيئات و سهولة انشاء مؤسسة و انها قطاعات مربحة ايضا ، في حين نلاحظ ان قطاع الزراعة و التجارة و الصيد البحري و بالنظر الى اهميتها الكبيرة الا انها لم تحظى باهتمام الشباب المستثمر و يمكن ان نرجع هذا الى

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

المبالغ الممنوحة اي صغر حجم القرض و ايضا نقص توعية و توجيه الى الشباب المستثمر ، وقلت الايطارات و التكوين و الخبرة في هذه القطاعات خاصة القطاع الزراعي و التجاري .

الشكل رقم 12: نسب استحواذ كل قطاع من القروض الممنوحة



المصدر : من اعدا الطالب اعتمادا على الجدول رقم 36

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اثر بالغ و واضح على الصناعات الصغيرة ، بحيث نلاحظ ان هذا القطاع استحوذ على اكبر نسبة من القروض الممنوحة بنسبة 38.01%، و يمكن ان نرجع ذلك الى الدعم و التمويل و التشجيع المتواصل لهذا القطاع ، بينما نجد ان قطاع الصيد البحري و الزراعة لم يحققا ادنى النسب المطلوبة نظرا الى صعوبة الاستثمار في مثل هذه القطاعات و كذا نقص التوعية و الارشادات بأهمية مثل هذه الانشطة في الاقتصاد الوطني ، اما قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.42% و قطاع الخدمات بنسبة 20.89% فقد حققت نسب لا بأس بها ، و السبب ان القروض الممنوحة و رغم صغر حجمها الا تشكل دعما كبير لهذه القطاعات ، لسهولة الاستثمار فيها و للارباح الكبيرة لها . في الاخير نجد ان قطاع البناء و الاشغال العمومية و بنسبة 8.42 لم سيتحوذ على نسبة الكافية رغم ان القروض الصغيرة اناسب هذه الانشطة ، و هذه يرجع الى نقص المهارة و الوعي عند الشباب المستثمر باهمية هذا النشاط .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفرع الثاني : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة اشكال من لتمويل ، فهي تقدم قروض متناهية الصغر لا تتجاوز 100.000 كما تقدم قروض صغيرة اكبر منها في حدود 1000.000 لفئات مختلفة و لمختلف النشاطات و من خلال الجدول التالي ، نستعرض توزيع القروض اي عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الاولية اي التي لا يتجاوز حجمها 100.000 دج و القروض الممنوحة لإنشاء مشروع والتي تصل الى 1000.000 دج بدون فوائد .

الجدول رقم 37: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

الوحدة : الدينار الجزائري

عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسب حسب البرامج	عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
934082	%91.60	622721	عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الاولية
85699	%8.40	57132	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع
1019781	%100.00	679853	مجموع

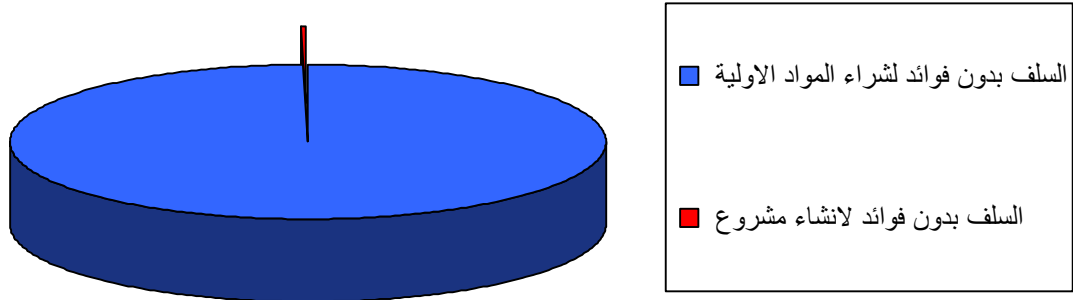
المصدر : <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع 09-05-2015 على الساعة 23.25

من خلال معطيات الجدول نجد ان توجه الشباب او المستثمرين الى القروض الصغيرة المخصصة لشراء المواد الاولية و التي لا تتجاوز 100.000 دج اكبر بكثير ، من طالبي القروض لانشاء مشاريع و التي هي في حدود 1000.000 دج ، رغم التحفيزات المختلفة و المتعلقة بمختلف انماط التمويل ، كون القروض دون فوائد ، و من خلال الشكل ادناه سنبين نسبة كل نمط .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 13 : نسبة القروض الممنوحة وفق نمط التمويل



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 37

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة كبيرة من الشباب و طالبي القرض المصغر يفضلون القروض التي في الاغلب لا تتجاوز 100.000 دج حيث بلغت النسبة 91.60 % وهي نسبة كبيرة جدا ، بينما هناك نسبة قليلة من المستثمرين الذين يرغبون في طلب القروض لانشاء مشاريع في حين ان هذه القروض تصل الى 1000.000 دج ، و نجد ان نسبة المستثمرين لم تتجاوز 8.40 % و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بحجم القروض المقدمة بدون فوائد ، و يمكن ان نرجع هذا الى نقص الوعي و الغير مؤهل الشباب لخوض تجربة استثمارية و انشاء لمشاريع ، و ايضا حجم القروض قد لا يكون كافي لإنشاء مشاريع مصغرة .

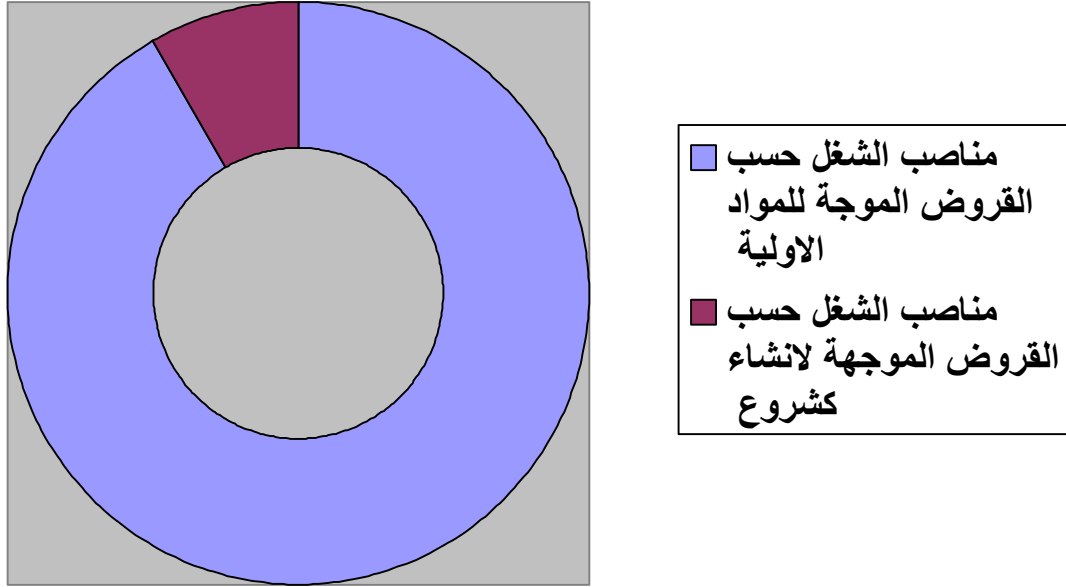
الفرع الثالث : مساهمة القروض التي تمنحها الوكالة في استحداث مناصب الشغل

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمساهمة في انشاء مشروعات مصغرة ، و ذلك بتقديمها قروض تصل الى 1000.000 دج بدون فوائد ، كما تدعم اصحاب القروض و المستثمرين بالمرافقة والتكوين ، و بهذا فهي توفر مناصب شغل من خلال استحداث مثل هذه الانشطة و المساهمة في القضاء على نسبة كبيرو من البطالة ، و هذا ما يتبين من خلال الشكل التالي :

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 14: نسبة مناصب الشغل المستحدثة حسب برنامج التمويل



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 37

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان مساهمة القروض الموجهة لاقتناء المواد الاولية كبيرة ، حيث ان هذه القروض ساهمة في خلق 934082 منصب شغل منذ انطلاق عمل الوكالة ، و منها يمكن القول ان هذه القروض لو تكن استهلاكية بقدر ما كانت استثمارية ، اي طالبي القروض الموجه لشراء المواد الاولية ، يتخذونها لدعم نشاطاتهم سواء الخدمة و التجارية و خاصة الصناعية و الصناعة التقليدية ، كما نلاحظ ان القروض الموجهة لانشاء المشاريع شاهمة هي الاخرى في استحداث مناصب شغل ، و بالرغم حجم هذه القروض اكبر من سبقتها الا انها لم تساهم سوى ب 85699 منصب شغل ، و هذا نظرا لصغر حجم المؤسسات و المشاريع المنشأة من خلال هذه القروض ، وهذا ايضا نتيجة صغر حجم هذه القروض بالمقارنة بما يحتاجه المستثمر لخلق مؤسسة او ورشة عمل او اي مشروع آخر .

ثانيا : توزيع القروض حسب الجنس (نساء - رجال)

ان القروض التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، تشمل مختلف فئات المجتمع فوق سن 18 ، سواء كان المستثمر رجال او نساء ، و من خلال الجدول الموالي سنعرض عدد القروض الممنوحة للرجال و عدد القروض الممنوحة للنساء .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

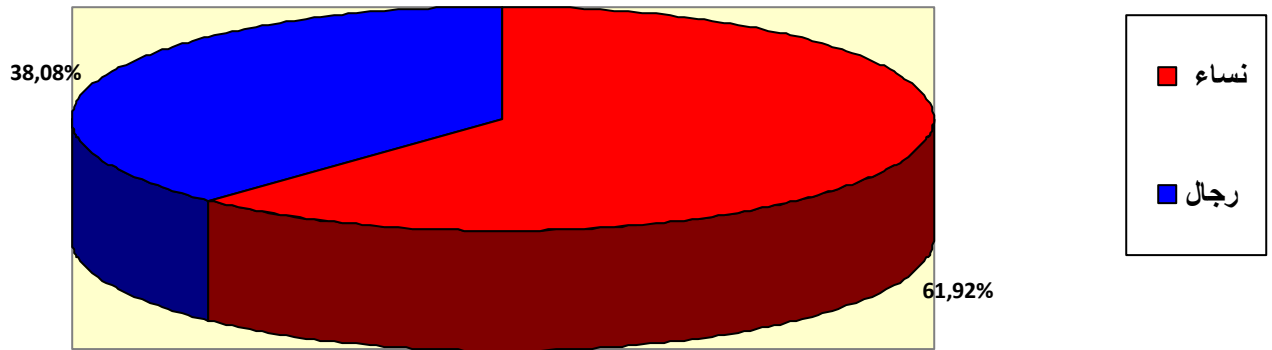
الجدول رقم 38: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

النسبة(%)	العدد	الجنس المستفيد
61.92%	420971	نساء
38.08%	258882	رجال
100%	679853	المجموع

المصدر : <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع 10-05-2015 على الساعة 02.27

من خلال معطيات الجدول رقم نلاحظ الفرق في القروض الممنوحة للنساء و التي بلغ عددها 420971 قرض منذ نشأة الوكالة ، بينما وصل عدد القروض الممنوحة للرجال 258882 قرض ، و هنا نلاحظ الفرق الكبير بين الجنسين في طلب القروض ، و الشكل الموالي يبين النسبة و الفرق بين الجنسين في الاستفادة من القروض .

الشكل رقم 15: نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 38

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة النساء المستفيدات من القروض المصغرة و التي بلغت 61.92% اكبر من نسبة الرجال ، حيث لم تتعدى النسبة 38.08%، ذلك ان هذه القروض رغم صغرها انها تتناسب العنصر النسائي لإقامة مشاريع متناهية الصغر ، بحيث يمكن ان تكون مشاريع اسرية ، كالحياطة و الطرز و الصناعات التقليدية و الحرف ، و هذا يرجع الى المؤهلات التي تمتلكها النساء لإقامة مثل هذه المشاريع و التي بدورها لا تحتاج الى رأس مال كبير ، اذن فهي تتناسب و القروض التي تمنحها الوكالة .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتمويل عام لمختلف شرائح المجتمع من شباب و كبار و حتى الشيوخ ن و هذا يرجع الى طبيعة عملها و كذا القروض التي تمنحها و الغرض منها ، فهي تقدم قروض كدعم لانشاء المشاريع و قروض اخرى لتأمين العيش او شراء المواد الاولية ، وهذا مع اختلاف حجم هذه القروض و شكل التمويل ، و من خلال الجدول التالي سنرى مختلف الشرائح المستفيدة من قروض و سلفات الوكالة .

الجدول رقم 39: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

النسبة	العدد	الشريحة العمرية
37.67%	256133	18-29 سنة
31.64%	215110	30-39 سنة
17.52%	119029	40-49 سنة
9.59%	65216	50-59 سنة
3.58%	24365	ما فوق 60 سنة
100%	679853	المجموع

المصدر : <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع 10-05-2015 على الساعة 03.20

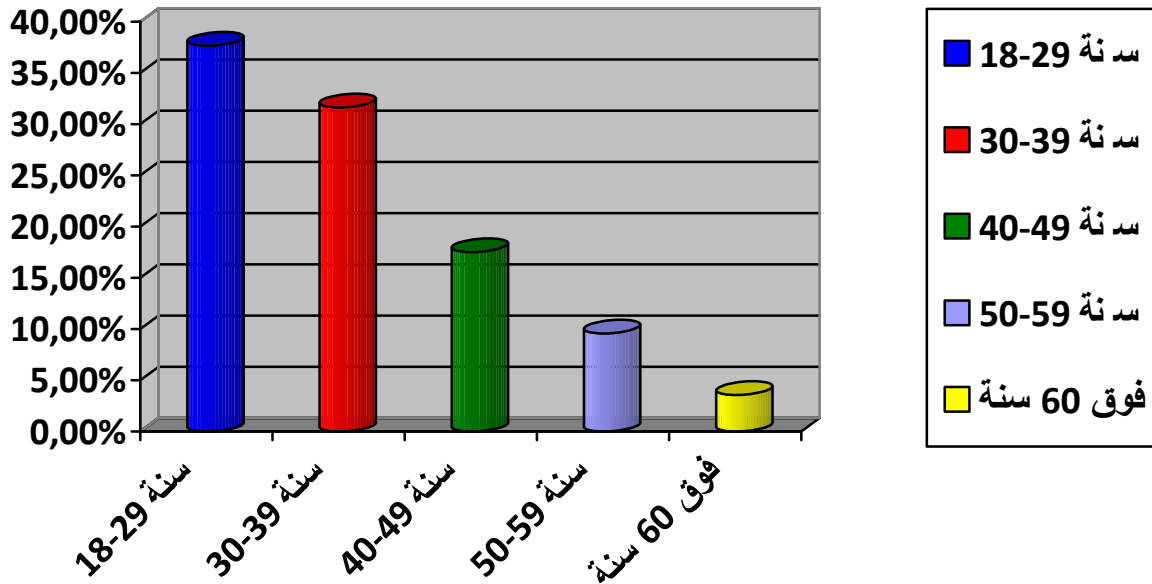
من خلال معطيات الجدول رقم نلاحظ ان الشريحة العمرية بين 18-29 سنة ، و التي تعبر عن الشباب تستحوذ على اكبر عدد من القروض 256133 قرض ، و تأتي الشريحة الثانية و المقدره اعمارهم من 30-39 سنة ب اجمالي عدد قروض وصل الى 215110 قرض ، و هكذا تماشيا مع مختلف الشرائح بعدد يتضاءل تدريجيا كلما كان سن المستثمر اكبر ، حيث نجد ان الشريحة الاخيرة و المقدره اعمارهم ما فوق 60 سنة ، لم تتعدى عدد القروض المقدمة لهذه الشريحة 24365 قرض ، و يمكن القول ان استفادة الشريحة الاولي والتي تعد شريحة الشباب باكبر عدد من القروض يرجع الى الروح الاستثمارية و القدرة على انشاء المشاريع لدي الشباب و تحمل المخاطر و المؤهلات التي يمتلكها الشباب في ابتكار مشاريع مصغرة ، و استحداث طرق جديدة للاستثمار ، حيث تقل هذه القدرة لدي كبار السن .

و الشكل الموالي يوضح نسبة الاستفادة لكل شريحة ، وفقا لعدد القروض الممنوحة .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 16 : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 39

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان نسبة الشباب المستفيدين من القروض التي تقدمها الوكالة و الذين لايتعدى سنهم 30 سنة ، يشكلون اعلى نسبة 37.67 % من مجمل القروض المقدمة لمختلف الشرائح، و تأتي الشريحة الثانية التي تضم الشباب دون سن 40 بنسبة 31.64 % ، ثم شريحة الكهول بنسبة 17.52 % ، و تتضاءل هذه النسبة كلما كانت الشريحة المستفيدة اكبر سنا ، حيث نجد ان الرجال الاكبر سنا اقلهم استثمار و استقادة من القروض بنسبة 3.58 % من اجمالي حجم القروض المقدمة ، وهذا يرجع الى قدرة الشباب و مؤهلاتهم في الاستثمار ، و استقاداتهم من قروض مصغرة تتناسب و حجم مشاريعهم .

الفرع الرابع : حصيلة الخدمات الغير مالية الممنوحة من طرف الوكالة

بالاضافة الى ماتقدمه الوكالة من قروض على مختلف الاشكال و الاحجام ، و الدعم الى مختلف النشاطات ، و تمويل الشباب و مساعدتهم على انجاز مشاريعهم ، فان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، تساهم ايضا بخدمات اخرى من شأنها رفع نسبة المستثمرين و كذا تكوينهم و اعدادهم من اجل اقامة المشاريع و المؤسسات و ادارتها بكفاءة عالية و باقل مخاطرة ، و تعتبر هذه الخدمات غير مالية موجهة لفئات معينة ، من اجل اعدادهم للقيام بنشاطات تتوافق و مؤهلاتهم ، و هذه الخدمات المقدمة من طرف الوكالة تشمل التكوين و الاختبار و اعداد المستفيدين من اجل مزاوله نشاطهم .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

و الجدول الموالي يتضمن مختلف الخدمات التي قامت بها الوكالة منذ نشأتها ولغاية 31-12-2014

الجدول رقم 40: حصيللة الخدمات الغير المالية المقدمة من طرف ANGEM

النسبة	عدد المستفيدين	الانشطة المنجزة
20.21%	52082	التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة GTPE
16.63%	42799	التكوين في مجال التعليم المالي FEEG
0.24%	621	التكوين حسب البرنامج GET AHEAD
0.32%	828	العدد الاجمالي للمقاولين المكونين
37.43%	96330	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
18.15%	47641	مواضيع عامة متعلقة بانشاء و تسيير النشاط
6.62%	17044	صالونات عرض / بيع
100%	257345	العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

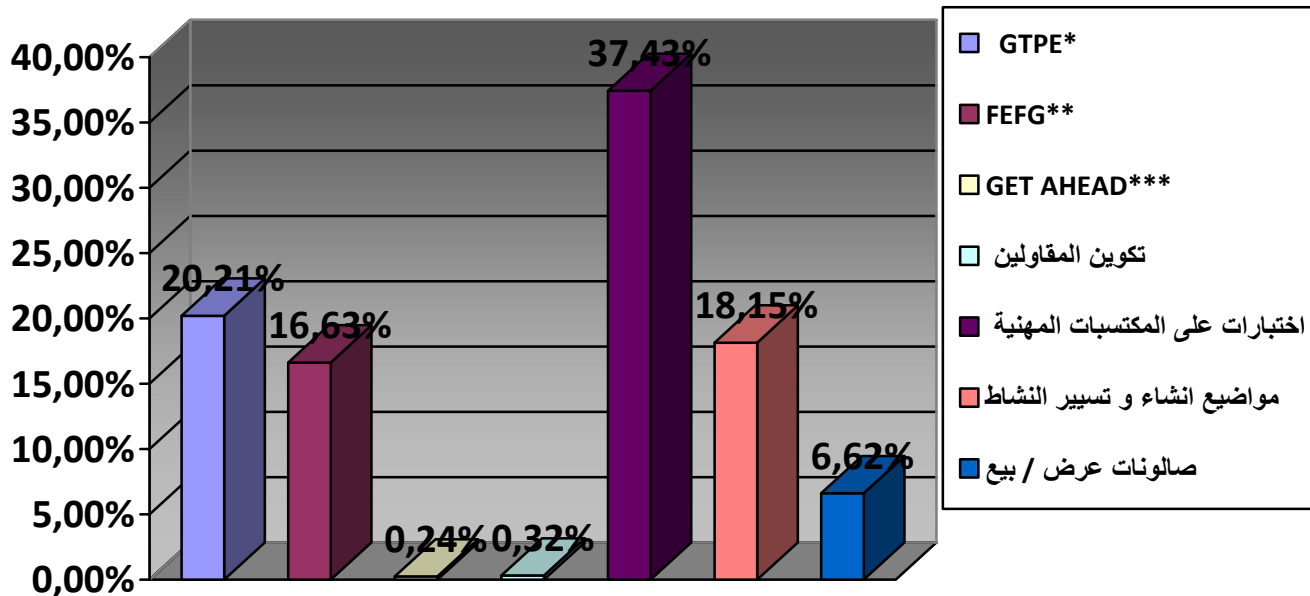
- <http://www.angem.dz> تاريخ الاطلاع : 10-05-2015 على الساعة 04.18

من خلال معطيات الجدول اعلاه ، يتبين لنا ان هناك العديد من الخدمات الغير مالية التي تقدمها الوكالة ، و في عدة مجالات مختلفة ، كاعداد المقاولين و التكون في مجال تسيير المؤسسات و التعليم المالي و مختلف المواضيع المتعلقة بانشاء و تسيير النشاط ، و تقوم الوكالة بتأهيل المستفيدين من القروض كل حسب طبيعة الاستثمار الذي يرغب في مزاولته ، كما نلاحظ ان عدد المستفيدين في مجال التكون لتسيير المؤسسات الصغيرة بلغ 52082 من اجمالي عدد المستفيدين ، اما في مجال التعليم المالي نجد عدد المستفيدين قدر ب 42799 ، اما المقاولين المكونين من طرف الوكالة لم يتجاوز 828 ، من خلال معطيات الجدول يمكننا القول ان الوكالة تساهم و بشكل كبير في دعم انشاء المؤسسات و تأهيل العنصر البشري و تكوين الكفاءات لتسييرها ، وقد قدرت مجموع الاختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية 96330 مستفيد ، و هذا يدل على اقبال الشباب للخوض في تجربة الاستثمار و انشاء مشاريعهم الخاصة ، و من خلال الشكل الموالي نبين نسبة المستفيدين من الخدمات الغير مالية للوكالة من كل نشاط اي المشاريع التي تدعمها الوكالة بشكل كبير مقارنة مع غيرها من المشاريع .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الشكل رقم 17: نسبة المستفيدين من الخدمات الغير مالية ل ANGEM



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 40

من خلال الشكل رقم : نلاحظ ان نسبة الاختبارات على المكتسبات المهنية تبلغ 37.43% هذا يدل على الاقبال الكبير من طرف الشباب على خدمات الوكالة ، و خاصة على التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 20.21% يليها التكوين في مجال التسيير المالي بنسبة 16.63% و هذا دلالة على رغبة المستثمرين في انشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة و ادارتها ذاتيا ، بينما نجد خدمات تكوين المقاولين لا تلقى استحسانا و اقبالا من طرف الشباب ، و هذا يرجع الى القروض ، كومها قروض متناهية الصغر و مصغرة و هذا ما جعل نسبة التكوين في هذا المجال لا تتعدى 0.32% ، بينما مختلف مواضيع انشاء و تسيير النشاط فانها تلقى استحسانا لدى الشباب الذي يرغب في خوض تجربة استثمارية في اطار انشاء المشاريع و دعمها .

الفصل الثالث.....دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبين لنا الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيئات في النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا من خلال مساهمتها في انشاء العديد من المؤسسات الصغيرة و تقليص حجم البطالة و مساعدة الشباب في انشاء مشاريعهم الخاصة التي توافق مؤهلاتهم ، و ذلك بمنحهم الدعم و التمويل المالي و كذا الخدمات الغير مالية كالمرافقة و التكوين و التدريب في مختلف المجالات .

و من خلال عملية التقييم التي قمنا بها خلال هذه الدراسة و التي شملت تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتضح لنا و بالرغم من التحسن الطفيف التي حققتة هذه الهيئات ، الا ان الخدمات و اهداف الوكالتين لم ترقى للمستوى المطلوب حيث نلاحظ وجود فرق كبير بين ما هو مخطط من طرف هذه الهيئات و بين ما هو محقق على ارض الواقع ، ويرجع ذلك الى ضعف عملية المرافقة و غياب التوعية بأهمية المشاريع الفردية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد استهدف بحثنا هذا دراسة الدور الذي تلعبه هيئات الدعم و التمويل في ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فتطلب منا هذا البحث التعرض الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصعوبة ايجاد تعريف موحد لها مع الاشارة الى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات ، كذلك تطرقنا الى اهمية هذا القطاع اقتصاديا و اجتماعيا و المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات التي تنتظرها ، و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الداخلية و الخارجية ،منه قمنا بالتطرق لواقع هذه المؤسسات في الاقتصاد و تطورها و مستلزمات ترقيتها محليا و عالميا ،كما تعرضنا ايضا للهيئات الموجهة لدعم و تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الصناديق و البرامج التي اعدتها الدولة من اجل التمويل و المساهمة في ترقية هذا القطاع و تطويره داخليا و خارجيا اي على الصعيد المحلي و العالمي .

و لمعرفة مدى مساهمة هيئات الدعم و التمويل في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قمنا بتسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارهما من اهم هيئات الدعم التي وضعتها او انشأتها الجزائر ، بهدف دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و كآليتين لدفع الشباب لإقامة مشاريع من جهة أخرى ، و قد حققنا نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة و الكم المقبول به من مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال هاتين الهيئتين ، إلا أنها تظل كتجربة حديثة مقارنة بالتجارب العالمية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بعد الإحاطة النظرية بمختلف متغيرات الموضوع ، وإسقاط أهم الأفكار على الجانب التطبيقي ، تم التوصل إلى الإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة كالتالي:

- تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى و ذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد بتباين الإمكانيات و الموارد، فبعض المؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تكون من ضمن المؤسسات كبيرة الحجم في دول نامية .
- يمثل التمويل الحد الفاصل بين بقاء أو فناء المؤسسة، لذا توجب عليها اجتياز عقبة المشكلات التمويلية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها.

الخاتمة العامة

- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هيئات الدعم الحكومي تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها، و كذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات و استعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1. النتائج النظرية:

- الخصائص التي يمتاز بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤهله للتكيف مع مختلف الاوضاع الاقتصادية نظرا لمرونته و قابليته للتجديد و الابتكار ،و ايضا سرعة التكيف مع ظروف السوق و اذواق المستهلكين ، على عكس المؤسسات الكبيرة.
- يعتبر التمويل من اكبر المشاكل التي تعترض مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك قبل القيام بأي نشاط أو إنشاء أي مشروع يجب البحث عن مصادر تمويلية ، سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، بشرط أن تكون بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف واستخدامها بعقلانية من أجل تحقيق الربح مع النمو و الاستمرار مع المنافسة.
- تعتبر هيئات الدعم و التمويل الحكومية المتمثلة في: -ANDI-APSI-FGAR-ANGEM-ANSEJ-CNAC- صندوق الزكاة و غيرها ، آليات فعالة تعمل على تدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجوانب المالية و التنظيمية، كما تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من المحلية إلى العالمية من خلال تطوير هذا القطاع الفعال .

2. النتائج التطبيقية:

- ان رغبة الدولة في تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في ايجاد مناصب شغل تتناسب و مؤهلاتهم ، و كذا تقليص حجم البطالة ،لذلك تم انشاء هيئات الدعم و ذلك لمساعدة الشباب في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لهم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة و القيام بمشاريعهم الخاصة.
- إن مختلف أشكال الدعم المالي و الفني والامتيازات و الاعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات

الخاتمة العامة

- المصغرة والعمل على توسيعها ، ترقيتها الى مستويات عالمية و المحافظة على بقائها ، و كذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات و استعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.
- تهدف الوكالة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخل لمستحديها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة، و أيضا زيادة الناتج المحلي و تقليص حجم الواردات .
 - تخفيض نسب الفوائد على القروض المقدمة من قبل الوكالة (ANSEJ) إضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية إلى 100 %.

التوصيات:

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- طرح بدائل تمويلية جديدة أكثر ملائمة ، للحد من المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره أهم المشاكل التي تعترض نمو هذا القطاع نظرا عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات بسبب صغر حجم رأس مالها .
- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية ، تلبي احتياجات السوق المحلية و الوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة، و المساهمة في زيادة الدخل الوطني .
- إزالة العقبات البيروقراطية عن طريق تبسيط الإجراءات وتقليل مدتها، مع إنشاء مواقع التسجيل الالكتروني لطلبات الدعم والتمويل.

آفاق الدراسة:

1. دور التمويل الأجنبي غير المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
2. التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
1. إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل الهيئات الداعمة.

قائمة المراجع

قائمة الكتب

- 1- عبد الله بالوناس، وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اساليب تطويرها و دعم قدرتها التنافسية، بحوث و اوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25- 28 ماي 2003م، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو -مغربي.
- 2- جهاد عبد الله عفاة ، وآخرون ، ادارة المشاريع الصغيرة ، عمان- الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2004.
- 3- ايمن علي عمر ، ادارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارنة) ، كلية الادارة و التكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا ، الدار الجامعية ، الاسكندرية-الابراهيمية، 2007.
- 4- خبايا عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة لمسيلا الجزائر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2013.
- 5- مروة احمد، د. نسيم برهم، الريادة و ادارة المشروعات الصغيرة ، جامعة القدس المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2008.
- 6- عبد العزيز جميل مخيمر، د احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث و دراسات ، مصر الجديدة -القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2007.
- 7- ليث عبد الله القهوي . بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ، دار و مكتبة حامد للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى 2012م-1433هـ
- 8- نبيل جواد ، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **Gestion des P.M.E** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2000.
- 9- عاطف وليم ، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية 2008، ص، 350.
- 10- رابع خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلاتها التمويلية ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر الجديدة -القاهرة ، 2008 ص، 76.

الرسائل و الاطروحات

- 1-ابنسام بوشريط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية ، جامعة منتوري -قسنطينة 2010/2009.
- 2-الامين حلموس ، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق ادارة المعرفة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، 2010-2011.
- 3-آيت عيسى عيسى ،سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص تسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 .
- 4-برجي شهرزاد، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر باقايد ، تلمسان ،2012/2011.
- 5-بن حمو عبد الله ، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسويق ، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقايد - تلمسان،2010.
- 6-بن عاشور ليلي ،محددات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008.
- 7-بن نذير نصر الدين ، دراسة استراتيجية الابداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011-2012.
- 8-بن نعمان محمد ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير عمومي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012.
- 9-بو عبد الله هيبية ، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2009/2008
- 10-بوكليخة بومدين ، الاطار المؤسسي للزكاة و دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري -دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان ، 2012-2013.

قائمة المراجع

- 11- جلال عبد القادر ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكل البطالة-حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ، 2009/2008
- 12- حجاوي احمد ،اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة ابي بكر بالقايد - تلمسان، 2011/2010.
- 13- حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة ابي بكر بالقايد -تلمسان ،2013/2012
- 14- حفصي بونبعو ياسين،مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ضل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع : التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر 3 ،2011/2010
- 15- دراجي كريمو ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الواقع التجارب ، المستقبل ، في ضل التحولات الاقتصادية العالمية -دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
- 16- دليلة حضري ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو على - الشلف ، 2007 .
- 17- زويته محمد الصالح، اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2007/2006.
- 18- زوين ايمان ، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2010،
- 19- سلطاني محمد رشيد ،التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة لمسيلة ،2006/2005
- 20- سمية بروبي، دور الابداع و الابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2011/2010 .

قائمة المراجع

- 21-شادلي شوقي، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2008/2007.
- 22-شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر -دراسة حالة و لاية تيارت ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابو بكر بالقائد - تلمسان ، 2012/2011.
- 23-صيودة ايناس ، اهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة ، جامعة محمد بوقرة - بومرداس ، 2009/2008.
- 24-طالبى خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، مدرسة الدكتوراه "اقتصاد و مانجمنت ". جامعة قسنطينة ، 2010-2011.
- 25-عثماني عايشة ، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس . سطيف ، 2010-2011.
- 26-عليواش امين عبد القادر ، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2007/2006.
- 27-غبولي احمد ، تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، مدرسة الدكتوراه - اقتصاد و مانجمنت ،جامعة منتوري - قسنطينة ، 2011/2010.
- 28-غفال الياس ، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009/2008.
- 29-فراجي بالحاج ،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، جامعة ابي بكر بالقائد -تلمسان ، 2011/2010.
- 30-قشيدة صوراية ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

قائمة المراجع

- 31- لخلف عثمان ،واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنميتها -دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004
- 32-مرزوقي نوال ،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000-دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2009/2010
- 33-مرمي مراد ،اهمية نظام المعلومات الادارية كادات للتحليل البيئي في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2010/2009.
- 34- مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2009/2008.
- 35-مشعلي بلال ، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 2011-2010.
- 36-يوسف حميدي ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2007.
- 37-رابح خوني ،ترقية اساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير ، فرع اقتصاد التنمية ، جامعة العقيد الحاج لخضر -باتنة ، 2003-2002، ص،42.

الملتقيات و الدوريات

- 1- أ. الاخضر بن عمر ، أ.علي بالموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطويرها ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05-2013 ، جامعة الوادي .
- 2-أ.برباش توفيق ، أ.كشاط انيس، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثاربرامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2004 ، جامعة سطيف 1 ، 11/12/مارس 2013.

قائمة المراجع

- 3-أ.برودي نعيمة ،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي : 17 و 18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف .
- 4-أ.بريش السعيد ، ، بلخرسة عبد اللطيف ، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول، الملتقى الوطني حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18-18 افريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بو علي باشلف - الجزائر .
- 5-أ.بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17و18 افريل 2006
- 6-أ.ريمي رياض و آخرون ، تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الواد ، يومي 05-05/05/2013 .
- 7-أ.سحنون سمير ، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006 ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلی ، الشلف- الجزائر
- 8-أ.سهام شيهاني ، أ.طارق حمول ، تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية - مع الإشارة الى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ، مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، ايام 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة
- 9-أ.غدير احمد سليمة ،مداخلة بعنوان : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق ،الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي
- 10-أ.غياط شريف ، أ.بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006، جامعة الشلف -الجزائر

قائمة المراجع

- 11-أ.غياط شريف، أ.بوقمقوم محمد، التجربة الجزائرية في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17،18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف ، الجزائر
- 13-أ.مجيلي خليصة و آخريين، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 05-06/05/2013، جامعة الوادي.
- 14-أ.نظيرة قلادي، أ. محمد الامين وليد طالب ، دور المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة 2001-2011، ابحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 ، 12/11 مارس 2013 .
- 15-أ.هوارى عامر ، دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة ، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني الاول: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة .
- 16-بن خيرة سامي ، بوخلوة باديس ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم التشغيل في الجزائر ، الملتقى الوطني حول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يومي 05-06/05/2013 ، جامعة الوادي .
- 17-بن لكحل محمد لمين ، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2009-2014، المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013
- 18-بو زهرة محمد ، اثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني 2001-2014، المؤتمر الدولي حول ك تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 29/30 مارس 2013، جامعة سطيف .

قائمة المراجع

- 19- خير الدين معطى الله ، البرامج التنموية و اثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 .
- 20-د. بالرقى التيجاني ، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.
- 21-د. عبد الله بالوناس ، أ.دوار ابراهيم ،مداخلة بعنوان :دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول : استراتيجية تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و 19 افريل 2012.
- 22-د. منصورى الزين ،أسفيان نقماري ، صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة و لاية البليدة ، المؤتمر العلمي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 20-21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب بالبليدة - الجزائر .
- 23-د.بلاطة مبارك و آخرون ، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير درها في الاقتصاديات المغاربية ، بحوث و اوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال 25-28 ماي 2003م ، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر
- 24-د.بن بركة عبد الوهاب ،أ.حبة نجوى ، دور الاجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية و تقليص حجم البطالة ، الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة لمسيلة
- 25-د.رزيقة غراب ، آثار البرامج الاستثمارية على نمو و تطور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1، 11-12/مارس 2013

قائمة المراجع

- 26- د. سليمان ناصر ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، (غير متوفرة بقية المعلومات) .
- 27- د. سليمان ناصر ، أ. عواطف محسن ، تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات متناهية الصغر ، المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي اسلامي شامل ، دراسة تقييمية : تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن ، اكااديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية -الخرطوم ، ايام 09-10-11 اكتوبر 2011 .
- 28- د. سليمان ناصر ، أ. عواطف محسن ، القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة - دراسة تقييمية لانشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM الجزائر ، بحث مقدم الى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الاسلامية ، ايام 27-29 جوان 2013 ، جامعة صفاقص -تونس
- 29- د. عبد الحق بو عتروس ، أ. محمد دهان ، مداخلة بعنوان : تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، بسكرة يومي 21/22 نوفمبر 2006 ، جامعة محمد خيضر بسكرة
- 30- د. غانم عبد الله ، ا. سبع حنان ، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013 ، جامعة الوادي
- 31- طبايبية سليمة ، عناني ساسية ، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2001-2014 ، ابحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و نمو الاقتصادي 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، 13/12 مارس 2013
- 32- مصطفى بلمقدم ، مصطفى طويطي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول ، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، جامعة لمسيلة

قائمة المراجع

المجلات و الجرائد

- 1-أ.آيت عيسى عيسى ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا -العدد السادس ، جامعة تيارت الجزائر .
- 2-أ.د. الطيب الداودي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع و المعوقات -حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 لسنة 2011
- 3-أ.زمران كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 ،ابحث اقتصادية و ادارية - العدد السابع جوان 2010 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
- 4-أ.شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثالث، جوان 2008
- 5-أ.يحياوي عمر ، أ.هويدي عبد الجليل ، السياسات الاقتصادية و تحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الاهداف الانمائية للالفية ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية -جامعة الواد ، العدد السادس افريل 2014.
- 6-د.رياض بن جليلي ، تنافسية المنشآت الصغيرة و المتوسطة : الخصائص و التحديات ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد الثالث و التسعون ، ماي 2010 ، السنة التاسعة .
- 7-د.الطيب الداودي ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع و المعوقات -حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 11 لسنة 2011 .
- 8-د.بالرقي التيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 13 لسنة 2013 ، جامعة سطيف 1.
- 9-د.سعدان شبايكي ، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ، العدد 11 ، ماي 2007 ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر .

قائمة المراجع

- 10-د.صالح صالح ، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 03 ، 2004، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر .
- 11-د.محمد زيدان ، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع .
- 12-د.ميلود تومي ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد السادس عشر ، مارس 2009 ،جامعة محمد خيضر بسكرة .
- 13-طرشي محمد ، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -حالة الصناعات الغذائية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ،2005/2004.
- 14-العايب ياسين ،دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 1 ديسمبر 2014 ، جامعة عبد الحميد مهري .
- 15-عثمانية رؤوف ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ،2001/2000.
- 16-قعيد ابراهيم ، دور الترويج في انجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرياح - ورقلة ،2010/2009.
- 17-محمد زوزي ، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة و لاية غرداية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2010/2009.
- 18-منى مسغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث - العدد 10 لسنة 2012 ،جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، مخبر اداء المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

المراسيم و القوانين

- 1-المرسوم التنفيذي رقم 96-232، المؤرخ في 14 صفر عام 1417 الموافق 29 جوان 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 40.
- 2-المرسوم رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادر بتاريخ 27 ربيع الثاني 1417 الموافق 11-1996-09.

قائمة المراجع

3-المرسوم التنفيذي رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 ، الموافق ل24 يونيو سنة 1996 ، الجريدة الرسمية ، قانون المالية التكميلي لسنة 1996.

4-المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 ، الجريدة الرسمية ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الاساسي العدد 06.

5-المرسوم التنفيذي 04-16 المؤرخ في 22 يناير 2004 ، الجريدة الرسمية ، المتضمن احداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الاساسي .

المواقع الاليكترونية

1-<http://www.andpme.org.dz>

2-<http://www.angem.dz>

3-<http://www.bdl.dz>

4-<http://www.cgci.dz>

5-<http://www.fgar.dz>

6-<https://www.cnac.dz>

7-<http://www.andi.dz>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني و الأسرة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفه لشراء مواد أولية
لا يتعدى سقفها 40.000 دج

تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلفه لشراء مواد أولية
تتراوح بين (40.001 دج-100.000 دج)

التمويل الثلاثي -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -البنك- المقاول
لا يتعدى سقفها 1.000.000 دج

الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر

- بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛

الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر

- بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛

الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر

- بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛
- عدم امتلاك دخل؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية من الكلفة الإجمالية للمشروع المقدر بـ 1% من القرض الموجهة لشراء الآلات و العتاد الصغير؛
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط؛
- تسييد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة؛

الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض

- صورة (01) شمسية.
- شهادة الميلاد (نسخة واحدة).
- بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة).
- نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.

الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض

- صورة (01) شمسية.
- شهادة الميلاد (نسخة واحدة).
- بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة).
- نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.
- نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها وفي حالة عدم تمكن تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها.

الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض

- صورة (01) شمسية.
- نسختان أصليتان (02) من شهادة الميلاد.
- نسختان أصليتان (02) من بطاقة الإقامة .
- نسختان (02) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.
- نسختان (02) من الشهادة - دبلوم أو شهادة العمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات الكفاءة.

الوثائق المحررة في خلية المرافقة

- تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناءها محرر من طرف المرافق و المقاول.
- وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية.

الوثائق المحررة في خلية المرافقة

- وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية.

الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض

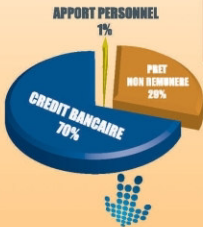
- نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمعدات و الآلات المراد اقتناءها.
- نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها.
- نسخة (01) من الفواتير الشكلية للسلع بالنسبة لنشاطات التجارية.
- نسخة (01) من وثيقة تقييم تهيئة المحل (إن وجد).
- نسخة (01) من وثيقة تقييم تأمين المعدات و الآلات المراد اقتناءها.

الوثائق المحررة في خلية المرافقة

- وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع.

FINANCEMENT TRIANGULAIRE

Le coût du projet ne saurait dépasser

● **1 000 000 DA**Intérêts:
de 5% à 20% du taux commercial**ACHAT DE MATIERES PREMIERES**Le coût des matières premières
ne saurait dépasser● **100 000 DA**Prêt octroyé par l'agence
exclusivement



قرروض بكمية
بلسة فواتر منخفضة

مكاملة

بسلامة
بدون
فواتر

من الوكالة

لإنشاء نشاطاتكم المصغرة
التي لا تتجاوز كلفتها

1 000 000 دج

للإستعلام،
لا بد أن تطلبكم.

كما بمن يجب الاتصال؟

- بالطرح للحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر إقامتكم؛
- خلية المراقبة على مستوى الدائرة؛
- التنسيقية الوكالة على مستوى ولايتكم.

كما إذا كنتم قائلين للتأهيل

- المرافق على مستوى الدائرة؛
- يقوم بتخص طلبكم.
- يوجهكم وينصحكم ويرافقكم لتحقيق مشروعكم.
- يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولائية.

كما كي تصبحوا مؤهلين

- لا بد أن تمنحكم لجنة التأهيل الموافقة على مشروعكم.

كما بعد موافقة لجنة التأهيل

- يقوم بالتنق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح
بتحويل مشروعكم.

Pour vous renseigner,
Pour présenter votre demande,
➤ Où vous adresser ?

- A la structure locale de l'ANGEM la plus proche de votre lieu de résidence
- La cellule d'accompagnement de votre district;
- La coordination ANGEM de votre wilaya.

➤ Si vous répondez aux exigences

- L'accompagnateur au niveau de votre district;
- Examine votre demande;
- Vous oriente, vous conseille et vous accompagne dans la maturation de votre projet;
- Transmet votre dossier à la coordination de wilaya.

➤ Pour être éligible

- La commission d'éligibilité doit statuer favorablement sur votre projet.

➤ Après accord de la commission d'éligibilité

- Le coordinateur vous établit la décision d'éligibilité et de financement vous permettant l'accès au financement de votre projet.



CREDITS
BANCAIRES
AVEC UN TAUX D'INTERET
ÉQUITÉ

complétés de

PRETS
SANS
INTERETS

DE L'ANGEM

POUR CRÉER VOS MICRO-ACTIVITÉS
dont le coût ne saurait dépasser

1 000 000 DA

Vous êtes

À chômage,
en emploi précaire
ou sans revenu

Vous voulez

Créer
votre micro activité

Vous

Il vous manque
les moyens financiers

L'ANGEM

VOUS
PUEZ

d'obtenir:

-UN CRÉDIT BANCAIRE À TAUX D'INTÉRÊT BONIFIÉ
-UN PRÊT SANS INTÉRÊT

Pour financer à hauteur de 1 000 000 DA, l'acquisition de petits matériels et de matières premières, et assurer la couverture des dépenses nécessaires au démarrage de votre activité

Vous pouvez aussi bénéficier, pour le remboursement de votre micro crédit, d'un différé:

-De trois années pour le remboursement du principal du crédit bancaire

-D'une année pour le paiement des intérêts

Les avantages et les aides
qui vous sont accordés

- Formation
- Soutien, conseils et accompagnement, dans la mise en œuvre de votre activité
- Garantie du crédit bancaire et bonification de son taux d'intérêt
- Octroi d'un prêt sans intérêts de 25% du coût global du projet
- Avantages fiscaux

Pour postuler au micro
crédit,

vous
devez

- Être âgé de dix huit (18) ans et plus
- Être sans revenu ou disposer de petits revenus irréguliers et instables
- Avoir une résidence fixe
- Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité projetée
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activités
- Mobiliser un apport personnel de 10% du coût global du projet
- Verser les cotisations au Fonds de Garantie Mutuelle des Micro-Crédits (F.M.C) du crédit bancaire
- Vous engager à rembourser, en fonction d'un échéancier

- Le crédit à la banque
- Le prêt sans intérêt à L'ANGEM

الطوائد و المساعدات
الممنوحة لكم

التكوين

- الدعم والتسايح والرافقة في إطار التجاز لتسايكم
- ضمان القرض البنكي وتطبيق نسبة طوائد
- منح سلفة بدون طوائد بنسبة 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع
- الامتيازات الجبائية

لتطلب قرض مصرفي

يجب

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدخول غير ثابتة وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المطلوب التجاز
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- القدرة على دفع المساعدة الشخصية للقرض 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقرض المصرفي (0.5 % من القرض البنكي)
- الالتزام بم بالتسديد حسب الجدول الزمني
- القرض البنكي
- السلفة بدون طوائد للوكالة

أنتم

في حالة بطالة
أو تبايرون عملا مؤقتا غير مشيرون
أو لتتم بلاد عمل

ترشيرون

في خلق
نشاطكم المصرفي

لكن

تنتسكم الامكانيات المالية

الوكالة

تستطيعون

بالوصول على

■ قرض بنكي بنسبة طوائد منخفضة
■ سلفة بدون طوائد

لشرايوتكم التي لا تتجاوز كلفتها 1 000 000 دج قصد إنشاء نشاط مصرفي، عن طريق اقتناء عماد مصرفي ومواد أولية. ودفع الصاريات الضرورية للانطلاق في النشاط

إمكاناتكم

أيضا الاستفادة فيما يخص تسديد قرضكم المصرفي من فترة تأجيل

- ثلاث سنوات بالنسبة لتسديد القرض البنكي

- سنة واحدة لدفع الطوائد

وزارة التضامن الوطني والأسرة
الوكالة الوطنية للتشجيع الترشيد للمصرف

ANGEM



سلف
بلاون
فوائد

من الوكالة

قصد شراء
المواد الأولية

لإنشاء نشاطكم المصغرة
التي لا تتجاوز كلفتها

100 000 دج

الاستعلام،
لايبدأح طلبكم،

كمن يجب الاتصال؟

بالطرح المحلي التابع للوكالة الأقرب من مقر إقامتكم،
• خلية الرافعة على مستوى الدائرة
• التنسيقية الوكالة على مستوى ولايتكم

كإذا كنتم قائلين للتأهيل

للمرافق على مستوى الدائرة،
• يقوم بفحص طلبكم
• يوجهكم و يمتحنكم ويرافقكم لتحقيق نشاطكم
• يرسل ملفكم إلى التنسيقية الولاية

ككي تصبحوا مؤهلين

لا بد أن تتقدم لجنة التأهيل للرافعة على نشاطكم

كبعد موافقة
لجنة التأهيل

يقوم بالتنسيق بإعداد قرار التأهيل والتمويل الذي يسمح
بتمويل نشاطكم

الطريق الوطني رقم 01 بئر عجم - الجزائر
الهاتف: 021.56.40.81 - الفاكس: 021.56.42.58
البريد الإلكتروني: www.angem.dz

Pour vous renseigner.
Pour présenter votre demande.
Où vous adresser ?

A la structure locale de l'ANGEM la plus proche
de votre lieu de résidence:

- la cellule d'accompagnement de votre district
- la coordination ANGEM de votre wilaya

Si vous répondez aux
exigences

L'accompagnateur au niveau de votre district:

- Examine votre demande
- Vous oriente, vous conseille et vous accompagne dans la maturation de votre activité
- Transmet votre dossier à la coordination de wilaya

Pour être éligible

la commission d'éligibilité doit statuer favorablement sur votre cas

Après accord de
la commission d'éligibilité

Le coordinateur vous établit la décision
d'éligibilité et de financement vous permettant
l'accès au financement de votre activité

Route Nationale N°01, Birtheoud - Alger
Tél.: 021.56.40.81 - Fax: 021.56.42.58
Site web: www.angem.dz

Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

Agence Nationale de Gestion de Micro-Crédit

ANGEM



PRETS
SANS
INTERETS

DE L'ANGEM

POUR L'ACHAT
de matières premières

POUR CREER VOS MICRO ACTIVITES
dans le cadre de courtiers éligibles

100 000 DA

Vous êtes

Au chômage,
en emploi précaire
ou sans revenu

Vous voulez

Créer
votre propre activité,
travailler à domicile

Vous
possédez

D'un petit équipement

Mais

Il vous manque
la matière première

L'ANGEM

Vous obtenez

Des prêts sans intérêt destinés à
l'achat de matières premières dont
le coût ne saurait dépasser les
100 000 DA.

Vous pouvez

aussi bénéficier, pour le
remboursement de votre micro-crédit, d'un délai
compris entre 24 et 36 mois.

Les avantages et les aides qui vous sont accordés

- Formation
- Soutien
- Conseil
- Accompagnement dans l'exercice de votre activité

Pour postuler au prêt sans intérêt

Vous devez

- Être âgé de dix huit (18) ans et plus
- Être sans revenu ou disposer de petits revenus
variables et irréguliers
- Avoir une résidence fixe
- Posséder un savoir-faire en relation avec l'activité
projetée
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la
création d'activité
- Vous engager à rembourser le prêt sans intérêt
en fonction d'un échéancier

الفوائد و المساعدات الممنوحة لكم

- التكوين
- الدعم
- النصائح
- المرافقة في إطار جهازكم

لطلب قرض بدون فوائد

يجب

- بلوغ سن 18 فما فوق
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخول غير ثابتة
وغير منتظمة
- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بمهارة تتوافق مع النشاط المرغوب الجواز
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات
- الالتزام بتسديد القرض بدون فوائد حسب الجدول الزمني

في حالة بطالة أو تشاوسون
عملا مؤقتا غير منتظم
أو أرتيم بلا عمل

أنتم

في خلق
نشاطكم الخاص،
العمل في البيت

ترغبون

تمتصون

عتادا صغيرا

تنتصم المادة الأولية

لكن

الوكالة

سابق بدون فوائد موجهة
لشراء مواد أولية لا تتعدى كلفتها
100 000 دج

تستلمون

بما تملكتم أيضا الاستفادة من مدة زمنية لتراجع
ما بين 24 و 36 شهرا لتسديد القرضكم المصغر.